الأمم المتحدة

A/75/6 (Sect. 18)

الجمعية العامة

Distr.: General
27 April 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البندان 140 و 141 من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

تخطيط البرامج

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

الجزء الخامس
التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

الباب 18
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

البرنامج 15

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

* A/75/50.

290520 220520 20-06116 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

تصدير 3

أولا – اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 4

ألف – الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والأداء البرنامجي لعام 2019** 4

بـاء – الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2021*** 107

ثانيا – مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك 136

الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2021*** 136

مرفقات الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2021*** 140

المرفق

الأول – الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2021 140

الثاني – موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الرقابة 142

الثالث – موجز عام للموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف 148

** تمشـــيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يقدَّم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

*** تمشـــيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصـــلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

تصدير

تواجه أفريقيا، شأنها شأن بقية العالم، التحدي التاريخي المتمثل في التصدي لجائحة وكساد اقتصادي عالميين على حد سواء. وستحدِّد خيارات واضعي السياسات في العام المقبل أداءَ البلدان في العقد الحالي من العمل والتنفيذ حتى عام 2030.

وسيدخل أكثر من 150 مليون شاب أفريقي سوق العمل خلال العقد المقبل. وقبل الأزمة، كان التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر في العديد من البلدان مؤشرا مشجعا على أنه يمكن لأفريقيا أن تحقق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063. وعلى الرغم من أن عددا قليلا من البلدان يحرز تقدما ملحوظا نحو تحقيق الهدف المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب، فإن الواقع يشهد وجود أكثر من 400 مليون أفريقي ممن لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر. وتتمتع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، نظرا لولايتها الإقليمية وروابطها العالمية، بوضع جيد يمكِّنها من دعم البلدان في التصدي للتحديات التي لا تزال قائمة بهدف بناء أفريقيا التي نريدها.

ومع جميع المناطق الأخرى في العالم، اهتزت أفريقيا بسبب جائحة كوفيد-19، وهي معرضة لخطر الانهيار المالي الذي يهدد بمحو جميع المكاسب التي تحققت في مجال الحد من الفقر على مدى العقدين الماضيين. وتقف اللجنة في طليعة جهود الاستجابة المنسقة مع الدول الأعضاء لإجراء تحليل متعمق لأثر مرض كوفيد-19 في أفريقيا. وإثر هذا التحليل، وُجِّهت نداءات عالمية من أجل تجميد كامل لسداد الديون لمدة سنتين بالنسبة لجميع البلدان الأفريقية ومن أجل توفير مبلغ 100 بليون دولار لتغطية التكاليف الفورية للحوافز المالية لتوفير شبكات الأمان الاجتماعي لأشد الفئات ضعفا ولحماية الوظائف. وعملت اللجنة بمثابة منبر للبلدان الأفريقية لاتخاذ مواقف موحَّدة أثناء تعاملها مع المؤسسات المالية الدولية والشركاء المتعددي الأطراف. وستكثف اللجنة دعمها للحكومات في سياق قيام الحكومات بتصميم أُطُر مالية ونقدية جديدة وتعديل الأُطُر القائمة بُغية الاستجابة على نحو أفضل لهذه الأزمة.

وينصب تركيز اللجنة على بناء مستقبل مزدهر، سواء من خلال توليد الأفكار أو تحويل تلك الأفكار إلى إجراءات تحقق النتائج وتغير حياة الناس. ونحن نفعل ذلك من خلال الاستفادة من وظائفنا الأساسية كمركز فكر (لتوليد أفكار مبتكرة وعملية في الوقت ذاته للتصدي للتحديات الرئيسية)؛ وكجهة منظِّمة (لتوفير منبر للتشاور وبناء توافق في الآراء بشأن الحلول الإقليمية)؛ وكجهة مشغِّلة (لدعم شركائنا من الدول الأعضاء أثناء تنفيذهم الحلول لتحدياتهم الإنمائية).

ويقع القطاع الخاص، بوصفه القطاع الرائد في إيجاد فرص العمل في القارة، في صميم المناقشات الإنمائية التي تدور في اللجنة. وتعمل اللجنة على تعميق تعاونها مع القطاع الخاص دعما للسياسات التي تشجع مشاركة أكبر للقطاع الخاص وحوكمة القطاع الخاص في الاقتصادات الأفريقية، كما تعمل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لكفالة استفادة البلدان الأفريقية من التغير التكنولوجي السريع. ويدعم مركزُ التميز للهوية والتجارة الرقميتين والاقتصاد الرقمي التابع للجنة والمنشأ مؤخرا البلدانَ على نطاق واسع بالفعل في إعلام السكان وتعقبهم خلال هذه الجائحة. ومن خلال الجهود التي تبذلها اللجنة، صدَّقت البلدانُ على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وشرعت في وضع استراتيجيات وطنية بشأن القدرة التنافسية. وفيما يتعلق بالهياكل الأساسية، تحوَّل التركيز من الخطاب السياسي إلى الإجراءات المتخذة على أرض الواقع من خلال مبادرة سندات التنمية المستدامة (التي تتعلق بالهدف 7 بشأن الطاقة)، حيث يجري تحفيز تمويل القطاع الخاص لنشر الطاقة النظيفة من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة للقارة من الطاقة.

وستقوم اللجنة، مسترشدة بتوجهاتها الاستراتيجية الخمسة، وإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والتحالفات القائمة على القضايا المنشأة حديثا، بالاستفادة من الشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة والمنظومة الإنمائية العالمية وعلى نطاقيهما لدعم البلدان في تحقيق أهدافها الإنمائية، استنادا إلى برنامج عمل مُركَّز يشدد على إدارة الاقتصاد الكلي، وتنمية القطاع الخاص، والتكنولوجيا، والبيانات والإحصاءات، وتغير المناخ، والفقر وعدم المساواة، والمساواة بين الجنسين، والتكامل الإقليمي.

وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها أفريقيا، توجد فرص هائلة سانحة لكي تشرع القارة في مسار إنمائي جديد يتسم بالجرأة ويستفيد من التكنولوجيات الناشئة ومن تكامل إقليمي أوسع وشراكات مبتكرة معزَّزة. ويمكن أن تكون الأزمة الراهنة فرصة لإنطلاقة جديدة، تعمل فيها اللجنة بتعاون وثيق مع الحكومات على تسخير جميع الفرص والتخفيف من حدة المخاطر الطويلة الأجل. وإنني ملتزمة بكفالة أن تعمل اللجنة بشكل وثيق مع الدول الأعضاء لتنفيذ الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(توقيع) فيرا **سونغوي**

الأمينة التنفيذية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

أولا - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والأداء البرنامجي لعام 2019

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

18-1 تضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالمسؤولية عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولها الأعضاء، ودعم التكامل داخل المنطقة، وتعزيز التعاون الدولي من أجل تنمية أفريقيا. وهي تستمد ولايتها من الأولويات المنصوص عليها في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 671 ألف (د-25).

18-2 وستدعم اللجنة، من خلال عملها الرامي إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا، الدول الأعضاء الأفريقية في بناء مجتمعات أكثر ازدهارا وشمولا يعيش معظم مواطنيها في منأى عن العوز والحرمان. ولكي تحقق الدول الأعضاء الأفريقية النتائج المرجوة المحدَّدة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (قرار الجمعية العامة 1/70) وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، فلا بد من دعم متكامل للسياسات والقدرات التي تركز على تسريع التحول الهيكلي لاقتصادات الدول الأعضاء وتنويعها. وفي هذا الصدد، للجنة دور رئيسي تؤديه في توفير منابر إقليمية مكرسة، وإجراء أحدث البحوث في مجال السياسات ودعم قدرات الاستجابة وتقديم المشورة في مجال السياسات على الصعيد القطري. ويقدَّم أيضا الدعم الذي توفره اللجنة والذي يهدف إلى تنمية قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات التنمية المستدامة من خلال تنفيذ البرنامج العادي للتعاون التقني ومشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2021

18-3 تتضمن الاستراتيجية البرنامجية للجنة الاقتصادية لأفريقيا في صميمها نهجا متكاملا ومتسقا تخطِّط بموجبه البرامج الفرعية وتحقق أهدافها معا، مع التركيز على التغييرات التحويلية في جميع المجالات الرئيسية والمساهَمة القابلة للقياس في خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وفي إطار اضطلاع اللجنة بالولاية المسندة إليها، فإنها ستواصل التركيز على خمسة توجهات استراتيجية هي:

(أ) الاستفادة من الموقع الفريد للجنة لتعزيز الاستجابات المحلية وتكييف الحلول العالمية بما يتناسب مع مشاكل القارة؛

(ب) صياغة خيارات السياسة العامة للتعجيل بتحقيق التنويع الاقتصادي وإيجاد فرص العمل من أجل تحقيق التحول في أفريقيا؛

(ج) تصميم وتنفيذ نماذج التمويل والاستفادة بهدف تطوير الأصول من الهياكل الأساسية البشرية والمادية والاجتماعية؛

(د) دعم الأفكار والإجراءات الرامية إلى التشجيع على تكامل إقليمي أوسع وتنمية المنافع العامة الإقليمية، مع التركيز على السلام والأمن والإدماج الاجتماعي؛

(هـ) الدعوة إلى اتخاذ موقف موحَّد لأفريقيا على المستوى العالمي وإعداد استجابات إقليمية كإسهام في المسائل المتصلة بالحوكمة العالمية.

18-4 وفي سياق اتباع هذه التوجهات الاستراتيجية، تؤدي اللجنة ثلاث وظائف أساسية تشمل جميع برامجها الفرعية المختلفة. وتتمثل هذه الوظائف في وظيفتها كجهة منظِّمة، ووظيفتها كمركز فكر، ووظيفتها كجهة مشغِّلة، على النحو المحدَّد أدناه:

(أ) وظيفة اللجنة كجهة منظِّمة: توفير منابر متعددة الأطراف ومتعددة أصحاب المصلحة، مما يساعد على تعزيز تعددية الأطراف على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛

(ب) وظيفة اللجنة كمركز فكر: إجراء بحوث وتحليلات متعددة التخصصات للتحديات الرئيسية التي تواجهها الدول الأعضاء وأفريقيا ككل، مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز التعلم من الأقران والتطور عن طريقهم؛

(ج) وظيفة اللجنة كجهة مشغِّلة: تقديم المشورة والدعم المباشرين في مجال السياسات إلى الدول الأعضاء، بسُبُل منها التعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى.

18-5 وستواصل اللجنةُ تسخيرَ القطاع الخاص باعتباره محركا لنمو الإنتاج والإنتاجية، ومولِّدا لفرص العمل ومصدرا لوسائل بديلة لتمويل التنمية. وبناء على ذلك، ستعمل اللجنة على تعميق تعاونها مع القطاع الخاص لدعم السياسات المتعلقة بتهيئة البيئة المؤاتية التي تلائم هذا القطاع.

18-6 وفي مواجهة جائحة كوفيد-19، ستواصل اللجنة توفير منبر للدول الأعضاء لوضع موقف أفريقي مشترك والاتفاق عليه من أجل تَواصُل الدول الأعضاء مع المؤسسات المالية الدولية والشركاء المتعددي الأطراف، وكذلك للحصول على المعارف والحلول للتعلم والتعلم من الأقران. وفي ضوء الطبيعة المتقلبة للأزمة، ستقوم اللجنة بتقييم مستمر لتقديرات الأثر الاجتماعي - الاقتصادي لمرض كوفيد-19 على أفريقيا، بما في ذلك تقديرات الاحتياجات الفورية من الحوافز المالية اللازمة لدعم الانتعاش الاقتصادي للدول الأعضاء، بما في ذلك الصلة بين المستحضرات الصيدلانية والأمن الغذائي في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وستدعم اللجنة أيضا الحكومات في تعديل أُطُرها المالية والنقدية من أجل الاستجابة على نحو أفضل للأزمات المقبلة، تمشيا مع مقتضيات مكافحة مرض كوفيد-19 والحاجة إلى تعزيز آثار المبادرات التجارية المحفِّزة للعمالة. ولمعالجة شواغل البلدان الأفريقية فيما يتعلق بأثر مرض كوفيد-19 على مجتمعاتها واقتصاداتها، ستواصل اللجنةُ العملَ مع وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين لوضع استراتيجيات وسياسات ترمي إلى تهيئة بيئة تمكينية لتنمية الصناعات، بما في ذلك صناعة المستحضرات الصيدلانية، التي يمكن أن تستجيب لاحتياجات البلدان الأفريقية وما تواجهه من تحديات فيما يتعلق بحالة التفشي الحالية لمرض كوفيد-19 وأي حالات تفشي في المستقبل. وستعمل اللجنة، بالتعاون مع نظام المنسقين المقيمين، على ربط توصياتها المتعلقة بالسياسات بعمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة لكي تأخذها الحكومات في الاعتبار على نحو فعال.

18-7 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2021 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) تركيز البلدان الأعضاء في أولويات سياساتها على تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063؛ وتنسيق الإجراءات الجماعية لمكافحة الأثر الاجتماعي - الاقتصادي لجائحة كوفيد-19؛

(ب) مواصلة الدول الأعضاء العمل معا وتقديمها التوجيه السياساتي إلى الأمانة عبر الهيئات والمنابر الحكومية الدولية المعنية بالسياسات، على الرغم من الأثر المترتب على مرض كوفيد-19؛

(ج) استمرار التزام الجماعات الاقتصادية الإقليمية وتعاونها فيما بينها بما يتماشى مع التزاماتها بتنفيذ الأُطُر الإنمائية المتفق عليها دوليا وإقليميا؛

(د) إتاحة موارد خارجة عن الميزانية تمكِّن اللجنة من استكمال ولايتها المنبثقة عن إطارَي العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن السلام والأمن، والتنمية (خطة عام 2063 وخطة عام 2030) وعن قرارات دورة مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين لعام 2019، بما فيها القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان.

18-8 وتراعي اللجنة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. فعلى سبيل المثال، يتمثل هدف البرنامج الفرعي 6 في تسريع وتيرة تنفيذ الدول الأعضاء لالتزاماتها العالمية والإقليمية المتصلة بنوع الجنس والإبلاغ عنها، وفي تعزيز تنفيذها للسياسات والبرامج الرامية إلى تمكين النساء والفتيات، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا. ويقدم البرنامج الفرعي أيضا الدعم التقني للبرامج الفرعية الأخرى للجنة لكفالة أن ينعكس البعد الجنساني في برامج عملها. ويشمل هذا الدعم تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في استراتيجياتها الوطنية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء للتغلب على انعدام أمن الحيازة وعلى التحيزات الجنسانية؛ وإنتاج الإحصاءات الجنسانية ونشرها؛ والدعوة إلى تعزيز شبكة جهات التنسيق المعنية بالبيانات الجنسانية؛ وإجراء بحوث في مجال السياسات، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل الجنسانية والمسائل ذات الصلة بالتجارة؛ وتوفير التمويل العام من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسيعزز البرنامجُ الفرعي أيضا قدرةَ الدول الأعضاء، من خلال توفير الدعم التقني والخدمات الاستشارية ودورات التدريب العملي المصممة خصيصا، في مجال إدارة السياسات الجنسانية والاقتصادية، ومباشرة النساء للأعمال الحرة، والتمويل العام المراعي للمنظور الجنساني، وإدماج البُعد الجنساني والبُعد المتعلق بالعائد الديمغرافي في السياسات والبرامج الوطنية.

18-9 وفيما يتعلق بالتعاون والاتصال فيما بين الوكالات، سيسترشد نموذج أعمال اللجنة بالطرائق الناشئة عن الإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة لتعزيز التنفيذ التعاوني من خلال مبادرات شاملة لعدة قطاعات تغطي الأهداف والغايات ولكفالة إقامة روابط فعالة بين الأبعاد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني. ويشمل ذلك العملَ مع المنسقين المقيمين في جميع أنحاء القارة ومن خلالهم بوصفهم ممثلي الأمين العام المكلَّفين بالعمليات الإنمائية على الصعيد القطري. وستشمل هذه الاستراتيجية أيضا تعزيزَ التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الإقليمية من خلال التحالفات القائمة على المسائل لكفالة الاضطلاع باستجابات أكثر تنسيقا وتقديم مساهمة جماعية مؤثِّرة في خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وبالإضافة إلى ذلك، ستجعل اللجنةُ منتجاتها المعرفية أكثر وضوحا وأيسر منالا للدول الأعضاء والمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من خلال بذل جهد محدَّد الأهداف بقدر أكبر لنشر مواردها المعرفية، بسُبُل منها خدمات التدريب على الإنترنت وفي الموقع التي يقدمها المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط.

18-10 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، فإن إطارَي العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن السلام والأمن والتنمية، مثل خطة عام 2063 وخطة عام 2030، وإطار آخر الآن بشأن حقوق الإنسان، ستنطوي على ضرورة زيادة التنسيق وتعزيزه بين وكالات الأمم المتحدة من أجل توحيد الأداء بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي. ومن ثمّ، فإن الدعم الذي تقدمه اللجنة إلى الدول الأعضاء سيرتكز على دورها القيادي في تنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة لدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمجالات ذات الأولوية في الإطار الإنمائي، مع تمكين الأنشطة التي تربط بين الأُطُر الثلاثة. وسيشمل ذلك العملَ على تنفيذ الأنشطة التي تدعم الصلة بين السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية، مع تشجيع التنسيق بين الوكالات والشراكات المتعددة القطاعات لتحديد الإجراءات والبرامج والمشاريع المشتركة للمنتديات الإقليمية التي ستسهم في تحقيق أهداف الإطار الإنمائي في سياق التوجهات الاستراتيجية الخمسة للجنة المذكورة أعلاه واستنادا إلى أولويات الاتحاد الأفريقي. وإضافة إلى ذلك، ستواصل اللجنةُ الاستفادةَ من شراكتها الاستراتيجية القائمة مع مصرف التنمية الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى ومع المصارف المركزية والجامعات ومراكز الفكر ومؤسسات البحوث الأخرى ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل النهوض بأهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063.

18-11 وفيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وكجزء من تنفيذ القرارات المتخذة في إطار الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، ستواصل اللجنةُ الاستفادةَ من الشراكات ذات القيمة المضافة القائمة على مبدأ تعزيز التكامل والأثر الإنمائي. وسيمكِّن ذلك أيضا اللجنةَ من الاستجابة على نحو أفضل للاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء في سياق الفرص الجديدة والناشئة.

الولايات التشريعية

18-12 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

قرارات الجمعية العامة

دإ-2/21 الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

144/57 متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

270/57 باء التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

220/58 التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

269/58 تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات

228/59 الأنشطة المضطلع بها خلال السنة الدولية للمياه العذبة، 2003، والأعمال التحضيرية للعقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، 2005-2015، ومواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة لموارد المياه

1/60 نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005

222/60 إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا

234/61 تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

215/64 التمكين القانوني للفقراء والقضاء على الفقر

222/64 وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

237/64 منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

214/65 حقوق الإنسان والفقر المدقع

240/65 الجهود العالمية من أجل القضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما

274/65 التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

280/65 برنامج عمل العقد 2011-2020 لصالح أقل البلدان نموا

130/66 المرأة والمشاركة في الحياة السياسية

137/66 إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان

224/66 تمكين الناس والتنمية

226/67 الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

145/68 تعزيز التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال حماية الطفل

225/68 إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

238/68 متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

232/69 إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

313/69 خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

1/70 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

153/70 تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان

155/70 الحق في التنمية

159/70 العولمة وآثارها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان

184/70 تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

187/70 التجارة الدولية والتنمية

192/70 متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

198/70 تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية المستدامة

201/70 تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

211/70 دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط

215/70 التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

218/70 عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (2008-2017)

224/70 نحو إقامة شراكات عالمية: نهج قائم على المبادئ لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المختصين

220/71 التدابير التعاونية الرامية إلى تقييم الآثار البيئية للنفايات الناتجة عن إغراق الذخائر الكيميائية في البحر وزيادة الوعي بتلك الآثار

242/71 التعاون في ميدان التنمية الصناعية

243/71 الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

244/71 التعاون فيما بين بلدان الجنوب

289/71 التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية

315/71 تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

169/72 تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان

231/72 متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

234/72؛ 235/74 دور المرأة في التنمية

266/72 تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة

279/72 إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

236/73 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

241/73 الهجرة الدولية والتنمية

4/74 الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية الجمعية العامة

216/74 تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

233/74 متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

234/74 تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027)

242/74 التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

253/74 تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مؤتمرات منظومة الأمم المتحدة واجتماعاتها

270/74 التضامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19)

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

9/2017 تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة

28/2017 برنامج عمل العقد 2011-2020 لصالح أقل البلدان نموا

23/2018 التوجهات الاستراتيجية الجديدة للجنة الاقتصادية لأفريقيا

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

748 (د-28) السكان والأسرة والتنمية المستدامة

822 (د-31) تنفيذ المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية: تعزيز الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ وترشيد ومواءمة الأنشطة التي تضطلع بها الجماعات الإقليمية ودون الإقليمية

928 (د-48) تنفيذ خطة عام 2063: التخطيط والتعبئة والتمويل من أجل التنمية

929 (د-48) المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

937 (د-49) إدراج خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063 في الأُطُر وخطط العمل والبرامج الاستراتيجية الوطنية

938 (د-49) رفع التقارير المتكاملة عن التنمية المستدامة ومتابعتها

939 (د-49) منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

941 (د-49) تنظيم استعراض إقليمي أفريقي سنوي للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات

962 (د-52) البيانات والإحصاءات

963 (د-52) استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024

964 (د-52) الخطة والميزانية البرنامجيتان لعام 2020

965 (د-52) بروتوكول لكسمبرغ بشأن المسائل الخاصة بالمعدات الدارجة على السكك الحديدية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة

966 (د-52) استعراض الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا عملا بقراريها 943 (د-49) و 957 (د-51)

967 (د-52) التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد 2011-2020 لصالح أقل البلدان نموا والتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا

968 (د-52) السياسة المالية والتجارة والقطاع الخاص في العصر الرقمي: استراتيجية لأفريقيا

969 (د-52) مبادرة الرقمنة والاقتصاد الرقمي

المنجزات المستهدفة

18-13 يعرض الجدول 18-1 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2019-2021، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-1

المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**3**	**3**	**5**	**5**
1 - اجتماعات التنسيق المتعلقة بإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن تنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030	–	–	2	2
2 - اجتماعات اللجنة الخامسة	1	1	1	1
3 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1
4 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	1	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
المنشورات (عدد المنشورات)	–	–	**2**	**2**
5 - تقارير التنفيذ المتعلقة بإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030	–	–	2	2
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: النهوض بالصلة الرابطة بين السلام والأمن والتنمية؛ ودعم تنفيذ إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: الشروع في أنشطة الدعوة والتوعية مع الدول الأعضاء.				

أنشطة التقييم

18-14 استرشدت الخطة البرنامجية لعام 2021 بالتقييمات والتقييمات الذاتية التالية المنجزة في عام 2019:

(أ) تقييم منتصف المدة للمركز الأفريقي للسياسات التجارية؛

(ب) تقييم المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن؛

(ج) التقييم الذاتي لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين؛

(د) التقييم الذاتي لجلسة عام 2019 لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة؛

(هـ) تقييم أنشطة بناء القدرات في المجالات التالية: '1' تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى إنشاء مدن مستدامة وشاملة للجميع في أفريقيا؛ '2' تعزيز القدرة على تحليل السياسات والتنبؤ والتخطيط الإنمائي في أفريقيا؛ '3' تعزيز قدرة بلدان الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران على إجراء تقييم ذاتي فعال وعلى تنفيذ خطط العمل الوطنية.

18-15 ورُوعيت في وضع الخطة البرنامجية لعام 2021 لجميع البرامج الفرعية نتائج التقييمات المشار إليها في الفقرة أعلاه.

18-16 ومن المقرر إجراء التقييمات والتقييمات الذاتية التالية في عام 2021:

(أ) تقييم مجالين مواضيعيين في ميدان نمذجة الاقتصاد الكلي والإحصاءات، في البرنامجين الفرعيين 1 و 4؛

(ب) تقييم المناسبات الرئيسية البارزة (جلسة مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ومنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة)؛

(ج) تقييم المشروع المتعلق بالعائد الديمغرافي ذو البعد الجنساني: مداخل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ؛

(د) تقييم المشروع المتعلق بتحديد الإحصاءات المتصلة بالتدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا وتقدير هذه الإحصاءات وتعميمها؛

(هـ) تقييم المشروع المتعلق بقياس ورصد وتحسين الأداء في مجال التكامل الإقليمي داخل مناطق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛

(و) تقييم المشروع المتعلق بتعزيز القدرات على التنفيذ والمتابعة القائمين على الأدلة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063 في أفريقيا

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة

الهدف

17-18 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في بلوغه هو تحقيق التحول الهيكلي والنمو الشامل في أفريقيا من خلال تعزيز التخطيط الإنمائي وتحليل سياسات الاقتصاد الكلي على نحو فعال، وتحسين الإدارة المالية العامة وحوكمتها.

الاستراتيجية

18-18 للمساهمة في تعزيز التخطيط الإنمائي الفعال، سيقوم البرنامج الفرعي بوضع منتجات معرفية مثل التقرير المرحلي السنوي للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا والأدوات ذات الصلة بالسياسات مثل مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة، وذلك لمساعدة البلدان في تصميم وتنفيذ وتَتبُّع الأداء المتعلق بالخطط الإنمائية الوطنية التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063. وسينظم البرنامج الفرعي اجتماعات إقليمية واجتماعات للخبراء من أجل نشر المنتجات المعرفية وتبادل الخبرات وبناء القدرات في المنطقة، وبالإضافة إلى ذلك، يعتزم البرنامج الفرعي أيضا تقديم المساعدة التقنية واتخاذ مبادرات خاصة بكل بلد لتعزيز مؤسسات التخطيط الإنمائي. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى اتباع نهج أكثر تنسيقا وتكاملا في تصميم السياسات وتنفيذها وإلى الإسراع في إحراز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيواصل البرنامجُ الفرعي أيضا تَتبُّعَ التقدم المحرز من خلال التقارير المرحلية السنوية وعقد اجتماعات لأقل البلدان نموا للتحاور بشأن السياسات وتقديم المشورة بشأن المبادرات القطرية لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2011-2020 (برنامج عمل اسطنبول)، وهو ما يُتوقَّع أن يعجل برفع أقل البلدان نموا في أفريقيا من قائمة أقل البلدان نموا على نحو مستدام ودعم الدول الأعضاء في إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال إنشاء إطار للسياسة العامة يكفل الاتساق والتنسيق وتعبئة الموارد وتوزيعها على نحو فعال. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال اعتماد 18 بلدا (إثيوبيا وأوغندا وبوركينا فاسو وزامبيا وزمبابوي والسنغال والسودان وسيراليون وسيشيل وغامبيا وغانا وغينيا والكاميرون وكوت ديفوار والكونغو وليبيريا وموريتانيا وناميبيا) مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة وإدراجها في بوابة خططها الإنمائية الوطنية،

التي يجري مواءمتها حاليا مع خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وفي حالة خمسة من هذه البلدان (إثيوبيا وأوغندا وزامبيا والسودان وسيشيل)، تم إنجاز وحدة المواءمة في إطار مجموعة الأدوات.

18-19 وللمساهمة في تعزيز التحليل الفعال لسياسات الاقتصاد الكلي، سيقوم البرنامج الفرعي بإنتاج المعارف ومنتجات السياسات، مثل *التقرير الاقتصادي عن أفريقيا*، وعقد مختلف المؤتمرات وحلقات العمل المؤسسية والمشاركة فيها، مثل الدورة السنوية لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، والاضطلاع بأنشطة بناء القدرات والمشورة التي تعزز تبادل المعارف والأفكار. وسيدعم هذا العملُ الدولَ الأعضاء في مسيرتها نحو تحقيق الغايتين 1-ألف و1-باء من أهداف التنمية المستدامة، ومن المتوقع أن يؤدي إلى زيادة الاستعانة بالأفكار الجديدة وأدوات نمذجة الاقتصاد الكلي والتنبؤ باتجاهاته في تحليل السياسات وصياغتها وتنفيذها، مما يعزز التحول الهيكلي والنمو الشامل المستدام. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال استخدام تنبؤات بنواتج نموذج الاقتصاد الكلي وعمليات محاكاتها أثناء مداولات الدول الأعضاء مع الجهات المانحة (في جيبوتي وغامبيا) وخلال الجلسات المتعلقة بالميزانية (في غانا).

18-20 وللمساهمة في تعزيز الإدارة المالية العامة والحوكمة الاقتصادية، سيضطلع البرنامج الفرعي ببحوث في مجال السياسات ويضع منتجات معرفية مثل *تقرير الحوكمة في* أفريقيا، وسيعقد حلقات عمل وحلقات دراسية، وسيعمل مع الشركاء الداخليين والخارجيين، مثل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والاتحاد المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة. وسيساعد هذا العملُ الدولَ الأعضاء في مسيرتها نحو تحقيق الهدفين 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة، ومن المتوقع أن يؤدي إلى زيادة تعبئة الموارد العامة المحلية والدولية من أجل التنمية والاستثمار في المجالات ذات الأولوية.

18-21 وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال إجراء إصلاحات لتيسير تحسين عملية فرض الضرائب على الشركات المتعددة الجنسيات، وهو ما وفر تدابير بديلة ومكملات للسياسات لكي ينظر فيها واضعو السياسات الأفريقيون، مع اتخاذ موزامبيق وجنوب أفريقيا قرارات بتجميد اتفاقات الازدواج الضريبي أو إعادة النظر فيها، في حين استحدثت بلدان أخرى أدوات جديدة لتكنولوجيا المعلومات لتحديد التجارة في السلع التي يُساء تسعيرها. وبالإضافة إلى ذلك، وُضعت منهجية لقياس الجوانب التجارية للتدفقات المالية غير المشروعة، وبدأت عملية في نيجيريا لتحديد أُطُر البيانات القائمة والاحتياجات من القدرات من أجل وضع طرائق داخل البلد لقياس هذه التدفقات.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

18-22 تحققت نتيجة مقررة لعام 2019، وهي تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تحليل الاقتصاد الكلي وعلى تصميم وتنفيذ ورصد الخطط والاستراتيجيات الإنمائية التي تعزز النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة والتحول الهيكلي، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقَّحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام 2018 (A/73/400)، كما يتضح من استخدام الدول الأعضاء الـ 16 (مقارنة بالهدف المتمثل في 16 دولة عضوا) لما تعده اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أدوات لتحليل وتخطيط الاقتصاد الكلي في تصميم وتنفيذ ورصد سياسات وخطط الاقتصاد الكلي المراعية للاعتبارات الجنسانية.

الأداء البرنامجي في عام 2019: تعزيز صياغة السياسات وتنفيذها من خلال استخدام نماذج الاقتصاد الكلي

18-23 أعرب عدد من البلدان الأفريقية عن الحاجة إلى قدرات وأدوات إضافية لإجراء تحليلاتها وتنبؤاتها الاقتصادية وعملياتها الخاصة بمحاكاة السياسات للمساعدة في مساعيها المتعلقة بصياغة السياسات وتنفيذها. وتشكل الدراسات التجريبية أمرا أساسيا، لأنها يمكن أن توفر أساسا لمداولات البلدان مع الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية فيما يتعلق باحتياجاتها من التمويل

والسياسات الإنمائية التي تحتاج إليها البلدان لتحقيق أهدافها الإنمائية. وبالنظر إلى تزايد عدد البلدان الأفريقية التي تلتمس المساعدة التقنية فيما يتعلق بالأدوات وما يرتبط بها من أنشطة تنمية القدرات، شرعت اللجنة في عام 2015 في مشروع لوضع نموذج أولي للاقتصاد الكلي يتسم بطابع عام وبقابلية توسيع نطاقه وتكييفه ليلائم خصائص قطرية محدَّدة تعكس التطورات الاقتصادية لبلدان بعينها. وشملت العمليةُ تقييمَ الاحتياجات من النماذج المتعلقة بالبلدان الأفريقية واستعراض المؤلفات القائمة وتصميم النماذج وتطويرها واختبارها لجزء أكبر من عامي 2015 و 2016 قبل البدء في تكييف النماذج وتنفيذها فعليا في البلدان.

18-24 ومنذ ذلك الحين، تدعم اللجنةُ البلدانَ الأفريقية في وضع وتنفيذ نماذج الاقتصاد الكلي للمساعدة في عملية صياغة وتنفيذ سياساتها. وفي بلدان محدَّدة، منها بوروندي والجزائر وجيبوتي والسنغال وسيراليون وغامبيا وغانا والكاميرون وكينيا ومصر وموريتانيا، شملت العمليةُ استقصاءَ احتياجات البلدان، وتوافر أدوات التحليل الاقتصادي، ومعارف البلدان ومهاراتها في مجال التحليل الاقتصادي، ولا سيما في مجال علم الاقتصاد القياسي والنمذجة بوجه عام، والتعاون بين مختلف المؤسسات القطرية، وغير ذلك من السمات. وعلى أساس هذه الدراسات الاستقصائية، وُضعت نماذج وأُعدَّت دورات تدريبية لتطوير المهارات المرتبطة بها في مجالات النمذجة والتنبؤ ومحاكاة السياسات والتحليل الاقتصادي بوجه عام. وقد وصلت البلدان المستفيدة إلى مراحل مختلفة في عملية وضع النموذج وتنفيذه. وهكذا، أُوفدت بعثات استطلاعية لتحليل الاحتياجات (المرحلة 1) في السنغال وسيراليون والكاميرون وكينيا؛ وأُوفدت بعثات استطلاعية وقُدِّم تدريب أولي (المرحلة 2) في إثيوبيا والسنغال ومصر وموريتانيا؛ ووُضع النموذج النهائي حيز الاستخدام (المرحلة 3) في بوروندي والجزائر وجيبوتي وغامبيا وغانا.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-25 أسهم هذا العمل في تعزيز تحليل سياسات الاقتصاد الكلي في الدول الأعضاء، كما يتضح من بلوغ 4 بلدان مرحلة استخدام النموذج ووصول 12 بلدا إلى مرحلة تقييم النموذج أو إلى مراحل تالية بحلول عام 2019. واستُخدمت تنبؤات بنواتج النموذج وعمليات المحاكاة أثناء مداولات البلد مع الجهات المانحة في جيبوتي وغامبيا ومناقشات الميزانية في غانا.

الجدول 18-2

مقياس الأداء

2015	*2016*	*2017*	*2018*	*2019*
• لا ينطبق	• لا ينطبق	• وصول إثيوبيا والجزائر وجيبوتي وغانا ومصر إلى المرحلة الأولى: تقييم الاحتياجات من حيث النموذج • وصول بوروندي إلى المرحلة الثانية: وضع النموذج والتدريب عليه	• وصول جيبوتي وغامبيا إلى المرحلة الثانية: وضع النموذج والتدريب عليه • وصول غانا إلى المرحلة 3: مواصلة عملية وضع النموذج والتدريب عليه واستخدامه	• وصول السنغال وسيراليون إلى المرحلة الأولى: تقييم الاحتياجات من حيث النموذج • وصول إثيوبيا ومصر وموريتانيا إلى المرحلة 2: وضع النموذج والتدريب عليه • وصول بوروندي والجزائر وجيبوتي وغامبيا إلى

2015	2016	2017	2018	2019
				المرحلة 3: مواصلة عملية وضع النموذج والتدريب عليه واستخدامه

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: نموذج للاقتصاد الكلي للاسترشاد به في وضع السياسات والتحليل (نتيجة مُرحَّلة من عام 2020)

18-26 سيواصل البرنامجُ الفرعي العملَ المتصل بنمذجة الاقتصاد الكلي، تمشيا مع ولايته، وسيساعد البلدانَ في مسيرتها نحو التحول الهيكلي، وهو ما يُتوقَّع إثبات تحقّقه عن طريق مقياس الأداء لعام 2021 الوارد أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الشكل الأول من الباب 18

مقياس الأداء: العدد التراكمي للدول الأعضاء التي تُسخِّر نموذج الاقتصاد الكلي من أجل تحليل السياسات وتقديم المشورة بشأنها

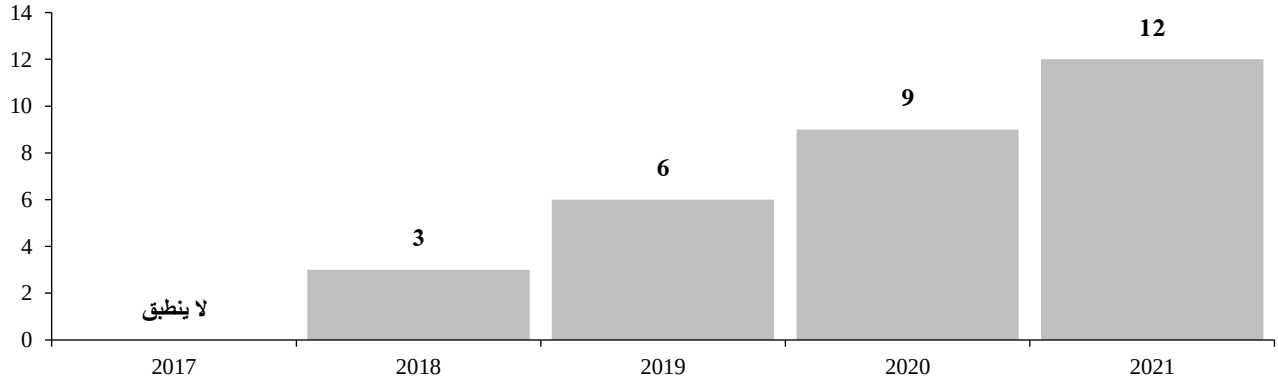

النتيجة 2: كبح التدفقات المالية غير المشروعة لتعزيز تعبئة الموارد المحلية (نتيجة جديدة)

18-27 في الوقت الراهن، تُعَدّ منطقة أفريقيا واحدة من المناطق التي ستستفيد أكثر من غيرها من تحسين تحصيل الإيرادات الحكومية، التي يطرح الافتقار إليها تحديات كبيرة أمام تمويل التنمية. ومن شأن هذه الفرصة أن تتعزز بقدر أكبر بفضل كبح الخسائر من الموارد الناجمة عن التدفقات المالية غير المشروعة، وهي ممارسة منتشرة تعوق إلى حد كبير تعبئة الموارد المحلية في المنطقة. ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من الضروري أن تدعم الأممُ المتحدة جهودَ الدول الأفريقية ليس لزيادة الموارد المحلية فحسب، بل لضمان الاحتفاظ بهذه الموارد في الاقتصادات الأفريقية أيضا.

18-28 وما فتئ البرنامج الفرعي يعمل على دعم الدول الأعضاء في زيادة إيراداتها المحلية لتمويل التنمية المستدامة على النحو المحدَّد في الهدف 17 والمؤشر 16-4-1 من الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. وتعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة معا لوضع تعريف ومنهجية عمليين

لقياس التدفقات المالية غير المشروعة؛ وقد رُفع المؤشر 16-4-1 إلى المستوى 2. وتُمكِّن القدرةُ على قياس التدفقات المالية غير المشروعة الدولَ من اتخاذ التدابير المناسبة وإحراز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعملت اللجنة أيضا مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ونيجيريا ودول أعضاء أخرى على وضع موقف أفريقي مشترك بشأن استرداد الأصول، بُغية تيسير وضع إطار لاسترداد الأصول المفقودة من خلال التدفقات المالية غير المشروعة. وقد أتاح العملُ التجريبي المضطلع به حتى الآن مع نيجيريا، والذي سيجري تكراره في بلدان أفريقية أخرى وتكييفه مع سياقاتها، تحديدَ ما يلزم من القطاعات والمؤشرات والبيانات المؤسسية الرئيسية والتحقق من صحتها لقياس التدفقات المالية غير المشروعة في نيجيريا، وقَدَّم معلومات لوضع مشروع مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن قياس هذه التدفقات. وستدعم هذه المبادئ التوجيهية نيجيريا، وفي نهاية المطاف بلدانا أخرى، لقياس هذه التدفقات واتخاذ الخطوات اللازمة للتصدي لها، وتحسين الإدارة المالية العامة والحوكمة الاقتصادية في المنطقة.

التحدي الداخلي والاستجابة

18-29 يتمثل التحدي الذي يواجهه البرنامج الفرعي في أنه على الرغم من وجود أدلة تجريبية على وجود تدفقات مالية غير مشروعة في المنطقة، فإن الافتقار إلى بيانات ملموسة يعوق الجهود الرامية إلى التعرف على مصدر التسرب، على الصعيد الوطني، لتحديد مقدار الموارد المفقودة ووجهاتها، واستنباط السُبُل والوسائل الكفيلة باسترداد الأصول المفقودة. وقد جعلت هذه المسائل من الصعب على اللجنة أن تقدم الدعم الملائم في مجال السياسة العامة للجهود الرامية إلى التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة وتيسير استرداد الأصول المفقودة. واستجابةً لذلك، سيزيد البرنامج الفرعي من الجهود المبذولة في إجراء تحليلات داخل البلدان لتقييم مدى توافر البيانات وتقييم الثغرات القائمة في البيانات المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة، وذلك بُغية بناء المعرفة بمصادر هذه التدفقات على الصعيد الوطني، وتيسير وضع استراتيجيات ومنهجيات للتصدي لها .

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-30 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز الإدارة المالية العامة وحوكمتها، وهو ما سيثبت تحقّقه من خلال قيام ستة بلدان بوضع منهجية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة (المؤشر 16-4-1 من أهداف التنمية المستدامة)؛ وقيام ثلاثة بلدان في المنطقة بإطلاق قضايا استرداد الأصول المسروقة مقابل خط الأساس الحالي البالغ صفرا. وسيؤدي هذا العمل إلى رفع مستوى الموارد المالية المحلية وإدارتها وتعزيز هياكل الحوكمة الاقتصادية لكبح التدفقات المالية غير المشروعة.

الشكل الثاني من الباب 18

مقياس الأداء: عدد البلدان التي تضع منهجيات لقياس حجم التدفقات المالية غير المشروعة (وفقا للمؤشر 16-4-1)

الولايات التشريعية

18-31 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

180/48 مباشرة الأعمال الحرة والتحول إلى القطاع الخاص من أجل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة

191/51 إعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية

128/54 تدابير مكافحة الفساد

197/54 نحو نظام مالي دولي مستقر يستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية

4/58 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

34/60 الإدارة العامة والتنمية

116/64 سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

123/65 التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي

169/65 منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

286/65 تنفيذ استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا

313/65 متابعة المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

314/65 طرائق عقد الحوار الرفيع المستوى الخامس بشأن تمويل التنمية

209/66 تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها عن طريق تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

213/66 مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

256/66 دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية

188/70 النظام المالي الدولي والتنمية

36/71 منع أنشطة السمسرة غير المشروعة ومكافحتها

216/71 القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

3/2005 الإدارة العامة والتنمية

18/2008 تشجيع العمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم للجميع

11/2014 متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

862 (د-42) تعزيز تعبئة الموارد المحلية

865 (د-42) الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

879 (د-44) تسيير التنمية في أفريقيا: دور الدولة في التحول الاقتصادي

896 (د-45) التدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من أفريقيا

919 (د-47) التدفقات المالية غير المشروعة

935 (د-48) أقل البلدان نموا

962 (د-52) البيانات والإحصاءات

967 (د-52) أقل البلدان نموا في أفريقيا

966 (د-52) استعراض الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

المنجزات المستهدفة

18-32 يعرض الجدول 18-3 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقَّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-3

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**1**	**1**	**1**	**1**
1 - التقرير المقدم إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ولجنة الخبراء التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن لمحة عامة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	–	–	**4**	–
2 - اللجنة المعنية بالحوكمة الاقتصادية	–	–	4	–
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**2**	**7**	**2**	**6**
3 - المشروع المتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من أفريقيا	1	1	1	1
4 - وضع نموذج الاقتصاد الكلي للجنة الاقتصادية لأفريقيا وتكييفه حسب سياقات بلدان مختارة وتدريبها عليه	–	5	–	4
5 - برنامج تدريب داخلي للاقتصاديين الأفريقيين الشباب لبناء قدراتهم على صياغة السياسات والبرامج الإنمائية وتنفيذها ورصدها	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	–	–	**6**	**2**
6 - حلقة عمل بشأن نمذجة الاقتصاد الكلي - لتبادل الخبرات بين واضعي السياسات والخبراء الأفريقيين بشأن نمذجة الاقتصاد الكلي	–	–	2	2
7 - حلقة عمل تدريبية بشأن المالية العامة في أفريقيا	–	–	2	–
8 - حلقة دراسية بشأن أدوات التخطيط الإنمائي	–	–	2	–
المنشورات (عدد المنشورات)	**2**	**3**	**2**	**3**
9 - التقرير المرحلي للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا	1	1	1	1
10 - *التقرير الاقتصادي عن أفريقيا*	1	1	1	1
11 - *تقرير الحوكمة الأفريقية*	–	1	–	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**7**	**6**	**10**	**10**
12 - موجزات سياساتية بشأن المسائل والتحديات الاقتصادية الناشئة التي تواجه النمو والتنمية في أفريقيا	3	2	3	3
13 - ورقات بحثية عن المسائل الناشئة المتصلة بتحليل الاقتصاد الكلي والحوكمة الاقتصادية والمالية العامة	4	4	3	3
14 - الآفاق الاقتصادية الفصلية لأفريقيا	–	–	4	4

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء بشأن مسائل الاقتصاد الكلي والحوكمة الناشئة والتخطيط الإنمائي؛ وتقديم الدعم التقني لأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في مجال التقييمات الذاتية القطرية وإدماج نتائج التقييمات في الخطط الإنمائية الوطنية والعمليات ذات الصلة بها.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تنظيم الدورة السنوية لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، التي تشكل منبرا للتداول في المسائل الاقتصادية الناشئة في أفريقيا.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: في مجال التخطيط الإنمائي، وخطة عام 2030 وخطة عام 2063.

البرنامج الفرعي 2
التكامل الإقليمي والتجارة

الهدف

18-33 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تحسين التعاون والتكامل الإقليميين فيما بين الدول الأعضاء من خلال زيادة التدفقات التجارية وتحسين التصنيع ورفع مستوى الاستثمارات.

الاستراتيجية

18-34 للمساهمة في زيادة التدفقات التجارية، سيواصل البرنامجُ الفرعي العملَ مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومكاتب المنسقين المقيمين والأونكتاد، وكذلك مع الشركاء الإنمائيين، لدعم الدول الأعضاء في ضمان فرص الوصول إلى الأسواق والأعمال التجارية من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مع التقليل إلى أدنى حد من أي آثار ضارة محتملة (زيادات كبيرة في الواردات، وإغراق الأسواق، ومخاطر خسائر الإيرادات الجمركية) في سياق خطط الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمسائل التجارية المتصلة بمنظمة التجارة العالمية وغيرها من المسائل التجارية المتعددة الأطراف والثنائية، مثل بروتوكولات التجارة الإقليمية، وقانون تشجيع النمو والفرص في أفريقيا، واتفاقات الشراكة الاقتصادية. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تنفيذ البلدان لاستراتيجياتها المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي وُضعت بدعم تقني من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال توقيع 54 عضوا من أعضاء الاتحاد الأفريقي (من أصل 55 عضوا) على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتصديق 27 بلدا من هذه البلدان على الاتفاق، ووضع تسع استراتيجيات وطنية لتنفيذ الاتفاق. وسيقدم البرنامج الفرعي أيضا المساعدة التقنية لتنفيذ استراتيجية التحول الرقمي في أفريقيا على مستويات السياسات العامة بوصفها خطة موحَّدة للرقمنة في القارة، وهو ما يُتوقَّع أن يحسِّن الطرق التي يعمل بها كل من القطاعين العام والخاص، مما يساعد الدول الأعضاء في مسيرتها نحو تحقيق الغاية 8-2 من أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، سيستفيد البرنامج الفرعي من النتائج المتعلقة بالسياسات التي توصلت إليها المنتجات المعرفية الرئيسية للجنة في الاجتماعات وحلقات العمل، وهو ما يُتوقَّع أن يخلق وصلة تفاعل أكثر اتساقا وتنسيقا وتجاوبا بين منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية للجماعات الاقتصادية الإقليمية. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال وضع استراتيجية التحول الرقمي، حيث شكلت اللجنة جزءا من الفريق الذي دعم مفوضية الاتحاد الأفريقي في صياغة الاستراتيجية الرقمية لأفريقيا. وناقشت اللجنةُ الفنية المتخصصة المعنية بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتابعة للاتحاد الأفريقي المشروعَ في اجتماعها المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وسيُعرض على مؤتمر الاتحاد الأفريقي للنظر فيه واعتماده في دورته المعقودة في شباط/فبراير 2020.

18-35 وللمساهمة في تحسين التصنيع، سيقوم البرنامج الفرعي بوضع وتعميم أدوات ووسائل ومبادئ توجيهية في مجال السياسات والمساعدة على تحديد فرص التنويع وإضافة القيمة وتطوير تجمعات التصنيع والتجمعات الصناعية للدول الأعضاء دعما لخطة العمل من أجل تسريع وتيرة التنمية الصناعية في أفريقيا، مما يسهم في تحقيق الغاية 9-2 من أهداف التنمية المستدامة. كما سيقدم الدعمَ التقني للدول الأعضاء، وهو ما يُتوقَّع أن يؤدي إلى تحقيق اتساق السياسات ومواءمة سياسات التجارة والتصنيع مع خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وبالإضافة إلى ذلك، سينظم البرنامج الفرعي دورات تدريبية لمساندة برامج عمل الدول الأعضاء (ولا سيما البلدان النامية غير الساحلية والجماعات الاقتصادية الإقليمية) من أجل تنفيذ أُطُر التعاون الإقليمي القائمة مثل خطة العمل لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وخطة العمل من أجل تسريع وتيرة التنمية الصناعية في أفريقيا، وبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تنويع القدرات الإنتاجية وأنماط الإنتاج، ومن ثم الإسهام في تسريع وتيرة التصنيع في أفريقيا. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال تطبيق توصيات السياسة

العامة القائمة على الأدلة في المنشورات الرئيسية مثل *التقرير الاقتصادي عن أفريقيا* (طبعات 2014 و 2015 و 2016) ومنشور عام 2016 المعنون *السياسة الصناعية التحويلية لأفريقيا* المتاح للبلدان الأفريقية لكي تستخدمه عند تعاملها مع المستثمرين غير الأفريقيين.

18-36 وللمساهمة في رفع مستوى الاستثمارات، سيقدم البرنامج الفرعي خدمات استشارية إلى الدول الأعضاء بشأن تعزيز صياغة وتنفيذ سياسات المنافسة وسياسات الملكية الفكرية وتدابير تيسير الاستثمار على الصُعُد الوطني والإقليمي والقاري. وسيقدم البرنامج الفرعي أيضا خدمات استشارية وتدريبا للمفاوضين بشأن الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في ضوء المرحلة الثانية من مسائل الاتفاق، بغية تزويدهم بأحدث جوانب المعرفة بالسياسات في مجالات المنافسة والاستثمار والملكية الفكرية، وهو ما يُتوقَّع أن يساعد الدول الأعضاء على الحد من مخاطر المعاملات وتكاليف الوساطة، وتحسين نوعية المعلومات والوثائق المتعلقة بالمشاريع، وتعزيز العمل مع القطاع الخاص. وسيقدم البرنامج الفرعي الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية لتجاوز العقبات التي تعترض التكامل، مثل الافتقار إلى اتساق السياسات ووجود مناخ غير مؤات للتكامل الإقليمي، وذلك من خلال صياغة ونشر توصيات السياسة العامة من أجل مواءمة وتعميم بروتوكولات وأنظمة وسياسات متعددة بشأن التكامل الإقليمي في القوانين والخطط الوطنية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تعزيز الفرص المتاحة لمشغلي القطاع الخاص للاستفادة من الفرص العابرة للحدود، بهدف إنشاء سوق أفريقية واحدة أكثر ملاءمةً للأعمال التجارية، بما يكفل تحسين ظروف وصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق، تمشيا مع الغايتين 8-أ و 10-أ من أهداف التنمية المستدامة. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال قيام ثمانية بلدان بوضع استراتيجياتها الوطنية بشأن الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

18-37 تحققت نتيجة مقررة لعام 2019، وهي زيادة قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع وتنفيذ ورصد سياسات وبرامج في مجالَي التجارة فيما بين البلدان الأفريقية والتجارة الدولية، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقَّحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام 2018، كما يتضح من قيام 54 من الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية (مقارنة بالهدف المتمثل في 54 من الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية) بتنفيذ ورصد السياسات الرامية إلى تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الأفريقية العابرة للحدود. ويتضح ذلك أيضا من قيام 54 دولة عضوا باعتماد الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتوقيع عليه، وتشارك هذه الدول الآن في منطقة التجارة الحرة.

الأداء البرنامجي في عام 2019: الاستفادة الكاملة من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: التصديق والاستراتيجيات

18-38 يتمثل توافق الآراء العام السائد في أفريقيا اليوم في أن القارة لا تستطيع تحقيق أهدافها الإنمائية الرئيسية بدون اقتصادات متكاملة. فتكامل الاقتصادات الأفريقية لا يزيد من جاذبيتها كوجهات استثمارية فحسب، بل يزيد أيضا من قدرة الأعمال التجارية في القارة على بناء القدرة التنافسية وتعزيز القيمة المضافة وزيادة حجم التجارة بطريقة تساعد في نهاية المطاف على توليد فرص العمل وضمان الرخاء لجميع سكان أفريقيا. ويشمل نطاقُ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التجارةَ في السلع، والتجارة في الخدمات، والاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، وسياسة المنافسة، وربما التجارة الإلكترونية. ومن المتوقع كذلك أن تحفز منطقةُ التجارة الحرة التحولَ الصناعي في أفريقيا في الوقت الذي تعزز فيه التجارةَ والاستثمارَ بين البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

18-39 وهذا هو السياق الذي ركز فيه البرنامج الفرعي، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأونكتاد ومركز التجارة الدولية ومكاتب المنسقين المقيمين والشركاء في التنمية، على التعاون والتكامل الإقليميين فيما بين الدول الأعضاء من أجل زيادة التدفقات التجارية وتحسين التصنيع ورفع مستوى الاستثمارات، وذلك عن طريق الترويج لفهم فوائد وتحديات تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية . ونظم البرنامجُ الفرعي مناسبات للتوعية في 34 دولة عضوا، من خلال منتديات وطنية استهدفت جهات تمكينية مثل السلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والصحفيين والقطاع الخاص، وعن طريق تنفيذ برامج رفيعة المستوى للدعوة وحلقات عمل إقليمية ودون إقليمية بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وأهمية التصديق على الاتفاق.

18-40 ومن شأن إدماج الاتفاق في التشريعات والأُطُر الوطنية أن يحسِّن إلى حد كبير عملية تسخير فوائده. ولهذا الغرض، ساعد البرنامجُ الفرعي تسع دول أعضاء في وضع استراتيجيات وطنية بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وسعت بلدان إلى تحديد الثغرات التي يلزم معالجتها، وكذلك مزاياها النسبية والتنافسية للتنويع والقدرة على تطوير سلاسل القيمة أو إدماجها في إطار الاتفاق. وتطلَّب ذلك تصميم وتنفيذ إجراءات تدخل جديدة في مجال السياسة العامة أو إعادة تنظيم أُطُر سياساتية قائمة، وذلك بُغية الاستفادة إلى أقصى حد من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ويَسَّرت الاستراتيجيات الوطنية تحديد القيمة المضافة الرئيسية والفرص التجارية والاستثمارية في الأسواق المحتملة، والقيود من جانب العرض، والتدابير الرامية إلى تشجيع القدرات التجارية والإنتاجية اللازمة للبلدان لكي تستفيد استفادةً كاملةً من الأسواق الوطنية والإقليمية والعالمية في سياق منطقة التجارة الحرة. وتسهم هذه الاستراتيجيات أساسا في تحقيق الهدف 17 (الغايتان 17-11 و 17-12) وإحراز التقدم في بلوغ المؤشر 9-2-1 من الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-41 أسهم هذا العمل في تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين فيما بين الدول الأعضاء من خلال زيادة التدفقات التجارية وتحسين التصنيع ورفع مستوى الاستثمارات، كما يثبت تحقّقه من خلال تصديق 27 بلدا على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ويتجاوز هذا العدد الحد الأدنى من التصديقات البالغ 22 دولة عضوا لكي يدخل الاتفاق حيز التنفيذ، ونتيجة لذلك، دخل الاتفاق حيز التنفيذ في أيار/مايو 2019. وفي تموز/يوليه 2019، دُشِّنت المرحلة التشغيلية للاتفاق في دورة مؤتمر الاتحاد الأفريقي المعقودة في النيجر. ومن بين الأعضاء الـ 55 في الاتحاد الأفريقي، لم يتبقَّ سوى عضو واحد فقط لم يوقع على الاتفاق. ووُضعت تسع استراتيجيات وطنية أخرى بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

الجدول 18-4

مقياس الأداء

2015	*2016*	*2017*	*2018*	*2019*
اتفاق رؤساء الحكومات الأفريقية على إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية بحلول عام 2017	عقد المنتدى التفاوضي الأول بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية	تدشين البلدان لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية	توقيع 44 بلدا على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتصديق 14 بلدا عليه	تصديق 27 بلدا على الاتفاق، وبدء نفاذ الاتفاق، ووضع تسع استراتيجيات وطنية بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة :1 التصديق على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وإدماجها وإنشاؤها (نتيجة مُرحَّلة من عام 2020)

18-42 سيواصل البرنامجُ الفرعي العملَ بشأن المسائل المتصلة بالتجارة فيما بين البلدان الأفريقية، تمشيا مع ولايته، وسيشدد بذلك على المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان بشأن تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وهو ما يُتوقَّع إثبات تحقّقه عن طريق مقياس الأداء لعام 2021 الوارد أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الشكل الثالث من الباب 18

مقياس الأداء: حصة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية من إجمالي التجارة في أفريقيا

(النسبة المئوية)

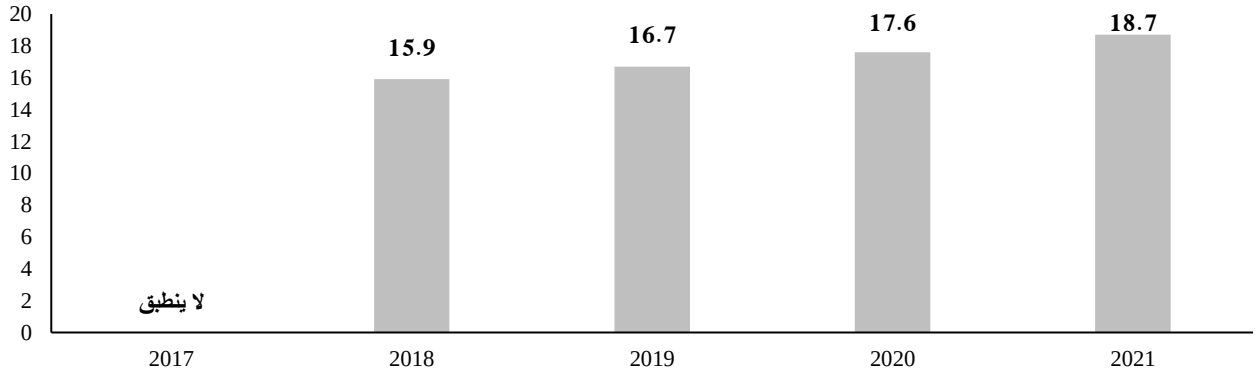

النتيجة :2 الاستفادة القصوى من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (نتيجة جديدة)

18-43 عقب بدء نفاذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في 30 أيار/مايو 2019 وبدء مرحلته التشغيلية في 7 تموز/يوليه 2019، يواصل البرنامجُ الفرعي تقديمَ الدعم التقني إلى الدول الأعضاء، حسب الطلب، ويوجَّه هذا الدعم بشكل خاص نحو تفعيل منطقة التجارة الحرة. وإذ يقوم البرنامج الفرعي بذلك، فإنه يعطي الأفضلية للأنشطة التي تنطوي على تدابير تكميلية تستفيد من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كوسيلة للتنمية الاقتصادية التي يمكن أن تسهم في الجهود الرامية إلى معالجة الأثر الاجتماعي – الاقتصادي المترتب على جائحة كوفيد-19 في القارة.

التحدي الداخلي والاستجابة

18-44 يتمثل التحدي الذي يواجهه البرنامج الفرعي في تعبئة المهارات الخاصة المتعلقة بصياغة وتنفيذ استراتيجيات فيما يتصل بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. واستجابةً لذلك، سيزيد البرنامج الفرعي من شراكاته مع جهات منها المؤسسات الأفريقية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، وذلك لكفالة الاستجابة في الوقت المناسب للطلبات المصمَّمة خصيصا. ومن شأن اتباع هذا النهج أن يجعل من الممكن استكمال الخبرة والمعارف.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-45 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين فيما بين الدول الأعضاء من خلال زيادة التدفقات التجارية وتحسين التصنيع ورفع مستوى الاستثمارات، وهو ما سيثبت تحقّقه من خلال قيام 45 بلدا بزيادة حصة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية من إجمالي التجارة في أفريقيا في عام 2021 عن طريق إلغاء رسوم الاستيراد وتخفيض التعريفات الجمركية ورفع مستوى الاستثمارات. وسيمثل ذلك زيادة بنسبة 80 في المائة، مقارنة بمستوى عام 2019 الذي بلغ 25 بلدا.

الشكل الرابع من الباب 18

مقياس الأداء: العدد التراكمي للبلدان التي زادت نسبتها من التجارة مع البلدان الأفريقية إلى إجمالي تجارتها

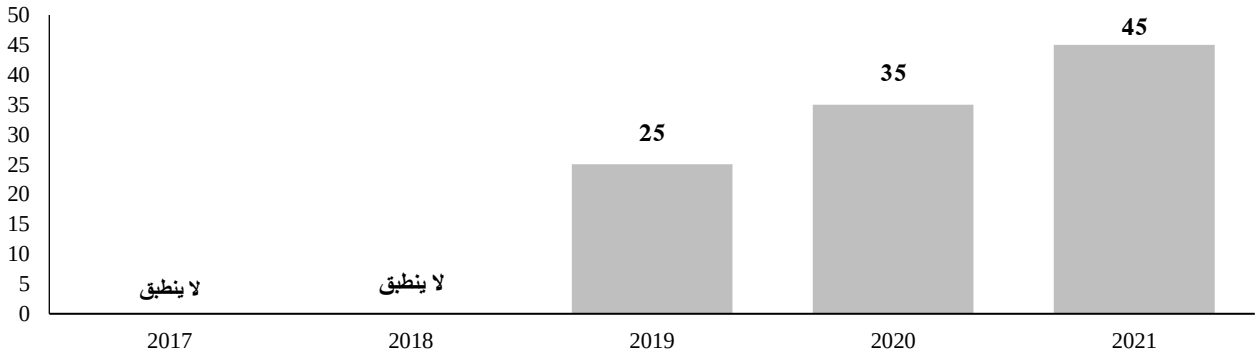

الولايات التشريعية

18-46 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

115/70 تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثامنة والأربعين

293/70 العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا (2016-2025)

320/71 الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

205/72 السلع الأساسية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

12/2011 الوصلة الدائمة بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق

11/2017 الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

847 (د-40) المعونة من أجل التجارة

867 (د-43) تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا

891 (د-45) التعجيل بالتكامل الإقليمي وتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية

907 (د-46) التصنيع من أجل أفريقيا الناشئة

914 (د-47) دليل التكامل الإقليمي الأفريقي

922 (د-47) التصنيع لأغراض التنمية الشاملة للجميع والمُفضية إلى التحول في أفريقيا

934 (د-48) برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024

960 (د-51) تسخير إمكانات منطقة التجارة الحرة القارية وإيجاد حيز مالي للوظائف والتنويع الاقتصادي

المنجزات المستهدفة

18-47 يعرض الجدول 18-5 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-5

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2019*	*الفعلي لعام 2019*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**3**	**3**	**3**	**3**
1 - تقرير عن دورة لجنة التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي بشأن تحقيق تكافؤ فرص الاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية بغية تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات فيما بين الدول الأعضاء	1	1	1	1
2 - معلومات مستكملة عن حالة التجارة الدولية والتجارة فيما بين البلدان الأفريقية مقدمة إلى لجنة التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي	1	1	1	1
3 - تقرير عن حالة تنفيذ برنامج عمل فيينا مقدم إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**3**	**3**	**3**	**3**
4 - اجتماع لجنة التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي	3	3	3	3
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**6**	**6**	**3**	**4**
5 - مشروع بشأن تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية من خلال تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على زيادة الحصة الأفريقية من التجارة الدولية	1	1	1	1
6 - مشروع بشأن التعجيل بخطة التكامل التجاري الأفريقي من خلال التصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتنفيذه بفعالية	1	1	-	-
7 - مشروع بشأن بناء القدرات من أجل ترتيب تجاري أفريقي شامل ومنصف	1	1	1	1
8 - مشروع بشأن تعميق التكامل التجاري الأفريقي من خلال التنفيذ الفعال للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية	1	1	-	-
9 - برنامج زمالات لتعزيز قدرات الباحثين الأفارقة الشباب في مجالات التصنيع والاستثمار والتكامل الإقليمي والتجارة والأسواق	1	1	1	-
10 - مشروع بشأن النموذج التجاري	1	1	-	-
11 - مشروع بشأن تفعيل الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: التدخلات الاستراتيجية في مجال الاستثمار، وسياسة المنافسة في الخدمات، والرقمنة، والتجارة والتكامل على الصعيد الإقليمي	-	-	-	1
12 - مشروع بشأن الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للشراء المجمع للأدوية والمنتجات الأساسية وإنتاج المستحضرات الصيدلانية المحلية للقارة	-	-	-	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**5**	**5**	**5**	**10**
13 - برنامج تدريبي حول اقتصاديات التجارة والتكامل على الصعيد الإقليمي وبناء القدرات لأغراض السياسات التجارية والتحول الهيكلي، والمعونة من أجل التجارة، والمستويين الأساسي/المتوسط والمتقدم في وضع نماذج التجارة	5	5	5	10
المنشورات (عدد المنشورات)	3	3	3	2

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	المقرر الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
14 - منشور عن منطقة مشتركة للاستثمار في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: خيارات السياسات الرامية إلى تحقيق تكافؤ الفرص للاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية	1	1	1	1
15 - منشور عن تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا	1	1	1	-
16 - منشور عن إعادة النظر في السياسات والتشريعات والمؤسسات المتعلقة بالتنمية الصناعية في أفريقيا	1	1	1	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**1**	**1**	**4**	**1**
17 - كتيبات إرشادية إلكترونية عن الاستثمارات	-	-	1	-
18 - دراسات وموجزات سياساتية بشأن القضايا المواضيعية المتعلقة بالتجارة الدولية والأقاليمية	1	1	1	1
19 - تقرير المسألة المواضيعية المتعلقة بخطة الاتحاد الأفريقي للتكامل	-	-	1	-
20 - موجزات سياساتية ومبادئ توجيهية ومجموعات أدوات عن التصنيع في أفريقيا	-	-	1	-

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تلبية الاحتياجات التي ذكرتها الدول الأعضاء ومجموعات التعاون الإقليمي/دون الإقليمي في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وإطار تجديد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة 2017-2027، في سياق خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها وتقديم الدعم التحليلي لبرنامج عمل فيينا؛ ورعاية مرصد التكامل الإقليمي في أفريقيا.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مواد إعلامية بشأن التكامل الإقليمي؛ ومجموعات مواد إعلامية عن أنشطة المركز الأفريقي للسياسات التجارية؛ وعقد حوار رفيع المستوى بشأن التجارة.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: رعاية مرصد التكامل الإقليمي في أفريقيا.

البرنامج الفرعي 3
تنمية القطاع الخاص وتمويله

الهدف

18-48 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز بيئة الأعمال التجارية للاستفادة من دور القطاع الخاص واستثماراته في تحقيق النمو والتحول الاقتصاديين في أفريقيا، وتحسين ضمان حيازة الأراضي، ولا سيما بالنسبة للمرأة، وتعزيز التمويل والاستثمار المبتكرين المقدمين من القطاع الخاص في قطاعات الهياكل الأساسية والطاقة والخدمات والزراعة.

الاستراتيجية

18-49 للمساهمة في تعزيز بيئة الأعمال التجارية للاستفادة من دور القطاع الخاص واستثماراته في تحقيق النمو والتحول الاقتصاديين في أفريقيا، سيقدم البرنامج الفرعي الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في تنفيذ إعلان مالابو لعام 2014 بشأن التعجيل بالنمو والتحول في القطاع الزراعي من أجل تحقيق الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش والأطر المرتبطة به. وتحقيقا لهذا الغرض، وبالنظر إلى آثار مرض كوفيد-19، ولا سيما على الأمن الغذائي والزراعة، سيعمل البرنامج الفرعي، بالتعاون مع البرامج الفرعية الأخرى، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والأونكتاد، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمات المجتمع المدني، من أجل إنتاج منتجات معرفية تتضمن توصيات سياساتية وتقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في مجالات سلاسل القيمة الزراعية المتكاملة إقليمياً، والتمويل الزراعي، وإدارة تغير المناخ وغير ذلك

من المخاطر، والأعمال التجارية الزراعية والتنمية الزراعية – الصناعية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تحسين القدرة التنافسية والإنتاجية والقيمة المضافة والتجارة في مجال السلع والخدمات الزراعية؛ ودعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية (الهدف 2)، وتعزيز نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإيجاد فرص العمل مع التركيز بوجه خاص على عمالة الشباب وريادتهم للأعمال (الغاية 8-3). وتحقيقا لهذا الغرض، سيقوم البرنامج الفرعي بعقد اجتماعات وممارسة أنشطة الدعوة وتقديم المساعدة التقنية لفائدة الدول الأعضاء من أجل اعتماد المبادئ التوجيهية للاتحاد الأفريقي التي أُقرت مؤخرا بشأن تطوير سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية والاستراتيجية القارية للأعمال التجارية الزراعية وذلك من خلال توليد المعارف ونشر أفضل الممارسات بغية دعم الدول الأعضاء في وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج الإصلاحية الفعالة اللازمة لتهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية ضرورية للنهوض بالتحول الزراعي والريفي وتطوير الصناعة الزراعية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تحسين مكانة أفريقيا في تصنيفات بيئة الأعمال التجارية العالمية، عن طريق تعزيز دور القطاع الخاص وتيسير استثماراته في قطاعات الزراعة والطاقة والهياكل الأساسية وغيرها من قطاعات الاقتصاد. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال التعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والبرنامج الفرعي لتغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية، والبرنامج الفرعي للتكامل والتجارة على الصعيد الإقليمي، والمكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا، في تصميم إطار لتطوير سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية أقرته اللجنة التقنية المتخصصة المعنية بالزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة التابعة للاتحاد الأفريقي، والاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة وبالتعاون الوثيق مع البرنامج الفرعي لتغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية، والبرنامج الفرعي للفقر وعدم المساواة والسياسة الاجتماعية، والبرنامج الفرعي للتكامل والتجارة على الصعيد الإقليمي، في إعداد التقرير السنوي عن الاستعراض الإقليمي لأفريقيا للأمن الغذائي والتغذية، وهو وثيقة تاريخية عن الأمن الغذائي في أفريقيا.

18-50 وللإسهام في تحسين أمن حيازة الأراضي، ولا سيما بالنسبة للمرأة، سيواصل البرنامج الفرعي، من خلال مركز سياسات الأراضي في أفريقيا، وشبكة الامتياز في مجال إدارة الأراضي في أفريقيا وبالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنتدى منظمات المجتمع المدني، ومنتدى السلطات التقليدية الأفريقية، دعمَ الدول الأعضاء في تنفيذ الاتحاد الأفريقي بشأن المسائل والتحديات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا، مع التركيز بوجه خاص على تحسين ضمان حيازة المرأة لتحقيق الهدف الذي حددته اللجنة التقنية المتخصصة المعنية بالزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة التابعة للاتحاد الأفريقي والمتمثل في تخصيص 30 في المائة من الحقوق الموثقة في الأراضي للمرأة بحلول عام 2025، وتنفيذ استثمارات مسؤولة في الأراضي لدعم الزراعة وتطوير البنية التحتية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تحسين تنفيذ الدول الأعضاء للإطار والمبادئ التوجيهية بشأن السياسات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا الصادرة عن الاتحاد الأفريقي والمبادئ التوجيهية بشأن الاستثمارات الضخمة في الأراضي في أفريقيا، عن طريق إجراء البحوث والتحليلات ونشر أفضل الممارسات، وممارسة أنشطة الدعوة وتقديم المساعدة التقنية من أجل إجراء إصلاحات سياساتية وتنظيمية في مجال الإدارة الفعالة للأراضي. ومن خلال التصدي بصورة منهجية لانعدام ضمان حيازة الأراضي من خلال سياسات الأراضي المراعية للمنظور الجنساني ووضع نظم فعالة لإدارة الأراضي وتقديم خدمات الأراضي، سيدعم البرنامج الفرعي مشاركة القطاع الخاص المتسمة بالكفاءة والإنصاف والاستدامة في قطاع الهياكل الأساسية (النقل والسدود والطاقة والري وغيرها) وتهيئة بيئة للأعمال التجارية الزراعية مواتية لحشد تمويل القطاع الخاص، ولا سيما عن طريق الحد من أوجه عدم الكفاءة، وبالتالي، تقليل وقت وتكلفة تسجيل الأراضي وغيرها من أشكال الملكية وإصدار الشهادات وسندات الملكية لتسهيل الإقراض. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية للتغلب على انعدام أمن الحيازة والتحيزات الجنسانية وتهميش الشباب في نظم حقوق الأراضي والملكية، وهو ما يُتوقع أن يؤدي إلى تعزيز إمكانية الحصول على الائتمان في السياقات التي يمكن فيها استخدام الأراضي كضمان. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يعزز قدرة المرأة على إبرام عقود زراعية في إطار نماذج الاستثمار في

الأراضي ذات المنفعة المتبادلة. ومن خلال تيسير المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي والممتلكات والسيطرة عليها، سيدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في إحراز تقدم نحو تحقيق الغايتين 1-4 و 5-أ من الأهداف. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال تنفيذ ثماني دول أعضاء – هي إثيوبيا وأنغولا وبوروندي والصومال وكوت ديفوار وكينيا وملاوي والنيجر – ومجموعة اقتصادية إقليمية واحدة – لبرامج إدارة الأراضي المصممة وفقا للإطار والمبادئ التوجيهية المتعلقة بسياسة الأراضي في أفريقيا التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والمبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الإدارة المسؤولة للحيازة التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة. كما أُحرز تقدم في تنفيذ حملة الـ 30 في المائة لحقوق المرأة في الأرض من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مع نجاح ملاوي ورواندا في تعبئة الموارد لتعزيز ضمان حيازة المرأة للأراضي.

51-18 وللمساهمة في تعزيز التمويل والاستثمار المبتكرين من القطاع الخاص في قطاعات الهياكل الأساسية والطاقة والخدمات والزراعة، سيواصل البرنامج الفرعي دعمَ الدول الأفريقية الأعضاء والمشاركين في السوق في جهودهم الرامية إلى استكشاف فرص الاستثمار والاستثمار المشترك في قطاعي الهياكل الأساسية والعقارات والقطاعات الأخرى في القارة بالتعاون الوثيق مع صناديق المعاشات التقاعدية وشركات إدارة الأصول والأسهم الخاصة والمؤسسات المالية. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضا بتقديم المساعدة التقنية ونشر أفضل الممارسات لفائدة الدول الأعضاء لتمكينها من تحديد قطاعات النمو ذات الأولوية ووضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج من شأنها تحسين قدرتها التنافسية واجتذاب الاستثمار وحفز الانخراط في مباشرة الأعمال الحرة. وسيقدم البرنامج أيضا الدعمَ للدول الأعضاء في تطوير وتعميق أسواق ديونها المحلية كوسيلة أكثر استدامة لتعبئة موارد إضافية لتلبية احتياجات تمويل التنمية. كما أن تعميق أسواق الديون المحلية سيسمح للحكومات بالحفاظ على الاستقرار المالي والحد من عبء ديونها وتقليل الاعتماد على اقتراض الديون الخارجية، الأمر الذي يمكن أن يضع الاقتصادات تحت الضغط، ولا سيما بالنسبة للبلدان المعرضة لمخاطر العملة. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الدعم إلى تهيئة مناخ موات لتحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتنويع قاعدة المستثمرين مع زيادة الإقبال على أسواق الديون بالعملات المحلية. وسيدعم البرنامجُ الفرعي تمكينَ المرأة اقتصاديا وماليا من خلال دعم رائدات الأعمال ومديرات الصناديق الأفريقيات من خلال وضع برنامج تمويل مبتكر يساعد على حشد رؤوس الأموال وتعزيز نمو الشركات التي تملكها أو تقودها امرأة. ومن المتوقع أن يسفر ذلك عن وضع استراتيجيات مبتكرة لتعبئة رأس المال على الصعيدين المحلي والدولي (من خلال رأس المال المجازف، والأسهم الخاصة، والاستثمار المؤثر)، مع إمكانية تحقيق أثر اقتصادي على نطاق واسع: فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي توجيه الاستثمار إلى ما بين خمس وعشر مديرات للصناديق إلى تمويل أكثر من 100 شركة ودعم إيجاد آلاف الوظائف). ومن خلال الاستفادة من هذه الأنواع من أدوات التمويل المبتكرة، سيدعم البرنامجُ الفرعي الدولَ الأعضاء في إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف 1 و 5 و 8 و 9 و 11 و 17. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال اعتماد حكومة غينيا نهجا أشمل إزاء القدرة التنافسية للأعمال التجارية وشمولها، يكون أكثر اتساقا مع التجارة والاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية.

52-18 وللمساهمة في تعزيز التمويل والاستثمار المبتكرين المقدمين من القطاع الخاص في قطاعات الهياكل الأساسية والطاقة والخدمات والزراعة، سيواصل البرنامج الفرعي العمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة تنمية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، في مجالات منها تنفيذ الخطة الثانية ذات الأولوية لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، وتقديم المساعدة في التحليل التقني. وستتأثر الهياكل الأساسية الأفريقية، ولا سيما النقل (أي اللوجستيات) والطاقة بجائحة كوفيد-19، لأن القيود المفروضة على السفر ستكون لها آثار على سلسلة الإمداد العالمية، وأيضا على تصنيع منتجات الطاقة. وستدعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وضع حلول مصممة محلية لأفريقيا. ولذلك سيعجل البرنامج الفرعي من وتيرة عمله مع الدول الأعضاء والشركاء الإقليميين والمنظمات الدولية في وضع ونشر أدوات وأطر تنظيمية، إلى جانب أفضل الممارسات في نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تجتذب مشاركة القطاع الخاص واستثماراته في قطاعي

الهياكل الأساسية والطاقة. وعلاوة على ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي التعاون مع الشركاء الدوليين والكيانات الإقليمية في الدعوة إلى قيام رأس المال الخاص بدعم مشاريع السكك الحديدية القائمة والجديدة في أفريقيا، نظرا لأهمية السكك الحديدية بوصفها وسيلة نقل أرخص وأكفأ وأكثر أمانا وملاءمة للبيئة. وستشمل هذه الدعوة تشجيع الدول الأعضاء على التصديق على بروتوكول لكسمبرغ، الذي ييسر زيادة الحصول على التمويل الأرخص تكلفة من القطاع الخاص لدعم شراء المخزونات المتداولة الجديدة التي تمس الحاجة إليها، وكذلك لتمويل الأساطيل القائمة بحلول عام 2021. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم البرنامج الفرعي خدمات استشارية سياساتية ومساعدة تقنية إلى الدول الأعضاء بشأن تنفيذ السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، فضلا عن الجهود الرامية إلى تحسين السلامة على الطرق في أفريقيا، ورقمنة قطاع النقل في القارة. وسيؤدي ذلك إلى تحسين الربط وخفض تكلفة النقل الجوي وبالتالي إيجاد فرص عمل والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للقارة؛ والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال إنقاذ الأرواح وخفض التكلفة التي يتكبدها الاقتصاد نتيجة لحوادث الطرق؛ وتحسين كفاءة قطاع النقل. ومن المتوقع أن تؤدي جميع هذه التدابير إلى قيام الدول الأعضاء بتنفيذ عدد متزايد من مشاريع الطاقة، مما يسهم في تحقيق الهدفين 9 و 7، وفي تحقيق التوجيه الاستراتيجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ التمويل المبتكر للهياكل الأساسية من أجل تحقيق التحول في أفريقيا، وتأييد الموقف الأفريقي على الصعيد العالمي، وتصميم استجابات إقليمية. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال الاستثمار الكبير الأثر الذي تتجاوز قيمته 50 مليون دولار الذي ضخَّه كل من صندوق المعاشات التقاعدية للمعلمين في شيكاغو ورابطة تقاعد موظفي مقاطعة ألاميدا، وهي صندوق للمعاشات التقاعدية يقع مقره في أوكلاند بالولايات المتحدة الأمريكية، في مشاريع الهياكل الأساسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، والسنغال، ومالي. وسيؤدي عمل هذا البرنامج الفرعي في قطاعي الهياكل الأساسية والخدمات إلى دعم تنفيذ خطط العمل الرامية إلى التعافي من مرض كوفيد-19 على الصعيدين الوطني والإقليمي، ولا سيما في قطاعي الطيران واللوجستيات في أفريقيا. ومن خلال تقديم خدمات استشارية ومساعدة تقنية إلى الدول الأعضاء في تطوير هياكل أساسية وخدمات مرنة في قطاع النقل، سيسهم البرنامج الفرعي في بناء قدرة أفريقيا على تقديم استجابة طارئة للتصدي لأي أزمة صحية واقتصادية كتلك التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

18-53 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، وهي تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تشجع التمويل المبتكر لأغراض تطوير أسواق رأس المال لدعم تنمية القطاع الخاص واجتذاب الاستثمار، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام بشأن التقديرات المنقحة الناشئة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام 2018، كما يتضح من عمل سبع دول أعضاء وجماعات اقتصادية إقليمية (وفقا للهدف المحدد وهو 7) مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تحسين تطوير أسواق رأس المال من خلال تصميم سياسات أو تنفيذ أنظمة تؤدي إلى تعميق الأسواق المالية، في مجالات منها التأجير والتمويل الرقمي وصناديق التأمين والمعاشات التقاعدية من أجل تعبئة الاستثمار الطويل الأجل في قطاعي الطاقة المتجددة والهياكل الأساسية والقطاع الاجتماعي.

الأداء البرنامجي في عام 2019: حشد استثمارات القطاع الخاص في سوق الهياكل الأساسية الكينية من خلال صناديق المعاشات التقاعدية

18-54 نفذ البرنامج الفرعي برنامجا يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء على وضع آليات مبتكرة لتمويل تطوير الهياكل الأساسية. وتواجه غالبية الدول الأفريقية الأعضاء تحديات الفجوة الهائلة في قطاع الهياكل الأساسية في أفريقيا، التي تبلغ أكثر من 93 بليون دولار سنويا في بندي الاستثمار الرأسمالي والصيانة، مما يجعل تحديد مصادر التمويل المبتكرة واستخدامها يمثلان أهمية قصوى. ولدعم الدول الأعضاء في تعبئة رأس المال من القطاعين العام والخاص لتمويل الهياكل الأساسية، عقد

البرنامج الفرعي سلسلة من المبادرات التدريبية والمؤتمرات والمعتكفات لفائدة لمؤسسات الاستثمارية لزيادة وعيها بفرص الاستثمار في مشاريع الهياكل الأساسية في أفريقيا. ففي نيسان/أبريل 2019، عقد البرنامج الفرعي الحلقة الثانية من سلسلة المبادرات المذكورة في كينيا، بالتعاون مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والرابطة الوطنية للمشتغلين بأسواق الأوراق المالية، ومجموعة البنك الدولي، واتحاد الاستثمار في صندوق المعاشات التقاعدية الكيني، التي جمعت بين صناديق المعاشات التقاعدية ومديري الأصول في كينيا وفي الولايات المتحدة بهدف تيسير الاستثمار والمشاركة في تمويل الهياكل الأساسية المستدامة في كينيا. وقد استرشد هذا المؤتمر بالدروس المستفادة من مؤتمر مماثل لحشد الاستثمار نُظم في السنغال في آذار/مارس 2017، أسفر عن استثمارات عالية الأثر نفذتها صناديق المعاشات التقاعدية في الولايات المتحدة المشار إليها أعلاه. واستند هذا المؤتمر إلى النتائج الواردة في تقرير البرنامج الفرعي عن تنظيم صناديق المعاشات التقاعدية والإشراف عليها في أفريقيا. وكان الهدف من المؤتمر الذي عُقد في نيسان/أبريل 2019 هو زيادة الوعي بالحواجز السياساتية والتنظيمية والائتمانية في تعبئة مدخرات المعاشات التقاعدية المحلية لتمويل الهياكل الأساسية في القارة. ولأغراض هذا المؤتمر، جمع البرنامج الفرعي أكثر من 40 صندوقا للمعاشات التقاعدية ومديرا للأصول وخبراء في الصناعة في الولايات المتحدة، يمثلون ما مجموعه نحو تريليون دولار من الأصول الخاضعة للإدارة، و 12 عضوا في صندوق المعاشات التقاعدية التابع لاتحاد الاستثمار في صندوق المعاشات التقاعدية الكيني الذي يدير حاليا أصولا تبلغ قيمتها بليوني دولار، لاستكشاف فرص الاستثمار في قطاعات الهياكل الأساسية والعقارات والأسهم الخاصة وغيرها من القطاعات في كينيا.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-55 أسهم هذا العمل في تعزيز بيئة الأعمال التجارية للاستفادة من دور القطاع الخاص واستثماراته في تحقيق النمو والتحول الاقتصاديين في أفريقيا، وتحسين ضمان حيازة الأراضي، ولا سيما لفائدة للمرأة، وتعزيز التمويل والاستثمار المبتكرين المقدمين من القطاع الخاص في قطاعات الهياكل الأساسية والطاقة والخدمات والزراعة، كما يتضح من قيام أحد صناديق المعاشات التعاقدية في الولايات المتحدة برصد 200 مليون دولار في مشاريع الإسكان والطاقة في كينيا. وقام البرنامج الفرعي، من خلال مواصلة عمله مع حكومة كينيا، ببناء وتعزيز الشراكات بين المستثمرين المقيمين في الولايات المتحدة وصناديق المعاشات التقاعدية الكينية بتنسيق من الاتحاد الاستثمار في صندوق المعاشات التقاعدية الكيني، مما مكنهم من إقامة مشاريع مع شركاء محليين في مجال تنفيذ هذه الاستثمارات في كينيا.

الجدول 18-6

مقياس الأداء

2015	*2016*	*2017*	*2018*	*2019*
• لا ينطبق	• لا ينطبق	• تحديد دور صناديق المعاشات التقاعدية في تمويل الهياكل الأساسية في أفريقيا	• قيام صناديق معاشات تقاعدية في الولايات المتحدة بتوجيه استثمارات بقيمة 60 مليون دولار في أفريقيا • رفع مستوى وعي واضعي السياسات والمشاركين في السوق	• التزام صناديق معاشات تقاعدية في الولايات المتحدة بضخ مبلغ 200 مليون دولار في مشاريع الإسكان والطاقة في كينيا

2015	2016	2017	2018	2019
			بضرورة تعزيز تنظيم صناديق المعاشات التقاعدية الأفريقية والإشراف عليها من أجل زيادة الاستثمار في قطاع الهياكل الأساسية	

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: تعزيز بيئة الأعمال التجارية من أجل استثمارات القطاع الخاص في تنمية قطاعي الطاقة والهياكل الأساسية (نتيجة مُرحلة من عام 2020)

18-56 سيواصل البرنامج الفرعي أداء العمل المتصل بتهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية من أجل تطوير الهياكل الأساسية للطاقة، وفقا لولايته، وسيساعد البلدان على وضع وتعزيز وتنفيذ آليات تنظيمية تجتذب مشاركة واستثمار القطاع الخاص في الهياكل الأساسية للطاقة، وهو ما يُتوقّع إثبات تحقّقه عن طريق مقياس الأداء لعام 2021 الوارد أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الشكل الخامس من الباب 18

مقياس الأداء: العدد التراكمي للدول الأعضاء التي تنشئ وحدات لتخطيط الطاقة في الوزارات التنفيذية/الوكالات الحكومية المعنية

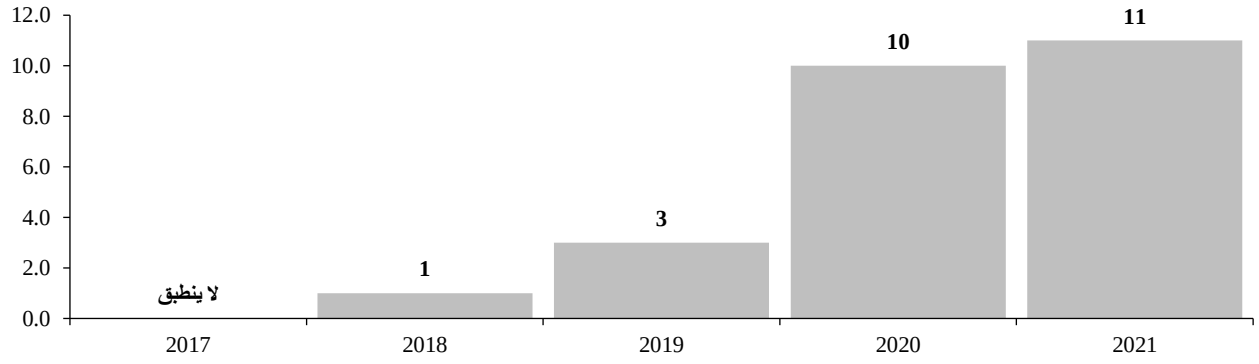

النتيجة 2: تعزيز الاستثمار في الهياكل الأساسية للطاقة من خلال إصلاحات السياسات المتعلقة بالأراضي (نتيجة جديدة)

18-57 ظل البرنامج الفرعي يعمل في عدة دول أفريقية أعضاء لدعم الحكومات في حشد استثمارات القطاع الخاص في قطاعي الطاقة والهياكل الأساسية. وعلى وجه الخصوص، أبرزت الخدمات الاستشارية وخدمات الدعم التقني التي يقدمها إلى الدول الأعضاء أهمية فعالية البيئة التنظيمية لهذه الدول في اجتذاب استثمارات القطاع الخاص في هذين القطاعين. وتحقيقا لهذا الغرض،

وضع البرنامج الفرعي منهجية لتقييم مدى انفتاح قطاع الكهرباء الأفريقي وجاذبيته واستعداده ومدى جاذبيته للمستثمرين من القطاع الخاص. وبالشراكة مع مصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأفريقي وشركائه الإنمائيين المرتبطين به، وضع البرنامج الفرعي إطارا ومبادئ توجيهية بشأن السياسات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا تهدف إلى تعزيز الحقوق في الأراضي وزيادة الإنتاجية وتأمين سبل العيش في القارة. وعلاوة على ذلك، وضع البرنامج الفرعي مبادئ بشأن الاستثمارات الضخمة في الأراضي في أفريقيا، إلى جانب إطار لتتبع التقدم المحرز في صياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة بالأراضي.

التحدي الداخلي والاستجابة

18-58 يتمثل التحدي الذي يواجهه البرنامج الفرعي في أن عمله في قطاعات الطاقة والهياكل الأساسية والخدمات لم يستفد من المعارف والأدوات التي وُضعت من خلال مسار عمله بشأن السياسات المتعلقة بالأراضي. فعلى سبيل المثال، لم يحدد مدى مواءمة أطر السياسات المتعلقة بالأراضي والمبادئ التوجيهية المراعية للاعتبارات الجنسانية مع الممارسات الحالية في الدول الأعضاء والآثار المترتبة على الاستثمارات في قطاعي الطاقة والهياكل الأساسية. واستجابة لذلك، سيركز البرنامج الفرعي على مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ المبادئ التوجيهية والمبادئ المتعلقة بسياسات الأراضي التي من شأنها تحسين بيئة الأعمال وتيسير الاستثمار في قطاعي الطاقة والهياكل الأساسية في الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، سيقيِّم البرنامج الفرعي مدى تعرض تنمية قطاعي الطاقة والهياكل الأساسية في 10 بلدان للقيود بسبب التحديات المتصلة بالأراضي، وسيقدم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء بشأن سبل ووسائل التصدي للتحديات المحددة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-59 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز بيئة الأعمال التجارية للاستفادة من دور القطاع الخاص واستثماراته في تحقيق النمو والتحول الاقتصاديين في أفريقيا، وتحسين ضمان حيازة الأراضي، ولا سيما لفائدة المرأة، وتعزيز التمويل والاستثمار المبتكرين المقدمين من القطاع الخاص في قطاعات الهياكل الأساسية والطاقة والخدمات والزراعة، وهو ما يمكن إثبات تحققه من خلال قيام أربعة بلدان على الأقل بوضع سياسات للأراضي وإصلاح إدارة الأراضي لتعزيز ضمان حيازة المرأة للأراضي وتهيئة بيئة تمكينية لضخ استثمارات القطاع الخاص المسؤولة في قطاع الطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، ستوضع خرائط طريق لثلاثة مشاريع على الأقل في البلدان التي وقع عليها الاختيار.

الجدول 18-7

مقياس الأداء

2017	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*
لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	ثمانية بلدان تستعرض أطرها التنظيمية لقطاع الطاقة	أربع بلدان (من أصل ثمانية بلدان) توائم سياساتها المتعلقة بالأراضي مع قطاع الطاقة

الولايات التشريعية

18-60 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

193/64 متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري ونتائج المؤتمر الاستعراضي لعام 2008 (إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية)

146/65 وضع آليات مبتكرة لتمويل التنمية

314/65 طرائق إجراء الحوار الرفيع المستوى الخامس بشأن تمويل التنمية

195/66 تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية

192/70 متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

198/70 تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية

224/72 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

238/72 التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

271/72 تحسين السلامة على الطرق في العالم

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

10/2014 متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

819 (د-31) تعزيز تنمية موارد الطاقة واستخدامها في أفريقيا

877 (د-43) نحو تحقيق أفريقيا تنعم بالأمن الغذائي

921 (د-47) التحول الزراعي من أجل أفريقيا الصناعية

المنجزات المستهدفة

18-61 يعرض الجدول 18-8 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-8

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2019*	*الفعلي لعام 2019*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**3**	**3**	**3**	**1**
1 - التقارير المقدمة إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين عن آخر التطورات المتعلقة بالقطاع الخاص في أفريقيا	1	1	1	-
2 - التقارير المقدمة إلى اللجنة المعنية بتنمية القطاع الخاص، والتكامل الإقليمي، والتجارة، والهياكل الأساسية، والصناعة والتكنولوجيا	1	2	1	1
3 - التقارير المقدمة إلى اللجنة المعنية بتغير المناخ، والاقتصاد الأزرق، والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية	1	-	1	-
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**5**	**4**	**4**	**12**
4 - مشروع بشأن تتبع التقدم المحرز في تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالحصول على الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة في أفريقيا	1	1	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
5 - مشروع بشأن تحسين القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية وتعزيز دور القطاع الخاص في التحول الاقتصادي	1	-	1	1
6 - مشروع بشأن تعزيز قدرة بلدان أفريقية مختارة على هيكلة وإصدار سندات الأثر الاجتماعي والإنمائي وغيرها من أدوات التمويل المبتكرة ذات الصلة	1	1	1	1
7 - مشروع بشأن تعزيز قدرة الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على تنفيذ إعلان الاتحاد الأفريقي بشأن الأراضي	1	1	-	-
8 - مشروع بشأن إدارة الأراضي من خلال شبكة الامتياز المعنية بإدارة الأراضي في أفريقيا	1	1	1	-
9 - مشروع بشأن تعزيز الاستثمار في قطاعات الطاقة والهياكل الأساسية والخدمات من خلال إصلاحات السياسات المتعلقة بالأراضي	-	-	-	1
10 - مشروع بشأن تعزيز قدرة الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ومؤسسات التعليم العالي على تنفيذ إعلان الاتحاد الأفريقي بشأن الأراضي	-	-	-	1
11 - مشروع بشأن آثار الهياكل الأساسية على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (الصلة القائمة بين الهياكل الأساسية والتجارة)	-	-	-	1
12 - مشروع بشأن الهياكل الأساسية الأفريقية والرقمنة (النقل والطاقة)	-	-	-	1
13 - مشروع بشأن تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تطوير أسواق سليمة للديون المحلية	-	-	-	1
14 - مشروع بشأن تطوير الهياكل الأساسية الإقليمية في أفريقيا (مشروع السكك الحديدية العالية السرعة)	-	-	-	1
15 - مشروع بشأن السلامة على الطرق	-	-	-	1
16 - مشروع بشأن برنامج سياسات النقل الأفريقية	-	-	-	1
17 - مشروع بشأن سوق أفريقية موحدة للنقل الجوي	-	-	-	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**32**	**38**	**37**	**23**
18 - التدريب على تطبيق نموذج مزيج الطاقة والتخطيط لتعزيز مزيج الطاقة	10	15	10	10
19 - التدريب على تطبيق المبادئ التوجيهية والأدوات الصادرة عن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتحسين إدارة الأراضي في أفريقيا	10	13	10	5
20 - التدريب على سبل ووسائل تعزيز قدرة المنظمين والمستثمرين الأفارقة في مجال المسائل والإجراءات المتصلة بتنمية أسواق رأس المال	2	-	2	2
21 - حلقة عمل بشأن سياسة النقل القاري وخطة العمل الأفريقية للسلامة على الطرق (2020-2011) وأدوات النقل الجوي	5	5	-	-
22 - التدريب على تنمية الأعمال التجارية الزراعية، بما في ذلك وضع نماذج ورسم خرائط لفرص الاستثمار لتعزيز قدرة واضعي السياسات الأفارقة والقطاع الخاص	-	-	10	-
23 - التدريب على كيفية تعزيز قدرة واضعي السياسات وممارسي التأمين الأفريقيين فيما يتعلق بالسياسات والأدوات والممارسات الخاصة بوضع نماذج المخاطر في قطاع التأمين الزراعي في أفريقيا	5	5	5	5
24 - حلقة عمل بشأن التكنولوجيا المالية والنظام المالي والنظم الخاصة بعدم الدفع	-	-	-	1
المنشورات (عدد المنشورات)	**6**	**4**	**4**	**5**
25 - منشور عن تقييم دور القطاع الخاص في تطوير الهياكل الأساسية للطاقة من خلال مجمعات الطاقة الإقليمية الأفريقية	1	-	-	-
26 - تقرير عن التحديات والفرص في مجال النقل البحري في أفريقيا	1	1	-	-
27 - استعراض الإطار التنظيمي لاستثمارات القطاع الخاص في قطاع الطاقة	1	1	-	1
28 - استعراض أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في أفريقيا	-	-	-	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	المقرر الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
29 - تمويل القطاع الخاص لمخزون السكك الحديدية الدارجة	1	–	–	–
30 - دراسة عن المزايا الاجتماعية - الاقتصادية لنظام سماء أفريقية واحدة	–	–	–	1
31 - *التقرير الاقتصادي عن أفريقيا*	–	1	1	–
32 - تقرير دراسة بشأن توزيع فرص الاستثمار في الأراضي في قطاعي الزراعة والأعمال التجارية الزراعية في أفريقيا	1	–	1	1
33 - تقرير عن تنمية المناطق الزراعية الصناعية في أفريقيا: التحديات والفرص	–	–	1	–
34 - منشور عن سياسات الأراضي في أفريقيا	1	1	1	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**8**	**6**	**8**	**7**
35 - المبادئ التوجيهية بشأن إدماج إدارة الأراضي في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا والخطط الوطنية للاستثمار الزراعي	1	–	–	–
36 - مواد تقنية بشأن مؤشر القدرة التنافسية لأسواق رأس المال	–	–	1	1
37 - مواد تقنية بشأن إطار تعزيز السلاسل الإقليمية للقيمة في أفريقيا	1	1	–	–
38 - موجز سياساتي بشأن الحصول على الطاقة لدورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2019	1	1	1	1
39 - مواد تقنية بشأن دعم برنامج السكك الحديدية القارية الفائقة السرعة المشمول بخطة عام 2063	1	1	1	1
40 - مواد تقنية لدعم برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا واجتماعات لجنته التوجيهية وأسبوع برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا	1	1	1	1
41 - موجزات ونبذات سياساتية عن فرص الاستثمار في الأراضي في قطاعي الزراعة والأعمال التجارية الزراعية	1	1	1	1
42 - تقرير عن إمكانية إنشاء وكالة أفريقية للتصنيف الائتماني لتشجيع الاستثمارات	1	–	–	–
43 - تقرير عن تقييم الأطر القانونية والمؤسسية والسياساتية من أجل فعالية الإشراف على القطاع المصرفي	–	–	1	1
44 - تقرير عن تقييم إمكانات تعزيز الزراعة والتأمين القائم على مؤشرات الطقس في أفريقيا	–	–	1	1
45 - لمحة عامة إقليمية عن الأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا	1	1	1	–

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: استعراض المناهج الدراسية المتعلقة بالزراعة وإدارة الأراضي في أفريقيا: ودعم المرأة في ضمان حيازة الأراضي والانخراط في مباشرة الأعمال الحرة من خلال الإصلاحات السياساتية والقانونية والمؤسسية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأراضي والزراعة؛ وتعزيز سياسات وبرامج النقل الإقليمية مثل: قرار ياموسوكرو، والسوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، وبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، وبرنامج سياسات النقل في أفريقيا، وتنفيذ ميثاق الاتحاد الأفريقي للسلامة على الطرق)؛ وتعزيز السلامة على الطرق في أفريقيا؛ وإصدار سندات خضراء في أفريقيا لتعزيز الاستدامة البيئية وتمويل التنمية في أفريقيا؛ وإصدار سند الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة للتعجيل بالحصول على الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة في أفريقيا؛ وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في معدات السكك الحديدية؛ وتنظيم مؤتمر القمة المالي الأفريقي على هامش الرابطة الوطنية لأخصائيي الأوراق المالية؛ وعقد المؤتمر السنوي الناسع والعشرين للمعاشات التقاعدية والخدمات المالية؛ وعقد مؤتمر بشأن السياسات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا؛ وعقد حوارات سياساتية رفيعة المستوى وغيرها من المناسبات في المحافل ذات الصلة، مثل اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر السنوي لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، واجتماع منتدى الشراكة للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، والاجتماعات الإقليمية لمصرف التنمية الأفريقي، ومجالس وزراء الجماعات الاقتصادية الإقليمية، واللجنة العلمية للمؤتمر المعني بالسياسات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا، والمؤتمرات المعقودة تحت رعاية البنك الدولي، ورابطة السلطات الانتخابية الأفريقية؛ وحوار سياساتي لتيسير إنشاء اتحاد لصناديق المعاشات التقاعدية في بعض البلدان الأفريقية وحوار سياساتي بشأن تيسير تنفيذ برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا؛ ومعتكف وحلقة عمل بشأن الاستثمار في الهياكل الأساسية لفائدة المستثمرين من أفريقيا والولايات المتحدة؛ واجتماع اللجنة التوجيهية لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا؛ وتنظيم أسبوع برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا؛ وتقديم الدعم التقني لحشد التمويل للقدرة على إنتاج الكهرباء المتجددة في أفريقيا وتعزيز وتحديث نظم النقل في القارة؛ وتعزيز قدرة الدول الأعضاء على تطوير سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية وفقاً للإطار والمبادئ التوجيهية الصادرة عن الاتحاد الأفريقي بشأن سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية وإدماج مسائل إدارة الأراضي في الزراعة؛ وعقد منتدى الأعمال في أفريقيا.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: مجموعة أدوات تتعلق بتوزيع فرص الاستثمار في الأراضي في قطاعي الزراعة والأعمال التجارية الزراعية في أفريقيا؛ ومجموعة أدوات لصنع القرار ونموذج لقياس الفوائد الاقتصادية للطاقة الكهرمائية، مصممة لفائدة مرافق الطاقة الأفريقية للتمكين من تنفيذ مشاريع الطاقة الكهرمائية الصغيرة والمتوسطة على نحو أسرع.

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مواد إعلامية بشأن الهياكل الأساسية في قطاع الطاقة، ومؤشر القدرة التنافسية لأسواق رأس المال؛ وفرص الاستثمار في الأراضي في قطاعي الزراعة والأعمال التجارية الزراعية؛ والزراعة والأعمال التجارية الزراعية.

البرنامج الفرعي 4
البيانات والإحصاءات

الهدف

18-62 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز إنتاج ونشر واستخدام البيانات والإحصاءات والمعلومات الجغرافية المكانية الموثوقة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل وضع السياسات واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة.

الاستراتيجية

18-63 للمساهمة في تعزيز إنتاج البيانات والإحصاءات والمعلومات الجغرافية المكانية الموثوقة، سيطور البرنامج الفرعي قدرات الدول الأعضاء عن طريق تقديم مساعدة تقنية في مجال المنهجيات والأدوات والتقنيات التي وضعت حديثا في التعدادات والدراسات الاستقصائية، مع إدماج التكنولوجيات الجغرافية المكانية وغيرها من التكنولوجيات الجديدة في جميع المراحل ذات الصلة من العمليات الإحصائية، استنادا إلى أحدث البحوث التطبيقية. فعلى سبيل المثال، تجري رقمنة التعدادات ونظم التسجيل المدني في الدول الأعضاء بدعم تقني من البرنامج الفرعي واستحداث أدوات جديدة. ولتحسين توافر الإحصاءات المنسقة، أنشأ البرنامج الفرعي ويتعهد قواعد بيانات مستكملة، متاحة لاستخدامها من قبل الجمهور. وتُحدث البيانات بانتظام، بما يكفل توافر أحدث البيانات عن الاقتصادات، والخصائص الديمغرافية، والمؤشرات الاجتماعية، والبيئة في أفريقيا، وغير ذلك من الإحصاءات. ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا توفير التدريب وإتاحة محافل لتبادل المعلومات بشأن الممارسات الجيدة والواعدة فيما بين الدول الأعضاء والوكالات الإحصائية التابعة لكل منها. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تعزيز القدرة وزيادة الكفاءة في جمع إحصاءات قابلة للمقارنة ومتسقة على مختلف مستويات التصنيف وتحسين العمليات الإحصائية، بما في ذلك إجراء التعدادات والدراسات الاستقصائية وتجميع الإحصاءات الإدارية. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك بدوره إلى تعزيز تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063 ورصدهما والإبلاغ عنهما. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال التحميل التلقائي لبرنامج التعداد الصحيح على الأجهزة اللوحية وبالتالي التقليل إلى حد كبير من خطر الخطأ وحجم العمل اللازم لتحميل الأجهزة اللوحية استعدادا لإجراء التعداد.

18-64 وللمساهمة في تعزيز نشر واستخدام البيانات والإحصاءات والمعلومات الجغرافية المكانية الموثوقة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل وضع السياسات واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة، سيزيد البرنامج الفرعي من أنشطة الدعوة والاتصال من أجل استخدام الإحصاءات والمعلومات الجغرافية المكانية من خلال تنظيم أيام وطنية للإحصاءات، والاستعانة بوسائل التواصل الاجتماعي، وتصميم وتوزيع مواد الإعلام والدعوة. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تحسين الاستفادة من الإحصاءات والمعلومات الجغرافية المكانية، وتوثيق التعاون بين عناصر النظم الإحصائية الوطنية وأصحاب المصلحة فيها، وتحسين تنسيق نظم البيانات. ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا تقديم التدريب والمساعدة التقنية في تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات، والهياكل الأساسية الوطنية للبيانات المكانية، ومن المتوقع أن تؤدي هذه العملية إلى زيادة الالتزام والاستثمار في عمليات إنتاج وتحليل ونشر واستخدام الإحصاءات والمعلومات المكانية والشعور بالمسؤولية عنها. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال نشر الدروس المستفادة من تعداد كينيا على البلدان التي هي في طور الإعداد،

والبلدان الأخرى التي تخطط لإجراء تعداد رقمي في السنوات المقبلة. كما أُحرز تقدم في 27 دولة عضوا تجري تقييمات شاملة لنظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، في إطار البرنامج الأفريقي للتعجيل بتحسين التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

18-65 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، وهي تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج البيانات والإحصاءات المصنفة ونشرها واستخدامها، مع مراعاة البعد الجنساني، من أجل تيسير أنشطة وضع السياسات والتخطيط والتنفيذ والرصد والإبلاغ القائمة على الأدلة، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام بشأن التقديرات المنقَّحة الناشئة عن القرارات والمقرَّرات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام 2018، كما يتضح من تمكين 11 دولة عضوا (مقارنة بالهدف المتمثل في 10) من اعتماد التكنولوجيا في مجال إنتاج ونشر البيانات والإحصاءات. واستخدمت هذه البلدان التكنولوجيا المتنقلة لجمع بيانات التعداد والدراسات الاستقصائية، مما أدى إلى تحسين التوقيت، والأهم من ذلك، الحد من الأخطاء في البيانات المنتجة وتحسين نوعيتها، فضلا عن زيادة كفاءة وفعالية إنتاج البيانات.

الأداء البرنامجي في عام 2019: تطبيق التكنولوجيا من أجل جودة التعدادات وحسن توقيتها

18-66 حث المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 10/2015 بشأن البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام 2020 الدولَ الأعضاء على إجراء تعداد واحد على الأقل في إطار ذلك البرنامج. وتتسم عمليات جمع البيانات اليدوية بأنها مطولة وكثيفة العمالة وتقترن بمخاطر انخفاض دقة البيانات، مما يقلل من احتمالات إجراء تعدادات ناجحة ويمكن أن يثني البلدان عن إجرائها. وإدراكا لهذه التحديات، طور البرنامج الفرعي برنامج تطبيق رقمي للتعدادات لتيسير عملية جمع البيانات. وعقب تطوير البرنامج، قدم البرنامج الفرعي خدمات استشارية ومساعدة تقنية إلى المكتب الوطني الكيني للإحصاءات بشأن استخدام الأجهزة اللوحية الرقمية في إجراء التعدادات، وإلى المكتب الوطني للإحصاءات في سيشيل والدائرة الإحصائية الغانية في أنشطتهما المتعلقة بالتحضير للتعدادات.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-67 ساهم هذا العمل في تعزيز إنتاج البيانات والإحصاءات والمعلومات الجغرافية المكانية الموثوقة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل وضع السياسات واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة، كما يتضح من وفورات الكفاءة التي حققتها كينيا، حيث تم توفير 506 أيام مما حسّن إلى حد كبير من توافر البيانات في الوقت المناسب، فضلا عن دقة البيانات، من خلال إجراء تعداد عام 2019 رقميا باستخدام 000 163 جهاز لوحي. وبالنظر إلى أهمية إنتاج هذه البيانات وإتاحتها في الوقت المناسب، كان من الضروري إيجاد مثل هذه الحلول المبتكرة. وأعربت حكومة كينيا أيضا عن تقديرها الشديد لهذا الإنجاز في رسالتها الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

الجدول 18-9

مقياس الأداء

2015	*2016*	*2017*	*2018*	*2019*
• لا ينطبق	• إنشاء لجنة تنسيق التعداد في أفريقيا	• البرنامج الأفريقي لعام 2020 بشأن عِقد	• توصية من الندوة الأفريقية الثالثة عشرة	• أجرت تسعة بلدان تعدادا

2015	2016	2017	2018	2019
	• البرنامج الأفريقي لعام 2020 بشأن عِقد تعدادات السكان والمساكن (2015-2024)	تعدادات السكان والمساكن (2015-2024) • إضافة أفريقيا إلى المبادئ والتوصيات المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن	للتنمية الإحصائية بشأن إنشاء مراكز مرجعية في التعدادات باستخدام البيانات الإلكترونية في أفريقيا	• كينيا تختتم تعدادها في 300 يوم (أقل من التعداد السابق بـ 506 أيام)

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: تحسين توافر البيانات الوطنية المتعلقة بالإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة (نتيجة مرحَّلة من عام 2020)

18-68 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالإحصاءات لدعم تنفيذ الخطط الإنمائية الدولية، وفقا لولايته، وسيساعد البلدان في إنتاج بيانات للإبلاغ بشأن خطة عام 2030 وخطة عام 2063، وهو ما يُتوقّع إثبات تحقّقه عن طريق مقياس الأداء لعام 2021 الوارد أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الشكل السادس من الباب 18

مقياس الأداء: العدد التراكمي للدول الأعضاء التي قللت نسبة الثغرات في بيانات الرصد والإبلاغ عن المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063 من أجل تلبية الشروط المتعلقة بالبيانات

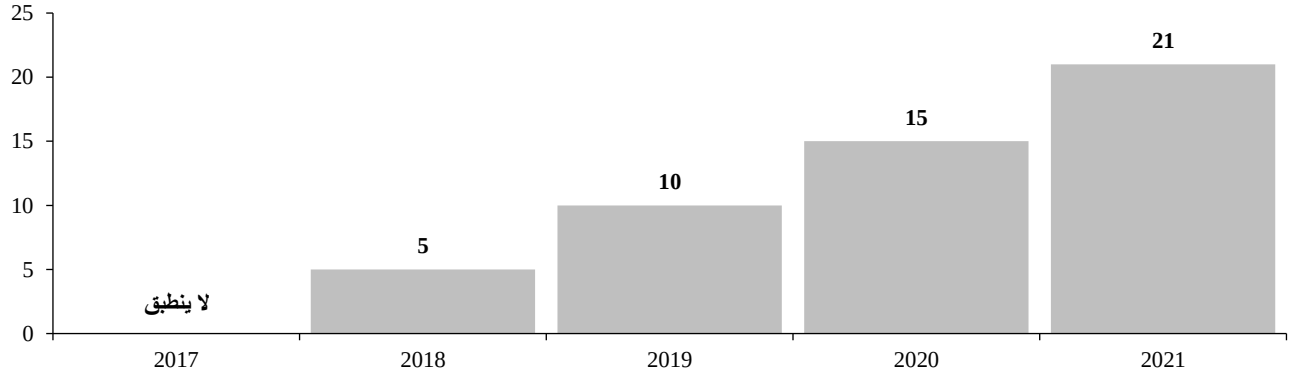

النتيجة 2: زيادة الوضوح من خلال التسجيل المدني والهوية القانونية الجيدة (نتيجة جديدة)

18-69 ظل البرنامج الفرعي يعمل مع الاتحاد الأفريقي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للهوية القانونية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2018، كلف مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، في دورته المعقودة في أديس أبابا، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإنشاء مركز رقمي للتميز في مجال الهوية الرقمية والتجارة والاقتصاد. ويتوقف تنفيذ إجراءات الهوية الرقمية إلى حد كبير على وجود نظام قوي للتسجيل المدني يمكن استخدامه لتحديد هوية المقيمين والمواطنين في بلد

ما وتسجيلهم. والغاية الأساسية المحددة في الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة هو القيام، بحلول عام 2030، بتوفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، على أن تقاس مرة أخرى مقابل المؤشر 16-9-1: نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سُجلت ولاداتهم لدى سلطة مدنية، بحسب العمر. وعلى الرغم من الالتزام بهذه الغاية، لم يتمكن البرنامج الفرعي من كفالة إنجاز تغطية التسجيل المدني في الوقت المناسب في جميع الدول الأعضاء من أجل ضمان توفير هوية قانونية. وأدى ذلك إلى انخفاض شديد في معدل تغطية التسجيل المدني بل وإلى انخفاض التغطية من جانب سجلات السكان، مما أدى إلى استمرار وجود نحو 500 مليون شخص في القارة دون أي شكل من أشكال تحديد الهوية. وأنشأ البرنامج الفرعي مركزا رقميا للامتياز يعزز تنفيذ مبادئ الهوية الرقمية القارية ويعزز تكامل برامج التسجيل المدني والهوية الرقمية. وقام المركز بوضع برنامج شامل وتعبئة الموارد لدعم الدول الأعضاء في اعتماد إدارة الهوية الرقمية والتكنولوجيا في مجال التسجيل المدني. وأُدمج ذلك أيضا في استراتيجية التحول الرقمي الأفريقي التي شارك البرنامج الفرعي في قيادة عملية صياغتها من خلال مركز الامتياز التابع له. ولضمان الإدماج الفعال لأصحاب المصلحة في هذه العملية، أقام البرنامج الفرعي أيضا شراكات مع عدد كبير من منظمات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني دعما لمبادرة الرقمنة. ويقدم المركز مساعدة تقنية مباشرة إلى الدول الأعضاء في تنفيذ مبادئ الهوية والتجارة والاقتصاد.

التحدي الداخلي والاستجابة

18-70 يتمثل التحدي الذي يواجهه البرنامج الفرعي في أن البرنامج الفرعي، في تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء في مجال التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية وتطوير دعمه المقرر لنظام الهوية الرقمية، لم يأخذ في الاعتبار تعقد المواءمة المطلوبة للأطر القانونية بين النظامين. وإذا أريد للبلدان أن تنفذ برامج الهوية الرقمية، فإن هذه المواءمة تصبح بالغة الأهمية بالنسبة لتطوير هوية تأسيسية يكون لها أيضا أداء ودعم على نطاق أوسع. واستجابة لذلك، سيساعد البرنامج الفرعي البلدان على استعراض نظمها الأساسية من أجل تحديد الحواجز التي تحول دون الحصول على الهويات القانونية وكفالة توافقها مع المعايير الدولية. وباستخدام الأدوات التي وضعت لبرنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، سيتم ترتيب تدابير تدريبية للمسؤولين الحكوميين بشأن كيفية تحسين نظمهم.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-71 من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تعزيز إنتاج البيانات والإحصاءات والمعلومات الجغرافية المكانية الموثوقة في أفريقيا، وهو ما سيثبت تحقُّقه من خلال قيام خمسة بلدان بتحسين نطاق تغطية التسجيلات المدنية. ويؤدي هذا التحسن إلى زيادة المستوى الحالي لتسجيل 45 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة عند الولادة وأقل من خُمس الوفيات. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يؤدي هذا التحسن أيضا إلى توفير الهويات القانونية بعد ذلك لفائدة 500 مليون شخص غير مسجل في القارة، بهدف المساهمة في سد الفجوة العالمية في الهوية بهدف مرجعي يزيد على 300 مليون بحلول عام 2025.

الشكل السابع من الباب 18

مقياس الأداء: عدد البلدان التي تسجل ما لا يقل عن 50 في المائة من المواليد في غضون 24 شهرا

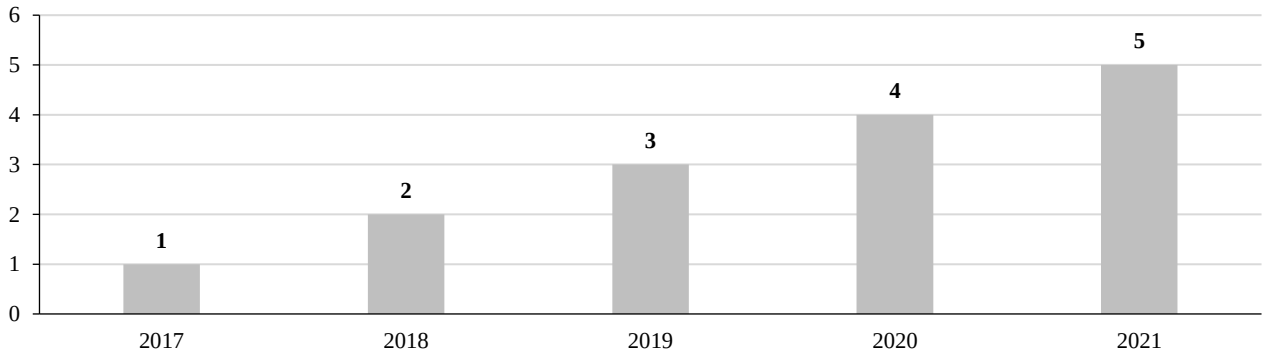

الولايات التشريعية

18-72 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

261/68 المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

266/69 إطار مرجعي جيوديسي عالمي لخدمة التنمية المستدامة

282/69 اليوم العالمي للإحصاء

1/70 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

131 (د-6) تنسيق خدمات رسم الخرائط في الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية

476 (د-15) التعاون الدولي في مجال رسم الخرائط

24/2011 لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي

21/2013 المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

10/2015 البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام 2020

27/2016 تعزيز الترتيبات المؤسسية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

849 (د-40) الإحصاءات وبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا

882 (د-44) تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاءات واستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا

911 (د-46) الإحصاءات والتنمية الإحصائية

931 (د-48) ثورة البيانات والتنمية الإحصائية

758 (د-28) دور رسم الخرائط والاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في التنمية المستدامة

المنجزات المستهدفة

18-73 يعرض الجدول 18-10 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-10

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2019*	*الفعلي لعام 2019*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	–	–	**6**	–
1 - تقرير عن تنمية القدرات الإحصائية مقدم إلى الاجتماع السابع للجنة الإحصائية الأفريقية	–	–	1	–
2 - تقرير عن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2008 مقدم إلى الاجتماع السابع للجنة الإحصائية الأفريقية	–	–	1	–
3 - تقرير عن التقدم المحرز في تعدادات السكان والمساكن مقدم إلى الاجتماع السابع للجنة الإحصائية الأفريقية	–	–	1	–

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
4 - تقرير عن تنفيذ التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية مقدم إلى المؤتمر الخامس للوزراء الأفارقة المسؤولين عن التسجيل المدني	-	-	1	-
5 - تقرير عن حالة مراعاة الاعتبارات الجنسانية وإحصاءات التنمية الاجتماعية مقدم إلى الاجتماع السابع للجنة الإحصائية الأفريقية	-	-	1	-
6 - تقرير عن إدماج المعلومات الجغرافية المكانية لأغراض التنمية المستدامة مقدم إلى الاجتماع السادس للجنة الإقليمية لمبادرة الأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي	-	-	1	-
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**16**	**16**	**16**	**8**
7 - اجتماع اللجنة الإحصائية الأفريقية	-	-	8	-
8 - مؤتمر الوزراء الأفارقة المسؤولين عن التسجيل المدني	8	8	-	8
9 - اجتماع اللجنة الإقليمية لمبادرة الأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي	8	8	8	-
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**9**	**8**	**16**	**20**
10 - مشروع بشأن مبادرة الإحصاءات الزراعية	-	-	1	1
11 - مشروع بشأن مبادرة الإحصاءات الصحية	-	-	1	1
12 - مشروع بشأن مبادرة إحصاءات الطاقة	-	-	1	1
13 - مشروع بشأن مشروع مستودع البيانات	-	-	1	1
14 - مشروع بشأن مبادرة إحصاءات العمالة	-	-	1	1
15 - مشروع بشأن وضع قاعدة بيانات للتجارة في القيمة المضافة لأفريقيا - الصندوق الاستئماني لبناء القدرات الإحصائية التابع للبنك الدولي	-	-	1	1
16 - البرنامج الأفريقي للإحصاءات الجنسانية	1	1	1	1
17 - البرنامج الأفريقي لتعدادات السكان والمساكن	1	1	1	1
18 - مشروع بشأن إنشاء منصة للهوية الرقمية في أفريقيا	1	1	1	1
19 - مشروع بشأن تطوير خدمات المعلومات الجغرافية المكانية لدعم تنفيذ وتتبع أهداف التنمية المستدامة	-	1	1	1
20 - مشروع بشأن تعزيز قدرات الدول الأعضاء لتنفيذ الإطار المرجعي الجيوديسي لأفريقيا	1	1	1	1
21 - مشروع بشأن الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية - المرحلة الثانية	1	-	1	1
22 - برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية	1	1	1	1
23 - تطوير مجمع علوم البيانات	1	-	1	1
24 - مشروع بشأن دعم البلدان الأفريقية في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063	1	1	1	1
25 - برنامج زمالات للباحثين الأفريقيين الشباب لبناء قدراتهم في مجال البيانات والإحصاءات	1	1	1	4
26 - مشروع بشأن المبادئ التوجيهية لتنفيذ الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية	-	-	-	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**45**	**45**	**65**	**55**
27 - حلقة عمل بشأن نظام تبادل البيانات الإحصائية للمكاتب الإحصائية الوطنية	5	5	5	5
28 - تدريب الرؤساء وكبار الخبراء في المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات التنفيذية المسؤولة عن إنتاج الإحصاءات على القيادة الإحصائية	5	5	5	5
29 - حلقة عمل بشأن تحديث النظم الإحصائية في أفريقيا لفائدة قيادات وإدارة المكاتب الإحصائية الوطنية	5	5	5	5

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	المقرر الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
30 - حلقة عمل بشأن تعدادات السكان والمساكن والتقدم المحرز نحو إجراء تعدادات السكان والمساكن لعام 2020 لفائدة خبراء وإدارة المكاتب الإحصائية الوطنية ولجان التخطيط	5	5	5	5
31 - حلقات عمل إقليمية بشأن الإحصاءات الجنسانية لفائدة الخبراء في المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات التنفيذية	-	-	10	10
32 - حلقات عمل بشأن التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية لفائدة خبراء الوزارات الوطنية المسؤولة عن إنتاج بيانات التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية	5	5	5	5
33 - حلقة عمل بشأن قياس ورصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية لفائدة الخبراء في المكاتب الإحصائية الوطنية	10	10	10	-
34 - تدريب المدربين في مجال الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية للمكاتب الإحصائية الوطنية ووزارات المالية	-	-	5	5
35 - حلقة عمل تدريبية بشأن أساليب الإحصاءات البيئية والمحاسبة الاقتصادية البيئية للوكالات الوطنية المسؤولة عن تجميع الحسابات الاقتصادية البيئية	-	-	5	5
36 - حلقة عمل بشأن مجموعات البيانات الجغرافية المكانية لرصد أهداف التنمية المستدامة لفائدة الوكالات الوطنية لرسم الخرائط والمكاتب الإحصائية الوطنية	5	5	5	5
37 - حلقات عمل تدريبية بشأن استراتيجية التكامل بين المعلومات الإحصائية والمعلومات الجغرافية المكانية لفائدة الوكالات الوطنية لرسم الخرائط والمكاتب الإحصائية الوطنية	5	5	5	5
المواد التقنية (عدد المواد)	**4**	**4**	**4**	**4**
38 - قواعد للبيانات الجغرافية المكانية وخدمات شبكية وبوابات للمعلومات الجغرافية في أفريقيا	1	1	1	1
39 - الأطلس الأفريقي للإحصاءات المكانية	1	1	1	1
40 - تقرير ثورة البيانات في أفريقيا	1	1	1	1
41 - الحولية الإحصائية الأفريقية	1	1	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: اجتماعات مشتركة بين الوكالات بشأن التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، وجولة عام 2020 من تعدادات السكان والمساكن في أفريقيا، وبشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛ واجتماعات فريق الخبراء الاستشاريين بشأن الحسابات القومية؛ واجتماع فريق الخبراء بشأن الحسابات البيئية - الاقتصادية؛ واجتماع فريق الخبراء بشأن إحصاءات البيئة؛

ومنتديات رفيعة المستوى بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي؛ ولجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي؛ وفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية؛ واللجنة الإقليمية لمبادرة الأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي لأفريقيا؛

والاجتماع السنوي للجنة المديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية لأعضاء الاتحاد الأفريقي؛ واللجنة الأفريقية للتنسيق الإحصائي؛ واللجنة الإحصائية؛ والاجتماع الاستشاري بشأن تعزيز ومواءمة الإحصاءات الاقتصادية في أفريقيا؛

وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في تنفيذ أطر ونظم الأمم المتحدة للهوية القانونية وإدارة الهوية الرقمية؛ وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان في تنفيذ وتنقيح الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات؛ وتقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية إلى المكاتب الإحصائية الوطنية بشأن تطبيق نظم نشر البيانات وتبادلها؛ والتشاور مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الإقليميين للتحقق من صحة البيانات المتعلقة بالحولية الإحصائية الأفريقية؛ واعتماد استراتيجيات ومنهجيات لجعل الإحصاءات الرسمية مفتوحة بشكل افتراضي؛ ووضع وإدارة الخطط الاستراتيجية للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية؛ وإنتاج ونشر إحصاءات جنسانية؛ والدعوة إلى تعزيز شبكة مراكز تنسيق البيانات الجنسانية، والدعوة إلى تعزيز تعدادات السكان والمساكن؛ واعتماد نظام الحسابات القومية لعام 2008 في أفريقيا وتنفيذه تقنيا؛

وتقديم المساعدة التقنية لوضع الأطر المتكاملة للمعلومات الجغرافية المكانية على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

وتقديم المساعدة التقنية في إنشاء هياكل أساسية وطنية وإقليمية للبيانات المكانية؛ وتقديم المساعدة التقنية في تحقيق التكامل بين المعلومات الجغرافية المكانية والمعلومات الإحصائية، وتنفيذ الإطار المرجعي الجيوديسي لأفريقيا، وصياغة مواضيع ومعايير أساسية لمجموعات البيانات الجغرافية المكانية؛ وتقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية في تنفيذ المبادرات والبرامج العالمية والإقليمية (الفريق المعني برصد الأرض، ومبادرة أفريقيا لرصد الأرض، والرصد العالمي للبيئة والأمن، والمركز الإقليمي لرسم خرائط موارد التنمية، والمعهد الإقليمي الأفريقي للعلوم والتكنولوجيا الجغرافية المكانية، وغيرها).

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: إحصاءات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبوابة البيانات الإحصائية للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ البيانات الجزئية المتكاملة للتعداد الأفريقي؛ وقواعد للبيانات الجغرافية المكانية وخدمات شبكية وبوابات للمعلومات الجغرافية في أفريقيا.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: الاحتفال باليوم الأفريقي للإحصاء؛ والندوة الأفريقية السنوية بشأن التنمية الإحصائية؛ والنشرة الإحصائية الأفريقية؛ والدليل الإحصائي الأفريقي؛ وإعلان الحقائق والأرقام المتعلقة بالاقتصادات الأفريقية والعالمية الرئيسية ومواد الدعوة بشأن اليوم الأفريقي للإحصاء؛ ويوم نظام المعلومات الجغرافية.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: رصد الإحصاءات التنفيذية، وتطبيق على الهاتف المحمول؛ وتطبيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا على الهاتف المحمول.

البرنامج الفرعي 5
تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية

الهدف

18-74 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو النهوضُ بالتنمية الشاملة للجميع والمستدامة من خلال تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تسخير التكنولوجيات الجديدة والابتكار، والموارد الطبيعية، والاقتصاد الأخضر والأزرق، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

الاستراتيجية

18-75 للمساهمة في النهوض بالتنمية الشاملة والمستدامة من خلال تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تسخير التكنولوجيات الجديدة والابتكار، سيدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في صياغة وتنفيذ سياسات وطنية وإقليمية لبناء قاعدة علمية وتكنولوجية وصناعية سليمة من خلال القيام أولا، بإجراء بحوث سياساتية بشأن التكنولوجيات الجديدة والابتكار والقرارات القائمة على البيانات؛ وثانياً، عقد منصات للتعلم من الأقران والحوار وبناء التوافق في الآراء بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار، ومنهجيات وأطر التحول الرقمي؛ وثالثا، تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تحسين الخدمات العامة، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في التكنولوجيات الجديدة والناشئة لتعزيز الانتقال إلى الابتكار والاقتصاد الرقمي؛ وتشجيع الاستفادة من التكنولوجيات المحلية والأجنبية الناشئة وتطوير وتعزيز منصات التفاعل بين القطاعات الأكاديمية والصناعية والتجارية والحكومة؛ وحفز الالتزام بالنمو الأخضر والمنخفض الكربون وتطوير ونشر التكنولوجيات الحدودية والتكنولوجيات الملائمة. وسيساعد العمل الدول الأعضاء على المضي قدما نحو تحقيق الهدف 8، ولا سيما الغايتين 8-2 و 8-3، والهدف 9، ولا سيما الغايتين 9-5 و 9-ب. وستسهم الجهود المذكورة أعلاه في تمكين القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين وتحفيزهم على الحصول على تكنولوجيات جديدة وناشئة يمكن أن تساعدهم على وضع نماذج جديدة للأعمال التجارية، وتعزيز النمو وإيجاد فرص العمل والحد من الفقر. ويجيد القطاع الخاص تعبئة التمويل وتخصيصه واستخدامه واستحداث أدوات وأوعية تمويل جديدة أدت إلى توسيع نطاق الحصول على التمويل حتى في المناطق الريفية والقطاع غير الرسمي. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال زيادة عدد الجامعات والمؤسسات المشاركة في مبادرة هندسة الطب الأحيائي من 13 جامعة ومؤسسة في عام 2015 إلى 22 جامعة ومؤسسة في عام 2019، من تسعة بلدان أفريقية. كما أُحرز تقدم في زيادة عدد الطلاب الذين يتابعون برامج البكالوريوس والدراسات العليا في مجال هندسة الطب الأحيائي، الذي يقترب الآن من 200 1 طالب.

18-76 وللمساهمة في النهوض بالتنمية الشاملة والمستدامة من خلال تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تسخير الفوائد الاقتصادية للموارد الطبيعية، سيجري البرنامج الفرعي بحوثا سياساتية وسيقدم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء بشأن الروابط الإنتاجية القائمة على الصناعات الاستخراجية، لأن هذه الروابط يمكن أن تساعد على دفع التنمية الاقتصادية وتحقيق التنويع من خلال الفوائد الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة في سلسلة القيمة للصناعة الاستخراجية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا إلى زيادة عدد البلدان الأفريقية الغنية بالموارد الطبيعية التي أدرجت الروابط والتنويع في سياساتها واستراتيجياتها، مما يسهم في المقام الأول في تحقيق الغايتين 8-ب و 9-ب. ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا تقديم خدمات استشارية تقنية ودعم تقني إلى الدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والخطط المتعلقة بالمعادن التي تتماشى مع مبادئ الرؤية الأفريقية للتعدين. وسيُستكمل ذلك بتعلم الأقران والحوار بشأن الدروس المستفادة والممارسات الجيدة من خلال عقد حوارات سياساتية واجتماعات لأفرقة الخبراء بشأن الروابط الإنتاجية القائمة على الصناعات الاستخراجية وبشأن السياسات والاستراتيجيات المثلى التي تشمل الاعتبارات البيئية والاجتماعية والجنسانية وتتماشى مع الرؤية الأفريقية للتعدين. ومن المتوقع أن يسفر هذا العمل عن زيادة عدد البلدان التي استعرضت سياساتها واستراتيجياتها ذات الصلة لمواءمتها مع مبادئ الرؤية الأفريقية للتعدين، وتشجيع النظر في المسائل البيئية والاجتماعية والجنسانية، وإدراج التصنيع القائم على المعادن. كما سيساعد الدول الأعضاء على تحقيق الغايتين 12-ب و 5-ج. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال اعتماد تشاد سياسة تعدين ومدونة للتعدين تتماشى مع الرؤية الأفريقية للتعدين، وبدء نفاذ قانون التعدين الجديد في كينيا في أيار/مايو 2017، ليحل محل قانون التعدين السابق للاستقلال لعام 1940 بتعديل الأحكام المتعلقة بمبادئ سياسات الأراضي والأراضي العامة وتنظيم استخدام الأراضي والممتلكات، والالتزامات المتعلقة بالبيئة، والاتفاقات المتعلقة بالموارد الطبيعية.

18-77 وللمساهمة في النهوض بالتنمية الشاملة والمستدامة من خلال تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تسخير الاقتصاد الأخضر، سيجري البرنامج الفرعي تدريبا لواضعي السياسات والخبراء والممارسين، وسيزيد المساعدة التقنية المقدمة على الصعيد القطري لتعزيز المعارف والمهارات والأدوات والتكنولوجيات من أجل تصميم وتنفيذ استراتيجيات وبرامج لتحقيق النمو الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وسيتم دعم التدريب والمساعدة التقنية داخل البلدان بخيارات قابلة للتطبيق وممارسات جيدة يتم تحديدها من خلال بحوث سياساتية وتحليل مسارات النمو الأخضر. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وبرامج للانتقال إلى النمو الأخضر، وسيساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 1 (الغاية 1-2)، والهدف 2 (الغاية 2-4)، والهدف 15 (الغاية 15-9). وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال تنفيذ حكومة بوتسوانا توصية سياساتية من الدراسة بشأن تعزيز التحول المستدام للزراعة في أفريقيا من خلال الاقتصاد الأخضر الشامل، في برنامجها المتعلق بتطوير مجموعة لحوم البقر. وسيواصل البرنامج الفرعي عقد منتديات إقليمية، ولا سيما منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، بالاشتراك مع البرامج الفرعية الأخرى للجنة الاقتصادية لأفريقيا وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن يؤدي هذا إلى توسيع نطاق التوعية بالسياسات الفعالة والممارسات الجيدة والاستفادة منها وتعزيز الشراكات لدعم تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063. ومن المتوقع أيضا أن يؤدي إلى تكوين مواقف إقليمية قوية ومشتركة للدعوة إلى تقديم الدعم الدولي للنمو الأخضر والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال فهم الدول الأعضاء لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وموافقة الدول الأعضاء على خيارات سياساتية لتعزيز تنفيذ الأهداف. كما أُحرز تقدم مع زيادة عدد البلدان التي تختار إجراء استعراضات وطنية طوعية، من 10 بلدان في عام 2018 إلى 17 بلدا في عام 2019. وعلاوة على ذلك، تعهدت خمس حكومات دون وطنية (أكرا، وهراري، وشلالات فيكتوريا في زمبابوي، وياوندي، ومقاطعة نغورا في أوغندا) بإجراء استعراضات محلية طوعية. وأخيراً، واستجابة لعرض التدريب في مجال الاقتصاد الأخضر المقدم لبلدان مختارة، طلبت زمبابوي تدريباً عمليا لوضع خطة عمل لتنفيذ الاستراتيجيات المتصلة بالاقتصاد الأخضر.

18-78 وللمساهمة في النهوض بالتنمية الشاملة للجميع والمستدامة من خلال تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تسخير الاقتصاد الأزرق، سيُجري البرنامج الفرعي تقييمات تتعلق بأنواع الكائنات الحية، وسيُجري تحليلا للخصائص الجيومورفولوجية، وسيعمل على مسح قيعان المسطحات المائية، بما في ذلك المياه الجوفية عموما والمحيطات خصوصا. والهدف من هذا العمل هو تحسين المعارف المتعلقة بالاقتصاد الأزرق في أفريقيا، لأن الاقتصاد الأزرق عالم شاسع معقد يتطلب فهما عميقا متعدد الأبعاد إذا ما أريدت الاستفادة كاملةً من فوائده. وسيوفر البرنامج الفرعي أيضا لواضعي السياسات تدريبا مفصلا وفقا للاحتياجات ومحدد الأهداف بشأن مختلف أبعاد الاقتصاد الأزرق وقطاعاته، وبشأن النهج المتعدد القطاعات التي يلزم اتباعه لتنمية قدرات ومهارات التفاوض ولتحقيق تمثيل أفضل في المحافل على جميع المستويات. وسيدعم أيضا التخطيطَ المستدام وصياغة السياسات والحوكمة في مجال الاقتصاد الأزرق عن طريق تقديم خدمات استشارية تقنية إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية، وعن طريق تقديمها أيضا إلى الدول الأعضاء الرائدة في مجال صياغة أطر استراتيجية لسياسات الاقتصاد الأزرق، وسيتم ذلك باستخدام المنهجية الواردة في دليل سياسات الاقتصاد الأزرق بعد تنقيحها بما يلائم احتياجات وتوقعات كل جهة من الجهات المستفيدة. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى وضع أطر لسياسات الاقتصاد الأزرق على الصعيدين دون الإقليمي والوطني تكون أفضل تصميما وأكثر تكاملا وفعالية، وإلى زيادة عدد المبادرات الأفريقية في مجال الاقتصاد الأزرق المستدام على الصُعد الوطني ودون الإقليمي والقاري، وهو ما يسهم في تحقيق الهدف 14 (الغاية 14-أ) من أهداف التنمية المستدامة. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال قيام جزر القمر ومدغشقر باعتماد أطر لسياسات الاقتصاد الأزرق. وفي جزر القمر، جرى تعميم الإطار الاستراتيجي للسياسات في الاستراتيجية الوطنية الرامية إلى التعجيل بالنمو والتنمية المستدامة.

18-79 وللمساهمة في النهوض بالتنمية الشاملة للجميع والمستدامة من خلال تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تحسين القدرة على التكيف مع تغير المناخ، سيجري البرنامج الفرعي، أولاً، بحوثا وتحليلات سياساتية من أجل بناء القدرة على التكيف مع المناخ في الاقتصادات والمجتمعات والنظم الإيكولوجية الأفريقية بغية الحد من هشاشتها تجاه المخاطر والكوارث المناخية وبغية التحكم في أوجه انعدام الأمن البشري الناجمة عن تغير المناخ؛ وسيقوم ثانياً بتوسيع نطاق تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية وسيوفر التدريب والأدوات لبناء القدرات البشرية والمؤسسية في البلدان، دعماً لاتساق السياسات والتنفيذ المتكامل للعمل المناخي من أجل تحقيق المساهمات المحددة وطنياً وتحقيق الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى سياسات واستراتيجيات وخطط إنمائية مُحكَمة تستغلّ التحديات التي يطرحها تغير المناخ للانتقال إلى اقتصادات خفيضة الكربون وقادرة على التكيف مع تغير المناخ، وهو ما سيساعد البلدان في تنفيذ الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالعمل المناخي. وعلاوة على ذلك، سيقوم البرنامج الفرعي بصياغة سرود وتوجيهات جديدة بشأن تغير المناخ والتنمية، وسيعقد حوارات، بالتعاون مع الكيانات الإقليمية والشركاء في التنمية، بهدف إجراء دراسة نقدية واستكشاف الفرص والتعقيدات الجغرافية السياسية التي ينطوي عليها تغير المناخ وآثار ذلك على التنمية في أفريقيا. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى التوصل إلى مواقف مشتركة وإيجاد وسائل فعالة لتنفيذ استجابات مناخية تستفيد من الموارد الطبيعية الوفيرة التي تزخر بها القارة، بما في ذلك مواردها المتجددة الهائلة (الطاقة والمياه والموارد البحرية وغيرها من الموارد) بغية تحقيق تنميتها بصورة شاملة للجميع ومستدامة. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال قيام ثمانية بلدان (إثيوبيا، ورواندا، وسيشيل، وغامبيا، وغينيا – بيساو، وكابو فيردي، والكاميرون، وليبريا)، من أصل عشرة بلدان مشمولة في الهدف الذي حددته اللجنة، بتنفيذ نهج مراع لتغير المناخ في بناء اقتصادات قادرة على التكيف مع تغير المناخ. وأُحرز تقدم كذلك في استخدام جزر القمر، وسيشيل، وموريشيوس لنظم رقمية عالية الاستبانة جاهزة للعمل تقوم على الحوسبة السحابية، وتمتد بطول كيلومتر واحد، للتنبؤ بأحوال الطقس وللإنذار المبكر. ودُرِّب إخصائيو التنبؤ الجوي في هذه البلدان الثلاثة كلها على كيفية استخدامها وإدارتها. وتوفر هذه النظم القائمة على أدوات مفتوحة المصدر حلا شاملا وفعالا من حيث التكلفة لإجراء الأرصاد الجوية التطبيقية مقارنة بمعظم النظم القائمة على التراخيص التي تكون باهظة التكلفة وغير مستدامة بسبب رسوم الاشتراك السنوية المرتفعة التي تتطلبها.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

18-80 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، وهي تحسين قدرة الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة على تطبيقِ نُهُج للتكيف مع تغير المناخ وإدراجِها في سياساتها واستراتيجياتها وبرامجها القطاعية والوطنية الرئيسية للحدّ من ضعفها وتعزيز قدرتها على تحمل الصدمات، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقَّحة الناجمة عن القرارات والمقرَّرات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام 2018، كما يتضح من تحقق 15 ناتجاً (مقارنة بهدف قدره 15) من نواتج البحوث أو المبادرات في مجال تغير المناخ التي تدعم تنفيذَ اتفاقات بيئية متعددة الأطراف بشأن إدارة الموارد الطبيعية وتغير المناخ، وبناءَ قدرات الجهات المستفيدة، وتعزيزَ بيئة مواتية لتعميم شواغل تغير المناخ في التخطيط وفي الممارسات، وذلك بفضل الدعم المقدم من اللجنة.

الأداء البرنامجي في عام 2019: تحسين الخبرة في مجال هندسة الطب الأحيائي وتحسين القدرات الابتكارية للشباب

18-81 أطلق البرنامج الفرعي مشروعا تجريبيا في عام 2011 لمساعدة الدول الأعضاء على تسخير التكنولوجيات الجديدة لأغراض تحسين نتائج الرعاية الصحية في أفريقيا. ويتعلق المشروع بتسخير الخبرة الهندسية لأغراض تحسين النتائج الصحية في أفريقيا ويسعى إلى بناء القدرات في مجالي هندسة الطب الأحيائي والابتكار بهدف التغلب على عدم كفاية توافر الأجهزة الطبية التي يحتاج إليها أخصائيو الرعاية الصحية لتقديم خدمات إنقاذ الحياة. فمعظم بلدان القارة تعتمد على أجهزة طبية مستوردة وعلى خبرات أجنبية لتركيب هذه الأجهزة وتحسينها وصيانتها. ولا تتوفر فيها صناعات منتجة للأجهزة الطبية. ولهذه الأسباب، كان الهدف الرئيسي للمشروع هو تطويرُ القدرة المحلية للبلدان الأفريقية على تركيب الأجهزة الطبية وإصلاحها وصيانتها وتحسينها؛ واجتذابُ الطالبات نحو دراسة الهندسة؛ والعمل على غرس وتعزيز عوامل الكفاءات في مجال ريادة الأعمال والابتكار بغية طرح أجهزة طبية في السوق. وقد اضطلع المشروع بثلاثة أنشطة رئيسية. كان أولها مساعدة الجامعات المهتمة على إعداد برنامج بكالوريوس في مجال هندسة الطب الأحيائي: وبالتالي، دعَم البرنامج الفرعي وضع منهجٍ دراسي عام مفصّل في مجال هندسة الطب الأحيائي، وهو ما ساعد الجامعات على الإسراع بوضع مناهج دراسية خاصة بها في هذا المجال. أما النشاط الثاني فتمثَّل في تعزيز القدرات التكنولوجية وقدرات ريادة الأعمال لدى الطلاب: حيث وفر برنامج المدرسة الصيفية للمبتكرين منبرا لنقل المهارات التي لم تكن تُدرَّس حينها في الجامعات، مثل برمجة الأجهزة المحمولة لخدمة الأغراض الطبية، والطباعة ثلاثية الأبعاد، وتنمية مهارات الابتكار، وغرس عوامل الكفاءة في مجال ريادة الأعمال. وقد طُلب من جميع الفرق المشارِكة أن تضم على الأقل طالبة واحدة. وفي إطار هذا النشاط، أُطلقت أيضاً مسابقة دولية في مجال التصميم. وتضمَّن النشاط الثالث إقامة شبكات تواصل فيما بين الجامعات والقطاعات الخاصة والمستشفيات من أجل تحقيق الاستدامة: وتحقيقا لهذا الغرض، دفع البرنامج الفرعي نحو إنشاء "اتحاد الأوساط الأفريقية المعنية بهندسة الطب الأحيائي" وقام بتحفيزه وترسيخه، بهدف تنسيق وتعزيز وحشد الموارد للجامعات الأعضاء فيه. ومنذ عام 2011، شجع البرنامج الفرعي واضعي السياسات ومؤسسات البحوث الصناعية وكيانات القطاع الخاص والمستشفيات والجامعات على دعم نمو هندسة الطب الأحيائي والاستثمار فيه. ولهذا الغرض، نظم البرنامج الفرعي اجتماعات مع الوزراء والأمناء الدائمين، ورؤساء المستشفيات والمؤسسات، وممثلي الجهات المانحة، ونواب رؤساء الجامعات، وغيرهم من أصحاب المصلحة المحتملين. ونتيجة لذلك، حشد الاتحاد الدعم من 22 جامعة موجودة في 9 بلدان أفريقية، ومن 7 شركاء في مجال البحوث الصناعية، و 5 شركات من 6 بلدان مختلفة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-82 ساهم هذا العمل في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تسخير التكنولوجيات الجديدة لتنمية أفريقيا، كما يتضح من التحاق 376 1 طالباً ببرامج هندسة الطب الأحيائي في الجامعات المشاركة – وهو ما يمثل ارتفاعا مقارنة بعدد المسجلين في عام 2015 البالغ 640 طالباً. ومن هذا المجموع، كان 057 1 من الطلاب مسجلين في برامج البكالوريوس، و 278 في برامج الماجستير، و 41 في دراسات الدكتوراه. أما من حيث التخرج، ففي الفترة 2019/2018، تخرج 370 طالباً بشهادات البكالوريوس في هندسة الطب الأحيائي، وحصل 50 طالباً آخر على شهادات الماجستير فيها، و 8 طلاب على درجة الدكتوراه. ومن بين الطلاب الذين التحقوا بالمدارس الصيفية للمبتكرين التي نُظمت في الفترة بين عامي 2012 و 2016، بدأ 48 في المائة منهم الآن مشاريعهم التجارية الخاصة، واستحدث 65 في المائة منهم نماذج أولية جديدة، واحتفظ 92 في المائة منهم بشبكات التواصل الاجتماعي التي شكّلوها، وحصل 19 في المائة منهم على منح. وتشكل الإناث حوالي 30 في المائة من الطلاب، وقد استحوذت الطالبات على جميع جوائز الابتكار التي مُنحت في إطار المدارس الصيفية السبع. وإجمالا، ارتفع عدد الجامعات والمؤسسات المشاركة في مبادرة هندسة الطب الأحيائي من 13 جامعة في عام 2015 إلى 22 جامعة في عام 2019، من 9 بلدان أفريقية.

18-83 ولضمان الاستدامة، أُطلق "اتحاد الأوساط الأفريقية المعنية بهندسة الطب الأحيائي" في عام 2012 لكي يضطلع بدور الوصي على معايير التدريب والبحث وبناء القدرات وتعبئة الموارد وبدور المروّج لها، ولكي يقوم أيضا بتشجيع تبادل المدرّسين والطلاب. ومنذ ذلك الحين، حصل الاتحاد على منحتين تبلغ قيمتهما حوالي 3 ملايين دولار: تمويل من الاتحاد الأوروبي بقيمة 1,5 مليون دولار مخصص للتدريب في مرحلة الدراسات العليا ولتبادل الموظفين (www.africanbmemobility.org)، وتمويل آخر بقيمة 1,2 مليون يورو لإنشاء منصة إلكترونية مشتركة بين أفريقيا وأوروبا مخصصة للتصميم الآمن للأجهزة الطبية (http://ubora-biomedical.org). وفاز فريقان شريكان (من أوغندا، وملاوي) بمنح وجوائز عالمية في مجال ابتكارات التصميم – وطُرح أحد هذه الابتكارات بالفعل في السوق وأُنجزت التجارب السريرية الأولى فيما يتعلق بابتكار آخر في عام 2018.

18-84 ويؤدي التباين الواسع في القدرات المؤسسية دور عامل موحِّد، حيث توفر بلدان مختلفة مراكز تدريب (على سبيل المثال، جنوب أفريقيا)، ومركزا للتصميم الطبي (أوغندا)، ومركزا للتعليم والإدارة (كينيا)، ومركزا لمنصة التصميم الخاصة بالطلاب المبتكرين (جامعة بيزا، إيطاليا). وقد أخذت منظومات الابتكار في مجال تكنولوجيات الرعاية الصحية تظهر في أوغندا، وملاوي.

الشكل الثامن من الباب 18

مقياس الأداء: التحاق الطلاب بتخصص هندسة الطب الأحيائي في الجامعات المشاركة

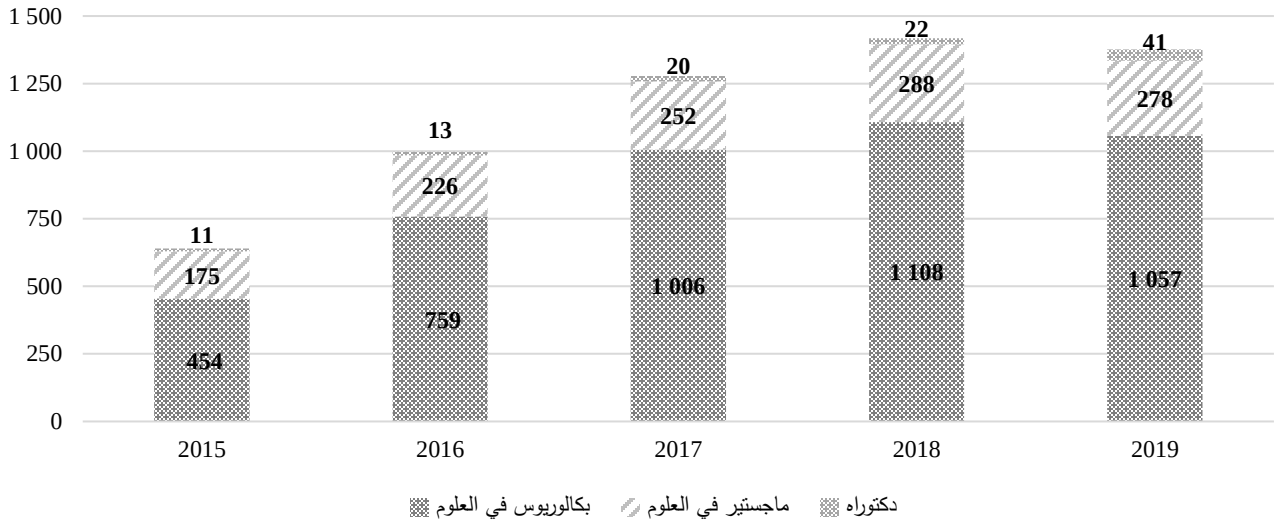

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: إدماج القدرة على التكيف مع المناخ في الخطط الوطنية للتنمية المستدامة في أفريقيا (نتيجة مرحّلة من عام 2020)

18-85 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالقدرة على التكيف مع المناخ، وفقا لولايته، وسيساعد البلدان على إدماج الاعتبارات المناخية في خططها الإنمائية الوطنية، وهو ما يُتوقّع إثبات تحقّقه عن طريق مقياس الأداء لعام 2021 الوارد أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الجدول 18-11

مقياس الأداء

2017	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*
لا ينطبق	• إنشاء مركز أفريقيا للمساهمات المحددة وطنيا لكي يتولى تنسيق الدعم المقدم لتنفيذ تلك المساهمات • الإبلاغ عن اتساق وجاهزية المساهمات	• قيام ما لا يقل عن ثلاث بلدان باستعراض مستوى دمج المساهمات المحددة وطنيا في خططها الإنمائية الوطنية وإبلاغها عن ذلك	• قيام ما لا يقل عن ست دول أعضاء بدمج آثار تغير المناخ في خططها الإنمائية الوطنية • تزويد ما لا يقل عن ست بلدان بالأدوات والخبرات اللازمة	• قيام ما لا يقل عن ثلاثة بلدان بتحديث المساهمات المحددة وطنيا لما بعد عام 2020

2017	2018	2019	2020	2021
	المحددة وطنيا الخاصة بأفريقيا		لاستعراض المساهمات المحددة وطنيا وللإبلاغ عنها بغرض دمجها في خططها الإنمائية الوطنية	

النتيجة 2: الخطة البرنامجية لعام 2021: زيادة الاستثمار في العمل المناخي في أفريقيا (نتيجة جديدة)

18-86 في عام 2015، وضع البرنامج الفرعي إطارا منهجيا كان بإمكان للدول الأعضاء استخدامُه لتطوير مساهماتها المعتزمة المحددة وطنياً في العمل المناخي قبل انعقاد الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي اعتُمد خلالها اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وفي السنوات اللاحقة، استعرض البرنامج الفرعي المساهمات المعتزمة المحددة وطنياً الخاصة بجميع البلدان الأفريقية وعقَد حلقة عمل حضرها المنسقون المعنيون بالاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ من أكثر من 30 بلدا. وأتاحت حلقة العمل الفرصة للدول الأعضاء للتفكير في مساهماتها المعتزمة المحددة وطنياً ولتحديد القضايا الرئيسية، بما في ذلك عدم الاتساق. ويتبين من الاستعراضات أن البلدان الأفريقية عرضت مساهمات معتزمة محددة وطنياً طموحة جدا يتطلب تنفيذها قرابة 30 بليون دولار من التمويل المشروط وغير المشروط. وحتى تشرين الأول/أكتوبر 2019، صدق 50 بلدا أفريقيا على اتفاق باريس، مما حوَّل المساهمات المعتزمة المحددة وطنياً لهذه البلدان إلى مساهمات محددة وطنياً في العمل المناخي. وبالنظر إلى تزايد الأعباء على الموارد العامة، هناك حاجة ملحة إلى تعزيز وسائل تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا، ولا سيما من حيث التمويل. وتزداد هذه الحاجة إلحاحا في سياق مرض كوفيد-19، وتقلُّص الحيز المالي المتاح للدول الأعضاء، وتحويل مسار الموارد المحلية والدولية على حد سواء نحو مكافحة مرض كوفيد-19. وفي عام 2019، قام البرنامج الفرعي، بالتعاون مع البرنامج الفرعي 3، وعملا بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، بوضع مبادرة ترمي إلى مساعدة الدول الأعضاء على التعجيل باستثمارات الطاقة النظيفة في إطار العمل المناخي، مع قطع التزام من قبل البلدان المهتمة، كنقطة انطلاق، بتنقيح مساهماتها المحددة وطنيا في اتجاه يصب في إجراءات الطاقة النظيفة. وعلاوة على ذلك، وفي أعقاب قمة العمل المناخي الذي عُقد في أيلول/سبتمبر 2019، واشتراط أن تقدم الأطراف في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في عام 2020 مساهمات محددة وطنياً تكون جديدة أو منقحة، وإطلاق الدعوة إلى تعزيز الطموح والعمل في مجال المناخ خلال عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أشار ما لا يقل حتى تاريخه عن 19 بلداً أفريقياً إلى التزامها بتقديم مساهمات محددة وطنياً أكثر طموحاً، كما أشار عدد لا بأس به من البلدان إلى التزامها بالتوصل إلى انبعاثات صفرية صافية بحلول منتصف القرن. وستحتاج هذه البلدان إلى دعم محدد الأهداف من أجل الوفاء بهذه الالتزامات.

التحدي الداخلي والاستجابة

18-87 تمثَّل التحدي الذي واجهه البرنامج الفرعي في عدم استفادة تدخلاته من نقاط قوته الداخلية لتقديم دعم على الصعيد القطري يكون مفصَّلا وفقا للاحتياجات ويستند إلى العمل التحليلي ويُقدَّم بطريقة متكاملة. واستجابة لذلك، سيجري البرنامج الفرعي أعمالاً تحليلية دعماً للدول الأعضاء التي تتوفر لها خيارات في مجال السياسة العامة لتسخير موارد الطاقة والتكنولوجيات الجديدة والابتكار بطريقة متكاملة يُستفاد فيها من المعارف المتراكمة المتصلة بالخبرات الداخلية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-88 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في النهوض بالتنمية الشاملة للجميع والمستدامة، من خلال تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تسخير التكنولوجيات الجديدة والابتكار والموارد الطبيعية والاقتصادين الأخضر والأزرق، ومن خلال تعزيز قدرتها على التكيف مع تغير المناخ، وهو ما سيثبت تحقُّقه من خلال قيام خمسة بلدان بتنقيح مساهماتها المحددة وطنياً.

الجدول 18-12

مقياس الأداء

2017	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*
لا ينطبق	لا ينطبق	مشاركة 10 بلدان في المبادرة المتعلقة بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة	قيام ثلاثة بلدان بتنقيح مساهماتها المحددة وطنيا	قيام ما لا يقل عن خمسة بلدان بتنقيح مساهماتها المحددة وطنياً

الولايات التشريعية

18-89 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

8/62 استعراض عام لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ

206/64 تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

288/66 المستقبل الذي نصبو إليه

1/70 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

201/70 تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

219/72 حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة

228/72 تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

124/73 المحيطات وقانون البحار

232/73 حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة

327/73 السنة الدولية للقضاء على عمل الأطفال، 2021

335/73 الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

336/73 تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

22/2017 تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

818 (د-31) تعزيز تنمية واستغلال الموارد المعدنية في أفريقيا

819 (د-31) تعزيز تنمية واستغلال موارد الطاقة في أفريقيا

884 (د-44) تغير المناخ والتنمية المستدامة في أفريقيا

887 (د-44) تعزيز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في أفريقيا

901 (د-45) منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة: التشجيع على إقامة مجتمع ابتكاري لتحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا

919 (د-47) الاقتصاد الأخضر والتحول الهيكلي في أفريقيا

930 (د-48) منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

المنجزات المستهدفة

18-90 يعرض الجدول 18-13 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-13

البرنامج الفرعي 5: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2019*	*الفعلي لعام 2019*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**3**	**3**	**4**	**4**
1 - تقرير عن منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لإبلاغ المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة	1	1	1	1
2 - تقرير إلى منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة وإلى مؤتمر الوزراء عن تسخير التكنولوجيات الجديدة والابتكار لأغراض إحداث تحول في أفريقيا وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة	1	1	1	1
3 - تقرير إلى منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة عن الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع في سياق التحول الهيكلي والتنمية المستدامة في أفريقيا	–	–	1	1
4 - تقرير عن تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**11**	**14**	**8**	**11**
5 - منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة تحضيرا للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة	8	8	8	8
6 - لجنة التنمية المستدامة	3	–	–	–
7 - اللجنة المعنية بتنمية القطاع الخاص، والتكامل الإقليمي، والتجارة، والهياكل الأساسية، والصناعة والتكنولوجيا	–	6	–	3
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**14**	**14**	**17**	**7**
8 - مشروع بشأن تعزيز قدرة الدول الأعضاء في مجال النمو الأخضر من أجل النهوض بالتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو شامل ويتسم بالكفاءة في استخدام الموارد	–	1	1	1
9 - مشروع بشأن تعزيز قدرة الدول الأعضاء على المشاركة في سلاسل الإمداد بالموارد الطبيعية	1	1	1	1
10 - تقديم الدعم التقني إلى دول أعضاء مختارة فيما يتعلق باستعراض وتحسين وسياساتها وأطرها القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمحتوى المحلي المدفوع من قطاع المعادن	2	2	2	–
11 - مشروع بشأن تعزيز قدرة الدول الأعضاء في مجال الاقتصاد الأزرق من أجل النهوض بالتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو يكون شاملا للجميع ويتسم بالكفاءة في استخدام الموارد	–	–	1	1
12 - تقديم الدعم التقني إلى الخبراء وواضعي السياسات بشأن الاقتصاد الأزرق الشامل للجميع والتحول الهيكلي	2	2	1	–
13 - مشروع بشأن تعزيز الاقتصاد الأزرق الشامل للجميع في سياق التحول الهيكلي والتنمية المستدامة	1	1	2	–
14 - تقديم الدعم التقني إلى منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة في مجال الاقتصاد الأزرق تحضيرا للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة	1	1	1	–
15 - مشروع بشأن تعزيز الحوكمة وتنفيذ السياسات في مجال الاقتصاد الأزرق	–	–	1	–

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
16 - تقديم الدعم التقني لوضع أدلة تدريبية ومجموعات أدوات لدعم وضع سياسة متعلقة بالاقتصاد الأزرق ودعم تنفيذها على الصعيد القطري	1	1	1	–
17 - تقديم الدعم لورقة بحثية عن الاقتصاد الأزرق والتنمية في أفريقيا	1	1	1	–
18 - تقديم الدعم لإعداد أطلس وإحصاءات الاقتصاد الأزرق الأفريقي	1	1	1	–
19 - تقديم الدعم لبرنامج خدمات المعلومات المتعلقة بالطقس والمناخ في أفريقيا الذي ينفذه المركز الأفريقي لسياسات المناخ التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا	1	1	1	1
20 - مشروع بشأن تعزيز القدرة على إجراء البحوث المناخية من خلال تقديم منح إلى المؤسسات والجامعات وأصحاب المصلحة الآخرين لربط البحوث المناخية بالتنمية	1	1	1	1
21 - برنامج زمالات للباحثين الأفارقة الشباب لتعزيز قدراتهم على إجراء بحوث السياسات وتحليلها والدعوة إليها في مجالات الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع والموارد الطبيعية والابتكار والتكنولوجيا في أفريقيا	1	1	1	1
22 - برنامج زمالات للباحثين الأفارقة الشباب لتعزيز قدراتهم على إجراء بحوث السياسات وتحليلها والدعوة إليها في مجالي تغير المناخ والتنمية في أفريقيا	1	–	1	–
23 - مشروع بشأن الاستراتيجيات في مجال المناخ والأراضي والطاقة والمياه	–	–	–	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**7**	**10**	**6**	**21**
24 - حوارات كبار الخبراء بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار	–	3	–	3
25 - مناسبة رفيعة المستوى بشأن السياسات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر الشامل للجميع والتحول الهيكلي في أفريقيا	–	1	–	1
26 - مؤتمر عن تغير المناخ والتنمية في أفريقيا	–	–	–	3
27 - المحادثات المتعلقة بالمناخ في أفريقيا لجمع مدخلات من أصحاب المصلحة الأفارقة بشأن مصالح القارة في المحادثات العالمية المتعلقة بالحوكمة المناخية، مثل دورات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.	–	–	–	2
28 - تدريب الخبراء وصانعي السياسات في مجال الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع والتحول الهيكلي	2	2	1	–
29 - تدريب صانعي القرارات والمشرعين والبرلمانيين والمخططين ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني ومجموعات أخرى من الممارسين في مجال تغير المناخ والتنمية	4	4	4	–
30 - برنامج المحامين الأفارقة الشباب لتعزيز القدرة على المشاركة في المفاوضات العالمية المتعلقة بالمناخ	1	–	1	–
31 - تنظيم زيارات يقوم بها العلماء وتنظيم برامج زمالات وتدريب داخلي لتعزيز القدرات في مجال تغير المناخ، والاقتصاد الأخضر الشامل للجميع، والموارد الطبيعية، والابتكار والتكنولوجيا في أفريقيا (عدد الحاصلين على الزمالات)	–	–	–	4
32 - حوارات ومشاورات سياساتية بشأن التكنولوجيا وتغير المناخ والاقتصادين الأخضر والأزرق والموارد الطبيعية	–	–	–	2
33 - حلقات عمل لبناء القدرات في مجال فهم القطاعات المتصلة بالاقتصاد الأزرق وتسخيرها	–	–	–	2
34 - حلقات عمل لبناء القدرات في مجال الجزء الخارجي من الجرف القاري للبلدان الأفريقية ومسألة التعدين في أعماق البحار، بما في ذلك تحديد الجرف وترتيبات الإدارة	–	–	–	2
35 - تنمية القدرات على الصُعد الوطني ودون الإقليمي والقاري في مجال الأطر القانونية الداخلية والحديثة المتصلة بالقانون البحري وبقانون البحار	–	–	–	2
المنشورات (عدد المنشورات)	**4**	**6**	**5**	**12**
36 - منشور عن اتجاهات التكنولوجيات الجديدة والابتكار في أفريقيا	1	–	1	–

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
37 - منشور عن الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع في سياق التحول الهيكلي والتنمية المستدامة في أفريقيا	1	1	2	1
38 - تقرير عن العلم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا	1	1	1	1
39 - خلاصة وافية لأفضل الممارسات في مجال تبادل الخبرات دعما للابتكار وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة على المعادن	1	–	1	–
40 - تقرير عن تغير المناخ والتنمية في أفريقيا، يتضمن الرسائل والتوصيات الرئيسية الصادرة عن المؤتمر السادس المعني بتغير المناخ والتنمية في أفريقيا	–	1	–	1
41 - ورقات بحثية عن تغير المناخ والتنمية في أفريقيا	–	1	–	2
42 - موجزات سياساتية بشأن القضايا والاتجاهات الناشئة في التكنولوجيات الجديدة والابتكار وتغير المناخ والاقتصادين الأخضر والأزرق والموارد الطبيعية	–	2	–	2
43 - المسار المفضي إلى الفترة 2030-2063: التوقعات المتعلقة بالموارد اللازمة لتحويل أفريقيا	–	–	–	1
44 - ورقات بحوث سياساتية بشأن الروابط الإنتاجية القائمة على الصناعات الاستخراجية، وإضافة القيمة، وزيادة المحتوى المحلي، والتصنيع القائم على الموارد، تتناول النمو الأخضر والقضايا الاجتماعية والجنسانية من أجل تحقيق تحول اقتصادي شامل للجميع	–	–	–	2
45 - منشورات عن الاقتصاد الأزرق في كل منطقة دون إقليمية في أفريقيا	–	–	–	1
46 - أطالس قارية ودون إقليمية عن الاقتصاد الأزرق	–	–	–	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**19**	**18**	**20**	**9**
47 - مبادئ توجيهية لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على التفاوض بشأن سياسات واستراتيجيات محلية متسقة مع الرؤية الأفريقية للتعدين، وتنفيذها ورصدها	1	1	1	–
48 - مبادئ توجيهية منهجية للتقييمات تسترشد بها الاستثمارات المناخية في النظم الإيكولوجية	1	1	1	–
49 - دليل تدريبي ومجموعات أدوات لدعم بناء قدرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال تطوير سلسلة الإمداد بالمعادن	1	1	1	–
50 - خلاصة وافية للخبراء في مجال تغير المناخ في أفريقيا	1	–	1	–
51 - رسم خرائط المؤسسات على امتداد سلسلة القيمة لخدمات المعلومات المتعلقة بالمناخ	1	–	–	–
52 - موجزات سياساتية عن القضايا والاتجاهات الناشئة في التكنولوجيات الجديدة والابتكار في أفريقيا	2	2	2	–
53 - موجزات سياساتية وورقات بحثية عن تغير المناخ والتنمية في أفريقيا	2	2	2	–
54 - موجزات سياساتية وورقات بحثية عن الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع في سياق التحول الهيكلي	2	2	2	–
55 - مواد تقنية بشأن تنفيذ منبر البحوث المناخية من أجل التنمية في أفريقيا	1	1	1	–
56 - برنامج تحليل جودة المعلومات المتعلقة بالمناخ من أجل السياسات الإنمائية ودعم القرارات وممارسات الإدارة	1	1	1	–
57 - مواد تقنية بشأن الهياكل الأساسية والقدرات اللازمة لمشاريع خدمات المعلومات المتعلقة بالمناخ	1	1	2	–
58 - مواد تقنية بشأن تعزيز الحوكمة وتنفيذ السياسات في مجال المناخ	–	–	1	–
59 - منبر أفريقيا للموارد وخدمات المعلومات في مجال المناخ	1	1	1	–
60 - تقرير عن تغير المناخ والتنمية في أفريقيا، يتضمن الرسائل والتوصيات الرئيسية الصادرة عن المؤتمر السادس المعني بتغير المناخ والتنمية في أفريقيا	1	1	1	–
61 - ورقة بحثية عن تغير المناخ والتنمية في أفريقيا	1	1	1	–

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
62 - وثائق لاجتماعات الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مجالات التكنولوجيات الجديدة والابتكار والبيئة والموارد الطبيعية والاقتصاد الأخضر وتغير المناخ في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063	2	2	2	–
63 - قاعدة البيانات الجغرافية المكانية القارية بشأن الاقتصاد الأزرق الأفريقي	–	–	–	1
64 - حسابات رأس المال الطبيعي للبلدان (حسابات المياه)	–	–	–	2
65 - مراكز الامتياز الإقليمية الأفريقية في المحيطين الأطلسي والهندي الغربي	–	–	–	1
66 - التصنيف الإطاري للمعادن والطاقة البحرية وإدارتها	–	–	–	1
67 - أدوات وأساليب إدارة الاستثمارات في الاقتصاد الأزرق	–	–	–	1
68 - المسار المفضي إلى الفترة 2030-2063: التوقعات المتعلقة بالموارد اللازمة لتحويل أفريقيا	–	–	–	1
69 - أطالس قارية ودون إقليمية عن الاقتصاد الأزرق	–	–	–	1
70 - أدوات لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على التفاوض بشأن سياسات واستراتيجيات محلية متسقة مع الرؤية الأفريقية للتعدين، وتنفيذها ورصدها	–	–	–	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المساعي الحميدة: عقد حوار كبار الخبراء بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وتنظيم مناسبة رفيعة المستوى بشأن السياسات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر الشامل للجميع والتحول الهيكلي في أفريقيا.

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم خدمات استشارية إلى الدول الأعضاء وأفرقة التعاون الإقليمية ودون الإقليمية بشأن إطار الشراكة المتجددة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة 2017-2027 في سياق خطة عام 2030 وخطة عام 2063؛ وتقديم الدعم التقني إلى أمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران دعماً للتقييمات الذاتية القطرية وإدماج نتائجها في الخطط الإنمائية الوطنية والعمليات ذات الصلة بها؛ وتقديم الدعم التقني والخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء بشأن تغير المناخ، والاقتصاد الأخضر الشامل للجميع، والموارد الطبيعية، والابتكار والتكنولوجيا في أفريقيا.

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: إجراء المحادثات المتعلقة بالمناخ في أفريقيا لجمع مدخلات من أصحاب المصلحة الأفارقة بشأن مصالح القارة في المحادثات العالمية المتعلقة بالحوكمة المناخية، مثل مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ واستعراض سياسات البلدان واستراتيجياتها المتعلقة بالتكنولوجيا والابتكار والاقتصادين الأخضر والأزرق وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية؛ ووثائق الاجتماعات المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مجالات التكنولوجيات الجديدة والابتكار والبيئة والموارد الطبيعية والاقتصاد الأخضر وتغير المناخ في سياق خطة عام 2030 وخطة عام 2063.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إصدار مطويات ونشرات وموجزات ومجموعات مواد إعلامية عن التكنولوجيا، وتغير المناخ، والاقتصادين الأخضر والأزرق، والبيئة، وإدارة الموارد الطبيعية، واللوجستيات، بما في ذلك رسائل إخبارية.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: إصدار نشرات صحفية بمناسبة صدور منشورات رئيسية وتنظيم مناسبات هامة عن التكنولوجيا، وتغير المناخ، والاقتصادين الأخضر والأزرق، والبيئة، وإدارة الموارد الطبيعية، واللوجستيات، بما في ذلك رسائل إخبارية.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: تحديث وتعهُّد مواقع شبكية، ووسائل التواصل الاجتماعي والمنصات المتعلقة بالتكنولوجيا، وتغير المناخ، والاقتصادين الأخضر والأزرق، والبيئة، وإدارة الموارد الطبيعية، واللوجستيات، بما في ذلك رسائل إخبارية.

البرنامج الفرعي 6
المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الهدف

18-91 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا، من خلال تسريع وتيرة تنفيذِ الدول الأعضاء لالتزاماتها العالمية والإقليمية المتصلة بنوع الجنس وإبلاغِها عنها، ومن خلال تعزيز تنفيذها للسياسات والبرامج الرامية إلى تمكين النساء والفتيات.

الاستراتيجية

18-92 للمساهمة في تسريع وتيرة تنفيذِ الدول الأعضاء لالتزاماتها العالمية والإقليمية المتصلة بنوع الجنس وإبلاغِها عنها، سيجري البرنامج الفرعي بحوثا سياساتية، في مجالات تشمل المسائل الجنسانية والمسائل المتصلة بالتجارة، وسيقوم بتوفير التمويل العام من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسيعزز البرنامج الفرعي أيضا قدرة الدول الأعضاء، من خلال توفير الدعم التقني والخدمات الاستشارية ودورات التدريب العملي المفصَّلة وفقا لاحتياجاتها، في مجال إدارة السياسات الجنسانية والاقتصادية، وريادة المرأة للأعمال، والتمويل العام المراعي للمنظور الجنساني، وإدماج البُعد الجنساني وبُعد العائد الديمغرافي في السياسات والبرامج الوطنية. وعلاوة على ذلك، سيطرح البرنامج الفرعي "الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية" في البلدان الخمسة المتبقية التي لم تنفِّذ الدليل بعد، وهو ما من شأنه أن يساعد الدول الأعضاء على إجراء تقييم ذاتي مستنير للتقدم الذي أحرزته نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تعزيز مراعاة السياسات والبرامج والمالية العامة الوطنية للقضايا الجنسانية. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال إدراج بعد جنساني مستقى من التقرير الوطني الذي أعدته جنوب أفريقيا بموجب الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية، في التقرير الختامي عن موضوع: "الديناميات السكانية في جنوب أفريقيا: اتجاهاتها وهيكلها وأسبابها وعواقبها" الذي سيقدَّم إلى مجلس وزراء ذلك البلد. ومن المتوقع أن يسترشد إطار السياسات الوطنية بهذا التقرير فيما يتعلق بتسخير العائد الديمغرافي.

18-93 وللمساهمة في تعزيز تنفيذ الدول الأعضاء للسياسات والبرامج الرامية إلى تمكين النساء والفتيات، سيقدم البرنامج الفرعي للدول الأعضاء دعما تقنيا مفصَّلا وفقا لاحتياجاتها لمساعدتها على صياغة وتنفيذ برامج تدعم مشاركة المرأة في تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية واستفادتها منه، وذلك بالاستناد إلى البحوث السياساتية التي يجريها البرنامج الفرعي بشأن منطقة التجارة الحرة. وسيعقد البرنامج الفرعي أيضا اجتماعات لأفرقة الخبراء، وحوارات ومؤتمرات سياساتية إقليمية ووطنية عن القضايا الجنسانية الرئيسية، تعزيزاً للتعلم والتلاقح المتبادلين بين البلدان. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى زيادة تأثير السياسات وزيادة الأخذ بها للاستجابة للقضايا الجنسانية ولقضايا المرأة، كما يتوقع أن يؤدي إلى زيادة نسبة النساء المشاركات في عمليات تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والمستفيدات منها. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال إدراج فصل عن الشؤون الجنسانية في الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

18-94 وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء في تقدمها نحو تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، والهدف 8 المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي، وعلى وجه التحديد الغايات 8-3 و 8-5 و 8-7 و 8-8 و 8-10 منه.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

18-95 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، وهي تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تعميم الاعتبارات الجنسانية في سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات والبرامج القطاعية، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقَّحة الناجمة عن القرارات والمقرَّرات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام 2018، كما يتضح من قيام 15 دولة عضوا (مقارنة بهدف 15 دولة) باعتماد سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية والنهج والأدوات التي تروّج لها اللجنة من أجل الحد من عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين النساء والفتيات.

الأداء البرنامجي في عام 2019: تعزيز قدرة 40 دولة عضوا على رصد ما تحرزه من تقدم في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

18-96 نفّذ البرنامج الفرعي الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية، بناء على طلب الدول الأعضاء، وهو إطار يمكّن من تحديد الأولويات وتتبُّع التنفيذ مقارنة بالالتزامات العالمية والإقليمية المتصلة بنوع الجنس، كما يمكّن من المساءلة عن تحقيق المساواة بين الجنسين. وأقر الدليلَ الوزراءُ الأفارقة المسؤولون عن المساواة بين الجنسين وشؤون المرأة في المؤتمر الإقليمي الأفريقي السابع المعني بالمرأة المعقود في أديس أبابا في عام 2004. وتستخدم الدول الأعضاء هذه الأداة لإجراء تقييمات ذاتية للتقدم الذي تحرزه في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين، وللإبلاغ عن هذا التقدم، وتسليط الضوء على السياسات التي تنفذها لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتحديد ما تبقى من الفجوات بين الجنسين، وتقديم توصيات لسد هذه الفجوات، وذلك في إطار استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 سنة على اعتماده. وفي إطار ذلك الاستعراض الذي يجري بعد مرور 25 سنة، أُعدت تقارير وأُقرت بالاشتراك بين كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالمساواة بين الجنسين، واللجنة الفنية المتخصصة المعنية باستعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين على الصعيد الإقليمي بعد مرور 25 سنة على اعتماده. واستُخدم الدليل أيضا لإعداد التقرير التوليفي الإقليمي عن الاستعراض الذي يجري بعد مرور 25 سنة، وأقرت الدول الأعضاء التقرير المذكور خلال الاجتماع المشترك المشار إليه أعلاه بين اللجنتين الفنيتين المتخصصتين. وبالإضافة إلى ذلك، استخدم الخبراء والوزراء الدليل والتقارير الوطنية والإقليمية عن عملية الاستعراض الذي يجري بعد مرور 25 سنة لصياغة وثيقة ختامية. وتمثل الرسائل الرئيسية المستخلصة من الاستعراض الذي يجري بعد مرور 25 سنة موقفا مشتركا وصوتا موحَّدا للمنطقة الأفريقية. وقد اعتمدت لجنة وضع المرأة، في دورتها الرابعة والستين المعقودة في آذار/مارس 2020، الإعلان السياسي الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لانعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

18-97 وأدى العمل المتعلق بالدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية أيضا إلى إنتاج عدة منتجات وأدوات معرفية استُخدمت لتقديم دعمٍ تقني إلى الدول الأعضاء مفصَّلٍ وفقا لاحتياجاتها وتقديم تدريب عملي إلى موظفيها، مع إيلاء اهتمام خاص للبلدان موضع تركيز اللجنة. واسترشدت بتلك المنتجات والأدوات أيضا الحواراتُ السياساتية الرفيعة المستوى التي أسفرت عن الدعوة في مجال السياسات والأخذ بها. ففي ناميبيا، على سبيل المثال، دعم البرنامج الفرعي وضع الاستراتيجية الوطنية للتمكين الاقتصادي للمرأة، التي ستسترشد بها التدابير الحكومية الرامية إلى التعجيل بتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة. ووافق أصحاب المصلحة لاحقا على عرض الاستراتيجية على مجلس الوزراء لكي يقرها. ومن ناحية أخرى، قُدم دعم تقني إلى موريتانيا شمل تقييمَ الاستراتيجية الوطنية الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على تعميم مراعاة المنظور الجنساني، ووضعَ خريطة طريق لمعالجة أوجه القصور. وأدى ذلك إلى إدماج الأبعاد الجنسانية في استعراض خطة التنمية الوطنية الموريتانية والإطار الإحصائي الموريتاني.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-98 ساهم هذا العمل في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا، من خلال تسريع وتيرة تنفيذِ الدول الأعضاء لالتزاماتها العالمية والإقليمية المتصلة بنوع الجنس وإبلاغِها عنها، ومن خلال تعزيز تنفيذها للسياسات والبرامج الرامية إلى تمكين النساء والفتيات. ويتضح ذلك من قيام 50 بلدا باستخدام التحليلات والنتائج والتوصيات الواردة في الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية لإعداد تقاريرها الوطنية عن استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 سنة على اعتماده. وعلاوة على ذلك، استُخدم الدليل أيضا لدعم إنتاج سجل الاتحاد الأفريقي للأداء الجنساني. وسجل الأداء المذكور هو أداة تقييم وترتيب يستخدمها الاتحاد الأفريقي لقياس أداء البلدان في مجالات المساواة بين الجنسين، والعائد الديمغرافي، والفساد. وقد تم

بالفعل إعداد سجلات الأداء للأعوام 2016 و 2017 و 2019. وعُرضت نتائج التقييمات التي أجريت في إطار سجل الأداء الجنساني خلال مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي لعام 2019، وقُدمت جوائز إلى رؤساء الدول الأعضاء الخمس التي حققت أفضل إنجاز، وذلك اعترافا بزيادة المساءلة فيها عن المساواة بين الجنسين.

الجدول 18-14

مقياس الأداء

2017	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*
المراحل 1 إلى 3 من الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية:	المرحلة 4 من الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية:	التقرير التوليفي الإقليمي المتعلق بالدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية:	تعزيز نشر الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية في الدول الأعضاء الأربعين نفسها (عدد تراكمي)	التقرير التوليفي الإقليمي المتعلق بالدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية:
نشر الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية في 35 دولة عضوا (عدد تراكمي) بغرض إجراء تقييمات ذاتية للتقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	نشر الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية في 40 دولة عضوا (عدد تراكمي) بغرض إجراء تقييمات ذاتية للتقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	نشر الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية في 40 دولة عضوا (عدد تراكمي) وإجراء تحليل أعمق لآثار السياسات القطاعية في 13 بلداً (عدد غير تراكمي)		نشر الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية في 50 دولة عضوا (عدد تراكمي) وإجراء تحليل أعمق لآثار السياسات القطاعية في 15 دولة عضوا إضافية (عدد غير تراكمي)

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: الاستفادة من العائد الديمغرافي في أفريقيا مع تحقيق المساواة بين الجنسين (نتيجة مرحّلة من عام 2020)

18-99 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالمساواة بين الجنسين، وفقا لولايته، وسيساعد البلدان على تعميم مراعاة الأبعاد الجنسانية في سياساتها القطاعية، وهو ما يُتوقّع إثبات تحقّقه عن طريق مقياس الأداء لعام 2021 الوارد أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الشكل التاسع من الباب 18

مقياس الأداء: العدد التراكمي للبلدان التي تعتمد سياسات خاصة بقطاعات محددة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها القطاعية

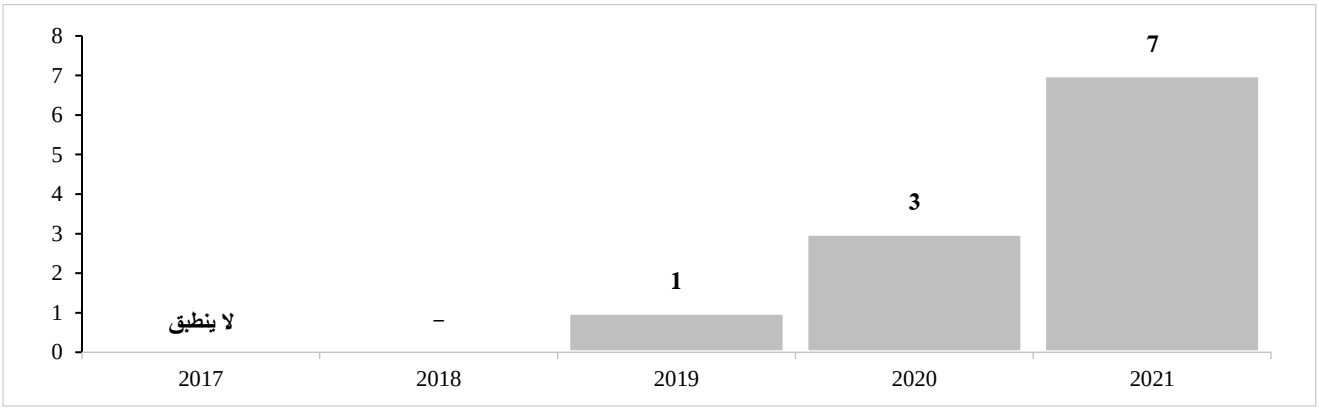

النتيجة 2: تقييم تكلفة تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة في خمسة بلدان مختارة (نتيجة جديدة)

18-100 ما فتئ البرنامج الفرعي يدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى التعجيل بتنفيذ منهاج عمل بيجين وتحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. ومع أن الدول الأعضاء قد تعهدت بالتصدي لعدم المساواة بين الجنسين من أجل تحقيق الغايات الطموحة، قد يلزم أن تقترن الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في هذا المجال بزيادة مخصصات الميزانية لمعالجة الأسباب الأساسية لعدم المساواة بين الجنسين والتمييز ضد النساء والفتيات، التي تعرقل فيها تحقيق المساواة بين الجنسين. وللتغلب على هذه المشكلة، سيقوم البرنامج الفرعي في عام 2021، بالاستناد إلى النتائج التي تحققت حتى الآن، بإجراء تقييم شامل للهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة وبتقدير تكاليف تحقيقه، في خمسة بلدان تمثل المناطق دون الإقليمية الخمس في القارة. وتتمثل النتيجة العامة في إعداد تكلفة تقديرية للاستثمارات اللازمة من الدول الأعضاء لتحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، وستُستخدم لكي تسترشد بها الدول الأعضاء في تدخلاتها في مجال السياسات والبرمجة، بغية تسريع وتيرة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وستُنشر نتائج تقدير التكاليف في التقرير عن المرأة الأفريقية لعام 2021، وستُستخدم لتقديم دعمٍ تقني إلى الدول الأعضاء مفصَّلٍ وفقا لاحتياجاتها، بغية الاستثمار في تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة.

18-101 ويستند ذلك إلى أعمال السنوات السابقة التي تمثلت في رصد التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية في عامي 2018 و 2019، وإجراء عملية تقدير التكاليف في عام 2019 في المجال الشامل لعدة قطاعات المتعلق بالعنف ضد المرأة، ووضع نموذج لتقدير التكاليف في عام 2020 لأحد البلدان الرائدة عبر مختلف القطاعات ذات الصلة بالهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، وتوسيع نطاق نموذج تقدير التكاليف لكي يتم تنفيذه في عام 2020 في أربعة بلدان متبقية.

التحدي الداخلي والاستجابة

18-102 تمثَّل التحدي الذي واجهه البرنامج الفرعي في أنه لم يكن يتوقع أو يخطط للعدد الكبير من طلبات الدعم التقني العاجلة التي قُدمت لاستخدام الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية. واستجابة لذلك، سيقوم البرنامج الفرعي بإقامة الشراكات والاستفادة منها مع طائفة واسعة من المؤسسات، هي مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات الحكومية، والمنظمات

الحكومية الدولية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية، ومؤسسات البحوث التقنية، والمؤسسات الأكاديمية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-103 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا، من خلال تسريع وتيرة تنفيذِ الدول الأعضاء لالتزاماتها العالمية والإقليمية المتصلة بنوع الجنس وإبلاغِها عنها، ومن خلال تعزيز تنفيذها للسياسات والبرامج الرامية إلى تمكين النساء والفتيات، وهو ما سيثبت تحقُّقه من خلال قيام خمسة بلدان بتقييم تكلفة تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة وبوضع أطر وطنية مُحكمَة تتضمن استراتيجيات مراعية للمنظور الجنساني مع تخصيص موارد مناسبة.

الجدول 18-15

مقياس الأداء

2017	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*
لا ينطبق	إعداد تقرير توليفي إقليمي عن الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية يحدد الثغرات في مختلف الكتل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في 12 بلداً	إعداد تقرير توليفي إقليمي عن الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية وعن استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 سنة على اعتماده، يرد فيه تحديد الأولويات والتحديات بالاستناد إلى 15 تحليلا قطريا و 50 تقريرا وطنيا على التوالي	إنجاز تقدير التكاليف لأحد البلدان الرائدة من أجل دعم توسيع نطاق نموذج تقدير التكاليف بحيث يشمل قطاعات أخرى من الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة	إنجاز تقدير التكاليف لخمسة بلدان لكي يُسترشَد به في الاستثمارات وتخصيص الموارد

الولايات التشريعية

18-104 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

167/59 القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك الجرائم المحددة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

248/59 الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية

187/65 تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة

189/65 اليوم الدولي للأرامل

190/65 الاتجار بالنساء والفتيات

130/66 المرأة والمشاركة في الحياة السياسية

130/70 العنف الموجه ضد العاملات المهاجرات

131/70 اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

133/70 متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

176/70 التصدّي لجرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني

148/72 تحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية

154/72 الطفلة

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

12/1998 الاستنتاجات التي اعتمدتها لجنة وضع المرأة بشأن مجالات الاهتمام الأساسية المحددة في منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

44/2003 الاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة بشأن مساهمة المرأة في وسائط الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتمكينها من الوصول إليها وتأثير هذه الوسائط والتكنولوجيات واستخدامها كأداة للنهوض بالمرأة وتمكينها من أداء دورها

4/2004 استعراض استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها 2/1997 بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة

13/2009 مستقبل عمل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

5/2011 دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

9/2017 تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها

قرارات مجلس الأمن

1325 (2000)

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

915 (د-47) المبادرة الجديدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق القارة

المنجزات المستهدفة

18-105 يعرض الجدول 18-16 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-16

البرنامج الفرعي 6: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2019*	*الفعلي لعام 2019*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**1**	**2**	–	**2**
1 - تقرير مقدم إلى دورة اللجنة المعنية بالشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية عن أعمال البرنامج الفرعي	1	1	–	1
2 - ورقة مسائل بشأن الموضوع المتصل بالشؤون الجنسانية للجنة المعنية بالسياسة الاجتماعية	–	1	–	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**4**	**4**	–	**1**
3 - الدورة التي تعقد كل سنتين للجنة المعنية بالشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية	4	4	–	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**7**	**5**	**4**	**2**
4 - مشروع بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الخطط والسياسات والبرامج الوطنية في البلدان التي تطلب الحصول على خدمات استشارية تقنية مع التركيز على التمكين الاقتصادي للمرأة	3	1	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
5 - مشروع بشأن دور المرأة في مرحلة ما بعد النزاع وفي بناء السلام لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على كفالة مشاركة المرأة على قدم المساواة في صنع القرار	–	–	1	–
6 - مشروع بشأن العائد الديمغرافي ذي البعد الجنساني لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على تسخير العائد الديمغرافي وتحقيق المساواة بين الجنسين	1	1	1	1
7 - مشروع بشأن إدارة صندوق إعداد القيادات النسائية الأفريقية لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال زيادة مديرات الصناديق الأفريقيات	1	1	1	–
8 - مشروع بشأن دعم عملية استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 عاما من أجل تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الإبلاغ عن التزاماتها الدولية ذات الصلة	1	1	–	–
9 - مشروع بشأن الشؤون الجنسانية والتعدين الحرفي الضيق النطاق: ربط البحوث بإدارة القطاع الاستخراجي، لتعزيز قدرة واضعي السياسات على مراعاة احتياجات المرأة في مجال التعدين الحرفي الضيق النطاق، وبناء قدرة منظمات المجتمع المدني المحلية على الدعوة إلى هذه العملية ورصدها	1	1	–	–
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**4**	**4**	**13**	**10**
10 - حلقة عمل بشأن التقرير عن المرأة الأفريقية موضوعها "التمويل الرقمي- مسار نحو تمكين المرأة اقتصاديا" لنشر النتائج وتعميم مراعاة توصيات السياسة العامة في خطط العمل الخاصة بوزارات تنفيذية مختارة	1	1	1	4
11 - حلقة عمل بشأن التقرير عن ريادة المرأة للأعمال لنشر النتائج وتعميم مراعاة توصيات السياسة العامة في خطط العمل الخاصة بوزارات تنفيذية مختارة	1	1	5	2
12 - التدريب بشأن الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية من أجل دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى معالجة مجالات العمل ذات الأولوية في إجراءات السياسة العامة	2	2	5	2
13 - حلقة دراسية عن دور المرأة في جهود ما بعد النزاع وبناء السلام، لبناء قدرات الدول الأعضاء المستهدفة على تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار	–	–	2	–
14 - حلقة عمل بشأن التقرير عن ريادة المرأة الأفريقية لنشر النتائج وتعميم مراعاة توصيات السياسة العامة في خطط العمل الخاصة بوزارات تنفيذية مختارة	–	–		2
المنشورات (عدد المنشورات)	**2**	**2**	**1**	**2**
15 - التقرير عن المرأة الأفريقية المقدّم استنادا إلى مبادرة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على صعيد القارة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات القطاعية لوزارات تنفيذية مختارة	1	1	–	1
16 - التقرير عن ريادة المرأة للأعمال الذي تناول موضوع دراسة الصلة بين التعليم وريادة الأعمال المنتجة بهدف تعزيز قدرة الدول الأعضاء على زيادة إنتاجية رائدات الأعمال	1	1	1	–
17 - التقرير عن اضطلاع المرأة الأفريقية بأدوار قيادية بهدف تقييم وضع المرأة في المناصب القيادية	–	–	–	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**4**	**4**	**4**	**3**
18 - دليل تشغيلي بشأن إدماج العائدين الجنساني والديمغرافي في التخطيط الوطني، لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على تسخير العائد الديمغرافي من خلال تحقيق المساواة بين الجنسين	–	–	1	–
19 - مذكرة تقنية بشأن دليل العائدين الجنساني والديمغرافي لتعزيز القدرة التقنية للبلدان المستهدفة في جهودها الرامية إلى رصد التقدم المحرز وتحديد المجالات ذات الأولوية	–	–	1	–
20 - صحيفة وقائع بعنوان "المرأة في السياسة في أفريقيا 2019" لزيادة الوعي في وسائط الإعلام وفي أوساط منظمات المجتمع المدني والدول الأعضاء بحصة تمثيل الإناث في البرلمانات وفي المناصب الوزارية في أفريقيا	–	–	1	–
21 - موجز سياساتي بشأن ريادة المرأة للأعمال في أفريقيا لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على استحداث استراتيجيات مبتكرة لتعزيز إنتاجية رائدات الأعمال	–	–	1	–

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
22 - مذكرات تقنية عن الدليل الأفريقي للجنسانية والدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية لدعم البلدان الأفريقية في قياس الفجوة بين وضع الرجال والنساء الأفارقة وتقييم التقدم الذي أحرزته الحكومات في تنفيذ السياسات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات	1	1	–	1
23 - بحوث سياساتية بشأن المسائل الجنسانية وتغير المناخ في أفريقيا لتعميق فهم الدول الأعضاء للصلة بين الشؤون الجنسانية والقابلية للتضرر وتغير المناخ حتى يتسنى لها القيام بتدخلات سياساتية فعالة	1	1	–	1
24 - بحوث سياساتية بشأن المسائل الجنسانية والصناعة الاستخراجية في أفريقيا لربط البحوث بإدارة قطاع التعدين الحرفي الضيق النطاق	1	1	–	1
25 - الوثيقة الختامية للمؤتمر الإقليمي الأفريقي العاشر المعني باستعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 عاما من أجل إجراء استعراض كل خمس سنوات لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في أفريقيا	1	1	–	–

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المساعي الحميدة: تنظيم اجتماعات في عام 2020 لإجراء مشاورات ومفاوضات على المستوى الوزاري بشأن منهاج عمل بيجين.

التشاور والمشورة والدعوة: تنظيم مناسبة خاصة بمناسبة اليوم الدولي للمرأة (عام 2020)، وحملة 16 يوما من النشاط، ودعم الاجتماع الوزاري التحضيري للجنة وضع المرأة.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: تعهُّد وتوسيع قاعدة المعارف من أجل تبادل المعلومات والدعوة في مجالات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والحقوق الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية وحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة من أجل تعميق الحوار وخيارات السياسة العامة.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: إصدار نشرات صحفية على الموقع الشبكي للبرنامج الفرعي بعد كل مناسبة يجري استضافتها وتنظيمها، واستخدام حسابات البرنامج الفرعي على وسائل التواصل الاجتماعي بنشاط.

البرنامج الفرعي 7
الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

العنصر 1
الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا

الهدف

18-106 الهدف الذي يسهم هذا العنصر في تحقيقه هو تعزيز بيئة إيجاد فرص العمل في شمال أفريقيا من خلال تعزيز التنويع الاقتصادي والتكامل الإقليمي ومن خلال تحسين الاعتراف بمؤهلات ومهارات العمال المهاجرين.

الاستراتيجية

18-107 للمساهمة في تعزيز التنويع الاقتصادي، سيطوّر العنصر نموذج الاقتصاد القياسي الكلي باستخدام بيانات الاقتصاد الكلي المتاحة، ونشر النموذج، وإجراء عمليات محاكاة، وذلك بالتعاون مع وزارات المالية والتخطيط والمصارف المركزية في البلدان الشريكة. وسيقدم العنصر أيضا المساعدة التقنية من خلال إقامة شراكات مع المعاهد الإحصائية، من أجل تعزيز قدرة البلدان على تحليل البيانات ووضع النماذج وتحديد أوجه الخلل بصورة كمية وتحديد التغييرات التي يتعين إدخالها على السياسة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري العنصر بحوثا عن العمالة تتناول مسألة عمالة الشباب من خلال المشاريع المعروفة بـ "صناعات بلا مداخن"، بالتعاون مع مؤسسة بروكينغز، وسيعقد حلقات عمل إقليمية عن أفضل الممارسات في مجال إيجاد فرص العمل

في أفريقيا، بالتعاون مع منتدى التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على التخفيف من حدة تأثير مرض كوفيد-19 على العمالة كما سيساعدها على تحقيق الأهداف 4 (الغايتان 4-4 و 4-5) و 8 (الغايتان 8-2 و 8-3) و 9 (الغايتان 9-2 و 9-5) من أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى اعتماد الدول الأعضاء لسياسات اقتصاد كلي قائمة على الأدلة ومحفّزة للعمالة؛ وإعادة توجيه تخصيص الموارد نحو القطاعات التي تنطوي على إمكانات اقتصادية أكبر من حيث الإنتاجية والقدرة التنافسية والعمالة؛ وكذلك تيسير حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل وتحفيز إيجاد فرص العمل. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال قيام ثلاثة بلدان في شمال أفريقيا (الجزائر، ومصر، وموريتانيا) باستحداث أدوات لنمذجة الاقتصاد الكلي بدعم من اللجنة. وقد أُحرز تقدم أيضا في تونس، التي أجرت فيها وزارة التجارة تحليلا لأثر انضمام البلد إلى السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

18-108 وللمساهمة في تعزيز التكامل الإقليمي، سيواصل العنصر تحليل المعوقات والعقبات التي تعترض القطاعات التي يمكن فيها بناء سلاسل قيمة في شمال أفريقيا. وسيقدم خدمات استشارية ويعقد مشاورات دون إقليمية لدعم الدول الأعضاء في بناء قدراتها ووضع استراتيجياتها الوطنية لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بالشراكة مع وزارات التجارة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وسيسهم هذا العمل في التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء نحو تحقيق الهدف 17 (الغايات 17-6 و 17-11 و 17-14) من أهداف التنمية المستدامة. ويُتوقع أن يؤدي، إضافة إلى ذلك، إلى تمكين الدول الأعضاء من وضع سياسات ملائمة تعزز التكامل الإقليمي وتحسّن الإنتاجية وتؤدي إلى إيجاد فرص عمل جديدة. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال تصديق مصر وموريشيوس على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وعلى بروتوكولاته الثلاثة. وقد أُحرز تقدم أيضا في تقييم سلاسل القيمة الإقليمية القائمة في شمال أفريقيا وإمكانات النمو التي تنطوي عليها، وذلك في 10 قطاعات (هي صناعة السيارات؛ والمنسوجات والملابس؛ والفوسفات؛ والنفط والغاز؛ والطاقة المتجددة؛ والفواكه، والخضروات والمنتجات المشتقة منها؛ والزيوت العطرية والمنتجات المشتقة منها؛ وصيد الأسماك؛ والحبوب والسكر). ويُسترشد بعمل تحليلي في الجهود الرامية إلى تمركز الدول الأعضاء بصورة استراتيجية وقطاعية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، في شمال أفريقيا وفي بقية القارة.

18-109 وللمساهمة في تحسين الاعتراف بمؤهلات ومهارات العمال المهاجرين، سيعمل العنصر في خمسة بلدان أفريقية (جنوب أفريقيا، والسنغال، وكوت ديفوار، ومالي، والمغرب) على تعزيز القدرات على جمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بالهجرة، وسيعمل على تعزيز الاعتراف بمهارات ومؤهلات العمال الأفارقة، وذلك بغية الحد من التأثير السلبي لمرض كوفيد-19 على التحويلات المالية وبغية تنفيذ الغايات المتصلة بالهجرة من أهداف التنمية المستدامة ومن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على تحقيق الغايات 8-8 و 10-7 و 10-جيم و 16-2 و 17-18 من أهداف التنمية المستدامة. وسيركز العنصر على تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وسيُنفَّذ ذلك بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومن المتوقع أن يؤدي إلى تحسين توافر إحصاءات الهجرة واستخدامها، وزيادة الاعتراف بالمهارات في جميع أنحاء القارة من خلال بدء العمل بالإطار الأفريقي القاري للمؤهلات. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال العمل الذي جرى الاضطلاع به خلال المشاورات الإقليمية في أفريقيا بشأن الاتفاق العالمي، بقيادة اللجنة، وذلك من خلال تعزيز القدرات الوطنية على "جمع بيانات دقيقة ومصنفة واستخدامها كأساس للسياسات القائمة على الأدلة" (الهدف 1 من الاتفاق العالمي) وعلى "تيسير الاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات والكفاءات" (الهدف 18 من الاتفاق العالمي).

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

18-110 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، وهي تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية وفي المجموعات الاقتصادية الإقليمية على تنفيذ الأولويات الإنمائية دون الإقليمية تمشيا مع أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063، مع إيلاء الاعتبار الواجب للشباب والمنظورات الجنسانية، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقَّحة الناجمة عن القرارات والمقرَّرات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام 2018، كما يتضح من شروع جميع بلدان شمال أفريقيا السبعة في عملية اعتماد أو تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وذلك باستخدام دعم اللجنة وأدواتها ومنهجياتها وخدماتها الاستشارية المتعلقة بالعمل المعياري والتوجه السياساتي.

الأداء البرنامجي في عام 2019: تنفيذ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة

18-111 خلال الفترة 2018-2019، عمل العنصر على تحسين جمع البيانات وتحليلها والإبلاغ عنها في أفريقيا، ولا سيما فيما يتعلق بنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في مجال الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك.

18-112 وأطلقت اللجنة في عام 2018 المشروع الأفريقي المشترك المتعلق بتنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة الذي وضعته الأوساط الإحصائية الدولية، وكان الإطلاق بهدف المضي قدما في تنفيذ الإطار الإحصائي المعزز لعام 2012 الذي يتألف من مجموعة من الجداول والحسابات التي تلبي إلى حد كبير هذه الحاجة، وذلك من أجل تحسين جمع البيانات وتحليلها والإبلاغ عنها في أفريقيا. وخلال المرحلتين الأولى والثانية من المشروع، قدمت اللجنة إلى البلدان الأفريقية مساعدة تقنية تمثلت في تدريب إلكتروني وفي التدريب وجها لوجه في جنوب أفريقيا على نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة لعام 2012، مع التركيز في ذلك على القطاعين المستهدفين وهما الغابات والطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، عمل العنصر على تحسين ومواءمة المفهوم والتعاريف والمنهجيات والأدوات والممارسات والمعايير المتعلقة بجمع وتحليل البيانات الاقتصادية والبيئية، بالإضافة إلى تقديم الدعم لتنفيذ نظام عام 2012 في أفريقيا.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-113 ساهم هذا العمل في تعزيز تهيئة بيئة مواتية لإيجاد فرص العمل في شمال أفريقيا، كما يتضح من اعتماد حكومة المغرب للإطار المركزي المتكامل لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة لعام 2012، بغرض تنفيذه. ويتضح هذا الاعتماد من استخدام المغرب لمنهجية الإطار المشترك لعام 2012 لإعداد جدول عرض واستخدام مادي ونقدي أكثر دقة فيما يتعلق بتقديرات قطاع الحراجة، بالإضافة إلى قيامه بتحسين جمع البيانات في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والحرجية وفي القطاع غير الرسمي.

الجدول 18-17

مقياس الأداء

2015	*2016*	*2017*	*2018*	*2019*
لا ينطبق	لا ينطبق	بناء البلدان الأفريقية لقدراتها في مجال الإطار المركزي لنظام المحاسبة	تَعهُّد حكومة المغرب باعتماد الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة لعام	اعتماد حكومة المغرب للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية

2015	2016	2017	2018	2019
		البيئية والاقتصادية المتكاملة لعام 2012	2012، ومواصلة تقديم الدعم لبلدان شمال أفريقيا	المتكاملة لعام 2012 بغرض تنفيذه

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى إيجاد فرص العمل (نتيجة مرحّلة من عام 2020)

18-114 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بإيجاد فرص العمل، وفقا لولايته، وسيساعد البلدان في تحديد الثغرات وتنفيذ الحلول التي تعزز فرص العمل، وهو ما يُتوقّع إثبات تحقّقه عن طريق مقياس الأداء لعام 2021 الوارد أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الشكل العاشر من الباب 18

مقياس الأداء: العدد التراكمي لواضعي السياسات المدرَّبين على تقييم الثغرات بشكل أفضل في السياسات العامة وعلى وضع السياسات الملائمة وتنفيذها للحد من البطالة

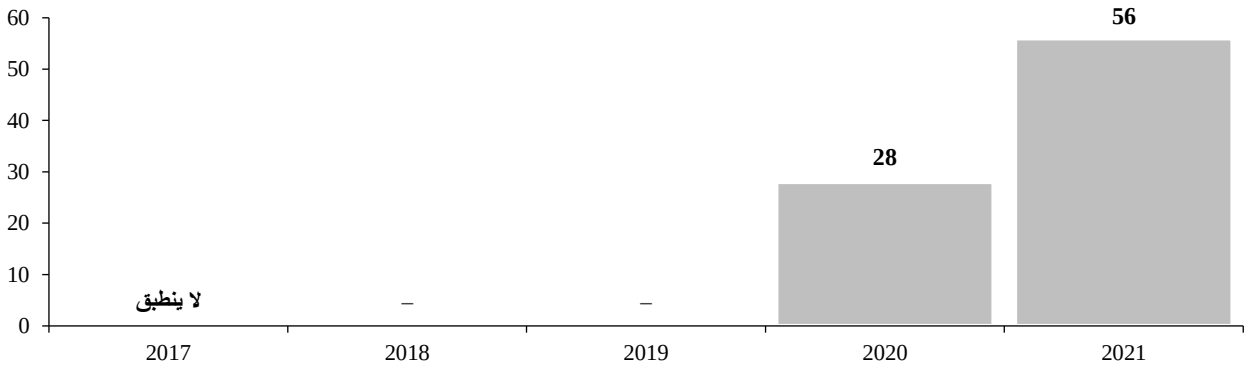

النتيجة 2: اعتماد بلدان شمال أفريقيا لأفضل الممارسات في مجال إيجاد فرص العمل (نتيجة جديدة)

18-115 ما فتئ العنصر يعمل في شمال أفريقيا على دعم الحكومات في جهودها الرامية إلى تحقيق خطة عام 2030 وخطة عام 2063. ومنذ كانون الثاني/يناير 2019، تحول تركيز هذا العمل لينصبّ على العمالة والمهارات من أجل التنمية المستدامة، باعتباره أحد مجالات تخصصه، وذلك لأن شمال أفريقيا تسجل منذ عقود عديدة أحد أدنى معدلات المشاركة في سوق العمل في العالم. والهدف من ذلك هو دعم بلدان شمال أفريقيا في اتخاذ إجراءات بشأن مناخ الأعمال وتوازن الاقتصاد الكلي، وتنويع الاقتصاد، وتعزيز القدرة التنافسية، وفي نهاية المطاف، تعزيز رأس مالها البشري. وما فتئ العنصر يعمل على بناء توافق في الآراء في أوساط الدول الأعضاء بشأن اعتماد التدابير المناسبة لتعزيز إيجاد فرص العمل في شمال أفريقيا. وسيركز المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في عمله خلال عام 2021 على أفضل الممارسات المتبعة في العديد من البلدان الأفريقية في مجال إيجاد فرص العمل، على سبيل المثال مؤسسة محمد الخامس للتضامن في المغرب التي قامت، عن طريق مركزها التدريبي، بتعزيز قابلية الشباب للتوظيف، من خلال تنظيم طائفة من ورش العمل في مجالات من قبيل التركيبات الكهربائية، والنجارة، ولحام الألومنيوم، والسباكة، والطلاء، وتركيب الزجاج، وتصفيح الواجهات، وكذلك من خلال توفير مختبر للهندسة المدنية.

التحدي الداخلي والاستجابة

18-116 تمثَّل التحدي الذي واجهه البرنامج الفرعي في وضع تدابير مناسبة لتعزيز إيجاد فرص العمل في منطقة شمال أفريقيا على نحو يلبي احتياجات كل بلد. فالخبرات في مجال إيجاد فرص عمل جديدة وما يرتبط بها من تحديات تختلف من بلد إلى آخر، وهو ما يقلّل من فعالية اعتماد نهج واحد. واستجابة لذلك، سيفصّل العنصر عمله في هذا المجال وفقا لاحتياجات كل بلد وسيعمل على بناء شراكات استراتيجية مع المؤسسات الإقليمية والوطنية التي تسعى إلى تحقيق نفس الأهداف.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-117 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز تهيئة بيئة مواتية لإيجاد فرص العمل في شمال أفريقيا من خلال تعزيز التنويع الاقتصادي، وهو ما سيثبت تحقُّقه من خلال نجاح بلد واحد على الأقل في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية في تخفيض معدل البطالة فيه من خلال تنفيذ برنامج واحد لإيجاد فرص العمل.

الجدول 18-18

مقياس الأداء

2017	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*
لا ينطبق	لا ينطبق	تزايد اهتمام بلدان شمال أفريقيا بإيجاد فرص العمل من أجل التنمية المستدامة ومشاركتها في الحوار الإقليمي	مشاركة بلدان شمال أفريقيا في وضع سياسات ملائمة للحد من البطالة وللحد من آثار مرض كوفيد-19 لا سيما على إيجاد فرص العمل	نجاح بلد واحد على الأقل في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية في تخفيض معدل البطالة فيه من خلال تنفيذ برنامج واحد لإيجاد فرص العمل

الولايات التشريعية

18-118 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى العنصر.

قرارات الجمعية العامة

دإ-2/21 الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

234/61 تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

3/69 الأولويات والرؤية الواردة في خطة عام 2063، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

195/73 الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

671 ألف (د-25) إنشاء لجنة اقتصادية لأفريقيا

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

928 (د-48) تنفيذ خطة عام 2063: التخطيط والتعبئة والتمويل من أجل التنمية

935 (د-47) أقل البلدان نمواً في أفريقيا

874 (د-42) تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة

المنجزات المستهدفة

18-119 يعرض الجدول 18-19 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-19

البرنامج الفرعي 7، العنصر 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2019*	*الفعلي لعام 2019*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**4**	**4**	**4**	**4**
1 - تقرير إلى لجنة الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا	1	1	1	1
2 - موجز دون إقليمي عن التطورات الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء	1	1	1	1
3 - الخطط الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة الأخرى في الدول الأعضاء	1	1	1	1
4 - التقرير السنوي عن أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**11**	**11**	**11**	**11**
5 - دورة لجنة الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا	11	11	11	11
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون التقني (عدد المشاريع)	**1**	**1**	**1**	**2**
6 - مشروع تنفيذ خطة العمل المغاربية لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية	1	1	–	–
7 - تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء من أجل تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية	–	–	–	1
8 - مشروع بشأن العمالة لبناء قدرات كبار واضعي السياسات في بلدان شمال أفريقيا في مجال صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات، من أجل تعزيز عمالة الشباب والنساء	–	–	1	–
9 - إنشاء قاعدة بيانات عن الهجرة في دول أعضاء مختارة	–	–	–	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**8**	**8**	**12**	**4**
10 - المنتدى الإنمائي لشمال أفريقيا (العمالة)	2	2	–	2
11 - ندوة دولية عن التنمية الاقتصادية في شمال أفريقيا	4	4	4	–
12 - تدريب واضعي السياسات على سياسات الاقتصاد الكلي المحفّزة للعمالة	–	–	8	–
13 - منتدى بشأن العمالة	2	2	–	2
المنشورات (عدد المنشورات)	**4**	**2**	**1**	**1**
14 - منشور عن تسخير السياسة المالية لأغراض تمويل التنمية المستدامة في شمال أفريقيا	1	1	–	–
15 - منشور عن أدوات تقييم إحصاءات العمالة	1	–	–	–
16 - منشور عن تيسير التجارة	1	1	–	–
17 - منشور عن إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ	1	–	–	–

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
18 - منشور عن العمالة	–	–	1	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**2**	**3**	**3**	**3**
19 - وثيقة سياسة لدعم صانعي القرار في مجال العمالة	–	1	1	–
20 - وثيقة سياسة لدعم صانعي القرار في مجال نوعية المؤسسات والتحول الهيكلي	1	1	–	1
21 - وثيقة سياسة لدعم صانعي القرارات في مجال إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ	–	–	1	–
22 - وثيقة سياسة بشأن تمويل القطاع الخاص	1	1	–	–
23 - وثيقة سياسة لدعم صانعي القرارات في مجال تحسين دور القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	–	–	1	–
24 - وثيقة سياسة بشأن الهجرة	–	–	–	1
25 - وثيقة سياسة بشأن تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية	–	–	–	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المشاورات والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء لوضع نماذج وطنية للاقتصاد الكلي؛ وتقديم الخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء لكي تضع استراتيجياتها الوطنية بشأن تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء لإنتاج مجموعات بيانات عن الهجرة؛ وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء بشأن تنفيذ خطة عام 2030؛ وتقديم الخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء بشأن زيادة الإنتاجية من خلال تحسين تخصيص الموارد داخل الاقتصاد؛ وتقديم الخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء بشأن تمويل القطاع الخاص لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: تعهد المواقع الشبكية لإدارة المعارف، والمنصات، وإدارة العلاقة مع العملاء، والمكتبة، وجماعات الممارسين وما يتصل بها من محتوى، ونشر المنشورات إلكترونيا على نطاق واسع في جماعات الممارسين.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: النشرات الصحفية، والرسائل الإخبارية، والإحاطات الإعلامية، ووسائل التواصل الاجتماعي، وغيرها من مواد الاتصال.

العنصر 2
الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا

الهدف

18-120 الهدف الذي يسهم هذا العنصر في تحقيقه، هو النهوض بالتنمية الشاملة للجميع في غرب أفريقيا من خلال تعزيز قدرة البلدان على إدماج التحديات المتعلقة بالديناميات الديمغرافية في السياسات وعمليات التخطيط وتحقيق التكامل الإقليمي.

الاستراتيجية

18-121 للمساهمة في تعزيز قدرة بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على إدماج الديناميات الديمغرافية في سياساتها وعمليات التخطيط التي تقوم بها، سيعزز العنصر التعاون داخل الدول الأعضاء والكيانات الإقليمية ومراكز الفكر والجهات الشريكة الأخرى في عملية الديناميات الديمغرافية لأغراض التنمية من خلال إجراء دراسات إقليمية ودراسات خاصة ببلدان محددة، وعقد حوارات بشأن السياسات، والاستجابة لطلبات بناء القدرات الرامية إلى تسخير الفرص التي تتيحها العائدات الديمغرافية. وسيواصل العنصر الاستفادة من الميزة النسبية للجنة لإجراء التحليلات والبحوث المتعلقة بالمسائل الديمغرافية (البرنامج الفرعي 9) إضافة إلى خبرتها في مجال الاقتصاد الكلي (البرنامج الفرعي 1). وسيوفر هذا العنصر المعارف والأدوات والسياسات اللازمة لإزالة العقبات التي تحول دون التعجيل بالتحول الديمغرافي الذي تواجهه الدول الأعضاء فيه وما يتصل بذلك من آثار في التنمية المستدامة تشمل طائفة واسعة من المسائل، وهي: ديناميات الأسرة، والهجرة والمهاجرون، والصحة والوفيات، والشيخوخة وظروف العيش،

والديمغرافيا التاريخية، والتسجيل المدني، والشؤون الجنسانية، وتمكين الشباب، والسلام والأمن، وغيرها. وسيعمل العنصر أيضا بالشراكة مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لكفالة ترجمة توصيات البحوث إلى سياسات إقليمية. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف 4 و 8 و 10 و 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى دمج الديناميات الديمغرافية في أطر السياسات العامة للبلدان، بما في ذلك تحقيق تكامل اقتصادي ونقدي أوثق على المستوى الإقليمي من خلال صياغة رؤية جديدة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لما بعد عام 2020 تتواءم مع أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال وضع نموذج لسكان منطقة الساحل باستخدام نموذج ديناميات النظم المجمعة لمنطقة الساحل.

18-122 وللمساهمة في تحقيق التكامل الإقليمي في غرب أفريقيا، سيواصل العنصر، في ضوء الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 أيضا، تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والمنظمات الحكومية الدولية والدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ السياسات دون الإقليمية التي تتماشى مع الأولويات دون الإقليمية. وستشكل الحوارات بشأن بالسياسات أيضا منصة لنشر الدراسات واستكشاف الفرص المتاحة للدعوة وتبادل أفضل الممارسات والخبرات بين البلدان. وسيواصل العنصر العمل بالشراكة مع مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية في غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومنطقة الساحل، وهيئة التنمية المتكاملة لمنطقة لبتاكو – غورما، ومنبر التنسيق الوزاري لترجمة نتائج دراساته الرئيسية إلى إجراءات، وفي الوقت نفسه أداء دور مؤسسة معرفية لاتخاذ إجراءات عابرة للحدود من أجل دعم الصلة بين السلام والأمن والتنمية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى اتباع نهج أكثر تنسيقا في إجراءات الأمم المتحدة على الصعيد دون الإقليمي وإلى التأثير بشكل أكبر في السكان. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال اعتماد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إطار السياسة النقدية ونموذج البنك المركزي. وأُحرز تقدم أيضا في تنفيذ آلية التمويل الذاتي للدول الأعضاء (بوركينا فاسو ومالي والنيجر) التابعة لهيئة التنمية المتكاملة لمنطقة لبتاكو – غورما.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

18-123 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، وهي تعزيز قدرات الدول الأعضاء في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا على تنفيذ الأولويات الإنمائية دون الإقليمية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام بشأن التقديرات المنقَّحة الناشئة عن القرارات والمقرَّرات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام 2018، كما يتضح من اتخاذ مبادرتين على المستوى دون الإقليمي (مقارنة بالغاية المتمثلة في اتخاذ مبادرتين) صممتهما أو نفذتهما الدول الأعضاء والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والمنظمات دون الإقليمية والحكومية الدولية الأخرى، بمساعدة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من أجل تعزيز التعاون والتكامل على الصعيد دون الإقليمي، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية. وتشمل هاتان المبادرتان اعتماد رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خريطة الطريق المستكملة لاعتماد العملة الموحدة ونموذج البنك المركزي الجديد، إلى جانب إطار السياسة النقدية.

الأداء البرنامجي في عام 2019: الخطوات الأساسية المتخذة لإطلاق العملة الموحدة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

18-124 في عام 2018، طلبت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تقييم تنفيذ خريطة الطريق لاعتماد عملة موحدة بحلول عام 2020. ولم يحرز سوى تقدم محدود منذ اعتماد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام 1987 برنامجَ التعاون النقدي للجماعة الذي يهدف إلى قيادة المنطقة دون

الإقليمية نحو اعتماد عملة موحدة بحلول موعد محدد. وقد أرجئ هذا الموعد مرارا، بعد أن حُدِّد الموعد الأول في عام 1994. ونفذ العنصر 27 مشروعا على الصعيدين القطري والإقليمي في عام 2019، بما في ذلك الدعوة وبناء توافق الآراء وتقديم المساعدة التقنية للنهوض بخطة العملة الموحدة في بلدان غرب أفريقيا الخمسة عشر في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وزيادة الأنشطة ذات الصلة في البلدان موضع التركيز. وقد حُدِّد الموعد المقرر الحالي، وهو عام 2020، في عام 1995 إلى جانب خريطة طريق التي قيّمها العنصر. وعقب ذلك التقييم، أرشد العنصر اعتراف اللجنة والدول الأعضاء فيها بضرورة النهوض بالتقدم واقترح خيارات لاستخدامها في تحديث خريطة الطريق.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-125 أسهم هذا العمل في تحقيق التكامل الإقليمي، كما يثبت تحققه من خلال اعتماد الإطار النقدي الإقليمي، واعتماد نموذج البنك المركزي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واعتماد تسمية "إيكو" للعملة الموحدة. وشكّل اعتماد إطار السياسة النقدية خطوة هامة نحو تنسيق السياسة النقدية بعد إطلاق العملة. واتفقت الدول الأعضاء على أن تستند سياستها النقدية في المستقبل إلى نظام مرن للصرف إلى جانب سياسة تستهدف التضخم. ويشكل اعتماد نموذج البنك المركزي خطوة رئيسية في تيسير إجراء مزيد من المناقشات المتصلة بالإصلاحات الأخرى اللازمة للانتقال إلى الإطلاق النهائي للعملة الموحدة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. واتُّفِق كذلك بين الدول الأعضاء على أن يعقب هذا الاعتماد إنشاء البنك المركزي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بصورة رسمية، وسيركز البنك عمله في البداية على التكامل التجاري والمالي؛ وإعداد نظام مدفوعات إقليمي؛ وتشجيع استخدام العملات الوطنية لتيسير التجارة عبر الحدود والمدفوعات والمعاملات المالية؛ ومواءمة القوانين والأنظمة المصرفية؛ وتكامل أسواق رأس المال.

الجدول 18-20

مقياس الأداء

2015	*2016*	*2017*	*2018*	*2019*
اتفاق البلدان على اعتماد خريطة طريق جديدة للعملة الموحدة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تدمج جميع الأبعاد الرئيسية للتكامل الإقليمي	اتفاق البلدان على إدراج أحكام تسمح للمجتمع المدني باستعراض الاتفاق في المستقبل	تأكيد البلدان للموعد النهائي لإطلاق العملة الموحدة في عام 2020 واعتماد نهج تدريجي	تنقيح واعتماد خريطة الطريق المستكملة للعملة الموحدة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	اعتماد إطار السياسة النقدية ونموذج البنك المركزي وتسمية "إيكو" للعملة الموحدة

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: إحداث قطيعة تامة مع الاتجاهات الديمغرافية في غرب أفريقيا (نتيجة مرحّلة من عام 2020)

18-126 سيواصل العنصر الاضطلاع بالعمل المتصل بالديناميات الديمغرافية، تماشيا مع ولايته، وسيساعد البلدان على تحسين إدماج الديناميات الديمغرافية في سياساتها الإنمائية، وهو ما يُتوقّع إثبات تحقّقه عن طريق مقياس الأداء لعام 2021 الوارد أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد

برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الشكل الحادي عشر من الباب 18

مقياس الأداء: عدد المسؤولين الوطنيين المدربين في مجال الديناميات الديمغرافية والعاملين على التأثير في عملية وضع السياسات العامة

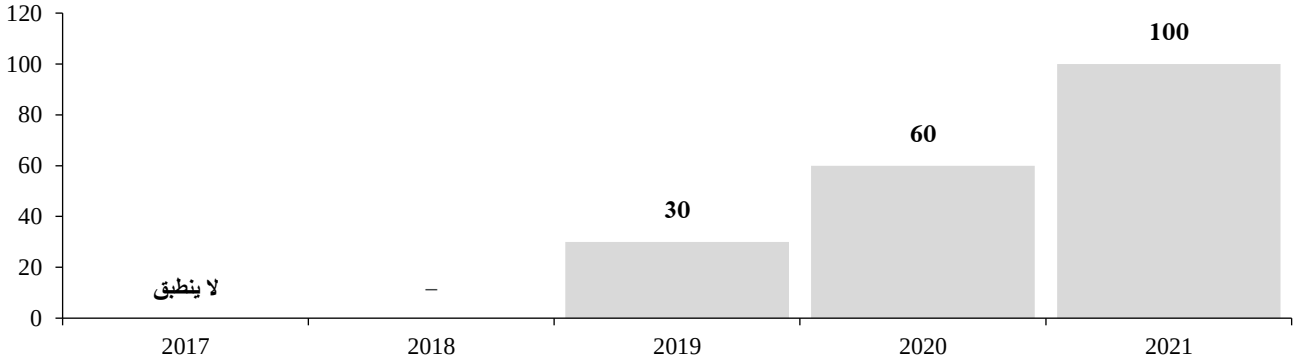

النتيجة 2: توحيد إنجازات عام 2020 وترجمة التوصيات إلى إجراءات (نتيجة جديدة)

18-127 يعمل العنصر على صياغة استراتيجيته الرامية إلى تقديم مساهمة معززة في التصدي للتحدي الذي تواجهه بلدان غرب أفريقيا في الاستفادة من المنافع الديمقراطية، وتعزيز التكامل الإقليمي في غرب أفريقيا، وتوليد المعارف للاسترشاد بها في الأنشطة التي يضطلع بها أصحاب المصلحة الرئيسيون في منطقة الساحل.

18-128 ويشكل عام 2021 الوقت المناسب للتحول من التوجيه الاستراتيجي إلى التنفيذ على الصعيدين الإقليمي والقطري. ولذلك سيركز العنصر جهوده على تنفيذ التوصيات والاستراتيجيات المتعلقة بالسياسات. وسيشكل توليد المعارف وترجمتها إلى إجراءات بعد إقامة حوار استراتيجي بشأن السياسات، وتقديم المساعدة التقنية، وبناء توافق الآراء، وتقديم الخدمات الاستشارية الوسيلة الرئيسية المتاحة للعنصر لاتخاذ إجراءات من أجل تحقيق هذه الغاية. وستُنَفذ أيضا القرارات الرئيسية الصادرة عن الهيئات النظامية لغرب أفريقيا في عام 2021. وتشمل هذه القرارات القرار الذي اتخذه رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بهدف النهوض بالتكامل النقدي باعتباره متابعة لإنجازات عامي 2019 و 2020.

18-129 وفي سياق الشراكة الاستراتيجية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والدول الأعضاء الثلاث في هيئة التنمية المتكاملة لمنطقة لبتاكو – غورما، وهي بوركينا فاسو ومالي والنيجر، أصدر العنصر دراسة عملية المنحى استرشدت بها عملية إنشاء آلية للتمويل الذاتي داخل الهيئة. وسيواصل العنصر العمل مع الهيئة في عام 2021 لكفالة تنفيذ الآلية الموصى بها، مما سيؤدي إلى إنشاء منظمة عبر وطنية أفضل وأكثر استقلالا قادرة على تنفيذ أنشطتها الإنمائية باستخدام مواردها الخاصة.

18-130 وسيستمر العمل أيضا من أجل إعداد موجزات قطرية لعام 2021 بشأن البلدان موضع التركيز، إضافة إلى موجز دون إقليمي، باعتباره مساهمة رئيسية في فهم تحديات التحول الهيكلي في غرب أفريقيا. وسيتخذ العنصر خطوات، وفقا لخطة العمل المقررة، لبناء نموذج إقليمي وقطري محدد يساعد على توفير مقاييس بشأن مدى جودة تصميم البلدان وتنفيذ سياسات تتماشى مع جهودها الرامية إلى التصدي للتحديات الديمغرافية. وسيعزز هذا العنصر، من خلال المنتجات المعرفية وحلقات العمل وغيرها من تدابير التدريب، قدرة الخبراء من البلدان الخمسة عشر في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الإقليمية على استخدام نماذج العائد الديمغرافي لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق العائدات الديمغرافية والتنمية المستدامة في شراكة وثيقة مع منظومة الأمم المتحدة والجامعات وشبكات البحوث.

التحدي الداخلي والاستجابة

18-131 تمثل التحدي الذي واجهه هذا العنصر في تكييف مجموعات الأدوات مع الاحتياجات المحددة لمختلف بلدان المنطقة دون الإقليمية، وبذلك تقديم دعم أفضل إلى الدول الأعضاء فيها للاستفادة من مجموعة الأدوات التي وُضِعت لمساعدة البلدان في تخطيط ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وإضافة إلى ذلك، واجه العنصر تحديات في توفير إمكانية الوصول بصورة متسقة ومنهجية إلى مجموعة واسعة من الخبراء القادرين على مساعدة بلدان المنطقة دون الإقليمية في مجالات مواضيعية مختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتمكن العنصر من تعبئة الدعم السياسي الكافي اللازم لترجمة التوصيات إلى إجراءات ملموسة. واستجابة لذلك، سيستفيد العنصر من القدرة الأوسع المتاحة في البرامج الفرعية الأخرى للجنة الاقتصادية لأفريقيا على تحسين مجموعة الأدوات وتكييفها مع الاحتياجات المحددة لمختلف البلدان في المنطقة دون الإقليمية، كيلا تُستَخدَم كأداة للتخطيط تفضي إلى تحسين فهم أوجه المفاضلة بين مختلف خيارات السياسة فحسب، بل أيضا كمنبر مفيد يخفف العبء وبذلك ييسر رصد التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063 والإبلاغ عنه. وسيكثف العنصر أيضا، من خلال وظيفته المتمثلة في عقد الاجتماعات، تعاونه مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك شبكة مراكز الفكر التي أنشئت مؤخرا والتي ستتيح الوصول بصورة متسقة ومنهجية إلى خبراء في طائفة أوسع من المجالات المواضيعية. وأخيرا، سيقوم العنصر، في شراكة وثيقة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بتعبئة الدعم السياسي الذي ييسر ترجمة التوصيات إلى إجراءات ملموسة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-132 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز قدرة البلدان على إدماج التحديات المتعلقة بالديناميات الديمغرافية في السياسات وعمليات التخطيط، وهو ما سيثبت تحقُّقه من خلال قيام بلدين على الأقل من بلدان غرب أفريقيا بتفعيل رؤية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لما بعد عام 2020، بما يشمل التركيز الخاص على التكامل الاقتصادي والنقدي على المستوى الإقليمي.

الجدول 18-21

مقياس الأداء

2017	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*
التوقيع على اتفاق تعاون مشترك بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في 2 حزيران/يونيه 2017 للتعجيل بالتكامل الإقليمي	تقييم التقدم المحرز في ضوء خريطة الطريق لعام 2014 المتعلقة بالعملة الموحدة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واقتراح سيناريوهات واعتماد خريطة طريق جديدة	تقييم رؤية الجماعة لعام 2020 وصياغة الرؤية لما بعد عام 2020، وإعطاء الأولوية للتعجيل بتنفيذ خطة تنمية القدرات للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	اعتماد وإطلاق رؤية الجماعة لما بعد عام 2020، بما في ذلك الإطلاق الرسمي لعملتها الموحدة	قيام ما لا يقل عن بلدين من بلدان غرب أفريقيا بتفعيل رؤية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لما بعد عام 2020، بما في ذلك التركيز بوجه خاص على التكامل الاقتصادي والنقدي على المستوى الإقليمي

الولايات التشريعية

18-133 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى العنصر.

قرارات الجمعية العامة

دإ-2/21	الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	313/69	خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)
234/61	تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا	195/73	الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

671 (د-25) ألف إنشاء لجنة اقتصادية لأفريقيا

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

748 (د-28)	السكان والأسرة والتنمية المستدامة	909 (د-46)	تحقيق العائد الديمغرافي في أفريقيا والاستفادة منه
830 (MFC 1 A)	إصلاح اللجان الإقليمية: العلاقات بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا	931 (د-48)	ثورة البيانات والتنمية الإحصائية

مقررات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

1/م أ-21 اعتماد اتفاق باريس

المنجزات المستهدفة

18-134 يعرض الجدول 18-22 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-22

البرنامج الفرعي 7، العنصر 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2019*	*الفعلي لعام 2019*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**2**	**2**	**2**	**2**
1 - التقارير المقدمة إلى اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء التابعة للمكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا بشأن تنفيذ الخطط الإنمائية الإقليمية والدولية المتفق عليها وبشأن أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في غرب أفريقيا	1	1	1	1
2 - التقرير المرحلي بشأن تنفيذ الخطط الإنمائية الإقليمية والدولية المتفق عليها وبشأن أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في غرب أفريقيا	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**8**	**8**	**8**	**16**
3 - الاجتماعات السنوية للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء التابعة للمكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا	8	8	8	8

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
4 - الاجتماع السنوي لآلية التنسيق دون الإقليمي لغرب أفريقيا فيما يتعلق بالدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له، بهدف تجنب الازدواجية في الجهود وإيجاد أوجه تآزر فيما بين أصحاب المصلحة في التنمية	–	–	–	8
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**–**	**1**	**1**	**1**
5 - مشروع متعلق بتعزيز القدرة المؤسسية للجماعات الاقتصادية الإقليمية/المنظمات الحكومية الدولية والبلدان في مجالي الإحصاءات والتنمية	–	1	–	–
6 - مشاريع متعلقة بتعزيز القدرة المؤسسية للجماعات الاقتصادية الإقليمية/المنظمات الحكومية الدولية والبلدان للاستفادة من الديناميات الديمغرافية لتحقيق التنمية في غرب أفريقيا	–	–	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**6**	**6**	**14**	**14**
7 - حلقة عمل لمراكز الفكر بشأن القضايا المتصلة بتنمية غرب أفريقيا: فرص وتحديات الديناميات الديمغرافية في غرب أفريقيا	6	6	9	9
8 - تدريب على تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال الديناميات الديمغرافية لأغراض التنمية	–	–	5	5
المنشورات (عدد المنشورات)	**6**	**6**	**4**	**3**
9 - منشورات متعلقة بالموجزات القطرية ودون الإقليمية	4	4	3	2
10 - منشورات متعلقة بثورة البيانات لدعم رصد التنمية المستدامة في غرب أفريقيا	2	2	–	–
11 - منشورات متعلقة بالتحول الهيكلي الاقتصادي والاجتماعي في غرب أفريقيا	–	–	1	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**1**	**2**	**1**	**2**
12 - موجزات سياساتية بشأن التحول الاقتصادي والاجتماعي المستدام في غرب أفريقيا	1	1	1	1
13 - مواد تقنية متعلقة بالديناميات الديمغرافية لأغراض التنمية	–	1	–	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المشاورات والمشورة والدعوة: إسداء الخبراء المشورة إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، وتقديم الخدمات الاستشارية بشأن رصد وتنفيذ الاستراتيجيات، وتطوير الإحصاءات، والتكامل الإقليمي، والديناميات الديمغرافية من أجل التنمية والتنمية المستدامة في غرب أفريقيا، وإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إقامة مناسبات خاصة، وإطلاق تقارير رئيسية ومنشورات ذات صلة.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: إصدار نشرات صحفية وإرسال مواد اتصال أخرى إلى وسائط الإعلام.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: المواقع الشبكية، ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي، والمكتبة، وجماعات الممارسين، وما يتصل بها من محتوى.

العنصر 3
الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا

الهدف

18-135 الهدف الذي يسهم هذا العنصر في تحقيقه، هو توسيع قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات ذات القيمة العالية وزيادة حصة السلع القابلة للتداول والمصنعة في مجموع الصادرات؛ وتعميق سلاسل القيمة الإقليمية؛ وتحسين القدرة التنافسية والإنتاجية للاقتصادات المحلية من أجل التعجيل بالتنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي في وسط أفريقيا.

الاستراتيجية

18-136 للمساهمة في توسيع قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات ذات القيمة العالية وزيادة حصة السلع القابلة للتداول والمصنعة في مجموع الصادرات، سيدعم العنصر تفعيل وتنفيذ استراتيجيات التنويع الاقتصادي والخطط الصناعية التي صيغت في تشاد وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو خلال الفترة 2018-2019، كما سيدعم صياغة سياسات مماثلة في بلدان وسط أفريقيا الأخرى. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى وضع خطط رئيسية حسنة التصميم ومتكاملة للتنويع الاقتصادي والتنمية الصناعية، مما يؤدي إلى توسيع قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات ذات القيمة العالية، وتوفر مجموعات وظيفية ذات أداء أفضل، وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة، وإقامة منشآت صناعية؛ وإقامة التبادل التجاري، وبذلك زيادة حصة التجارة داخل وسط أفريقيا في إجمالي التجارة في المنطقة دون الإقليمية. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة والغايتين 8-2 و 8-3 بالدرجة الأولى. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال قيام حكومة تشاد بوضع خطة رئيسية للتصنيع والتنويع الاقتصادي وإقرارها. وسيجري العنصر أيضا دراسات عن تكلفة ممارسة الأعمال التجارية والقيود الملزمة الأخرى المرتبطة بالحصول على التمويل، والبنية التحتية الجيدة، وتوافر المهارات وجودتها، والنظام المالي، والإطار القانوني والتنظيمي. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى فهم أفضل من جانب الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة للقيود الملزمة المفروضة على تنمية القطاع الخاص، وبذلك سيساعد على تحسين تصميم الاستراتيجيات والنهج المتبعة لتنمية القطاع الخاص، مما سيسهم في تحقيق الغايتين 9-2 و 9-3 من أهداف التنمية المستدامة. وسيقدم العنصر أيضا تدريبا إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية والدول الأعضاء في وسط أفريقيا على استخدام مجموعة الأدوات المتكاملة للتخطيط والإبلاغ للجنة الاقتصادية لأفريقيا. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى إدماج الأهداف والمشاريع الواردة في خطة عام 2030 وخطة عام 2063 على نطاق واسع في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، مما يدفع البلدان إلى زيادة تركيزها على قضايا التجارة والتنويع الاقتصادي. وسيدعم ذلك الدول الأعضاء في تحقيق الغاية 12-2 من أهداف التنمية المستدامة. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال تحسين مواءمة الخطط الإنمائية مع أهداف التنمية المستدامة في الكاميرون.

18-137 وللمساهمة في تعميق سلاسل القيمة الإقليمية، سيقوم العنصر بجمع المعلومات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق والبيانات المتعلقة بالفرص التجارية، ومن خلال تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية، ودعم البلدان في ترجمة استراتيجياتها الوطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى مشاريع وبرامج وإصلاحات محددة ومقبولة مصرفيا. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى زيادة عدد المشاريع التي تكفل التمويل الفعال. وسيساعد ذلك الدول الأعضاء على تحقيق الغايات 8-2 و 8-3 و 9-2 و 9-3 من أهداف التنمية المستدامة. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال تصديق بلدان وسط أفريقيا، تشاد وسان تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا الاستوائية والكونغو، على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وسيواصل العنصر أيضا تقديم الدعم إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في مواءمة صكوكهما التجارية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى رفع مستوى مؤشر التكامل الإنتاجي في وسط أفريقيا، مما يعكس مستوى تكامل الاقتصادات المحلية في سلاسل القيمة الإقليمية. وسيسهم ذلك في إحراز الدول الأعضاء تقدما في تحقيق الغايات 8-2 و 8-3 و 9-2 و 9-3 و 12-2 من أهداف التنمية المستدامة. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال اعتماد رؤساء دول وسط أفريقيا اتفاقا بشأن حرية تنقل الأشخاص في منطقة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا واعتماد طائفة من صكوك التجارة الحرة.

18-138 وللمساهمة في تعزيز القدرة التنافسية والإنتاجية للاقتصادات المحلية، سيقدم العنصر خدمات استشارية ومساعدة تقنية إلى الدول الأعضاء بغرض تحسين بنيتها التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإطارها التنظيمي اللازمين لتحقيق التحول الرقمي، بما في ذلك دعم إنشاء مراكز للابتكار التكنولوجي في بلدين مختارين، وتطوير التجارة الإلكترونية، وتنفيذ نظم الهوية الرقمية. وسيستفيد ذلك من التعاون مع المركز الأفريقي للامتياز في مجال الهوية الرقمية والتجارة الرقميتين والاقتصاد الرقمي

التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تحسين فرص حصول الشركات المحلية على منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن ثمَّ زيادة إنتاجيتها. وسيسهم ذلك في إحراز الدول الأعضاء تقدما في تحقيق الغاية 9-1 من أهداف التنمية المستدامة. وسيظل توفير الدعم للدول الأعضاء في وسط أفريقيا من أجل تأمين حيز مالي للتنويع الاقتصادي مجالا من مجالات التركيز، وتحديدا في أعقاب الموقف الذي اتخذه في الآونة الأخيرة (تشرين الأول/أكتوبر 2019) وزراء المالية والاقتصاد في وسط أفريقيا والذي يقضي بألا يقتصر تركيز برنامج السنوات الثلاث المقبل مع صندوق النقد الدولي على وضع تدابير قصيرة الأجل لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي فحسب، بل أن يركز أيضا على المسائل الهيكلية المتوسطة إلى الطويلة الأجل، مثل التنويع الاقتصادي. ولهذا الغرض، سيقدم العنصر المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية من أجل إضفاء الطابع الاجتماعي على النموذج الكلي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في وسط أفريقيا وتدريب كتلة حرجة من الخبراء في الوحدات ذات الصلة في إدارة الدول الأعضاء. وسيشمل ذلك دورات دراسية مخصصة تُقَدَّم عن طريق المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، بالتعاون الوثيق مع مرفق إدارة الديون التابع للبنك الدولي. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى مساعدة الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية على تأمين حيز مالي لتمويل احتياجاتها من البنية التحتية وتحديث خدماتها، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية. وسيسهم ذلك في إحراز الدول الأعضاء تقدما في تحقيق الغاية 8-2 من أهداف التنمية المستدامة. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال اعتماد الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا برنامج إصلاح اقتصادي ومالي لمعالجة اختلالات الاقتصاد الكلي التي تعاني منها. وسيعزز هذا العنصر أيضا التعاون مع هيئات القطاع الخاص، ويحدد غايات كمية لجميع العوامل التي تضعف الإنتاجية والقدرة التنافسية، وسيضع بعد ذلك خطة للإصلاح تفضي إلى إحداث التغييرات اللازمة لتحقيق هذه غايات. وسيتم ذلك بالشراكة مع القطاع الخاص ومراكز الفكر دون الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية على الصعيد الإقليمي، من أجل تعزيز المحاكاة والتعلم من الأقران والتقدم. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تعزيز دور القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا وكذلك إلى تحسين أداء المنطقة دون الإقليمية في مجالات الحوكمة والأطر التنظيمية والقانونية والإجراءات الإدارية وتقديم الخدمات العامة، وجميع هذه العوامل تعوق حاليا إنتاجية الاقتصادات المحلية للمنطقة دون الإقليمية وقدرتها التنافسية التي هي الأدنى في أفريقيا. وسيسهم ذلك في إحراز الدول الأعضاء تقدما في تحقيق الغايات 8-2 و 8-3 و 9-2 و 9-3 من أهداف التنمية المستدامة. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال تعزيز قدرة 463 من أصحاب المصلحة في القطاع الخاص وممثلي الإدارات العامة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسان تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو، على تطبيق عملية الموافقة على إدراج منتجات صناعية ضمن التعريفة التفضيلية لوسط أفريقيا.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

18-139 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، وهي تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية على تصميم وتنفيذ سياسات وإصلاحات التنويع الاقتصادي التي تسهم في الإدماج الاجتماعي وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والعريضة القاعدة، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام بشأن التقديرات المنقَّحة الناشئة عن القرارات والمقرَّرات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام 2018، كما يتضح من قيام ثلاث دول أعضاء (مقارنة بالهدف المتمثل في ثلاث دول أعضاء) بتصميم وتنفيذ استراتيجيات التنويع الاقتصادي والتصنيع والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بإقامة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية نتيجة للخدمات التقنية والاستشارية المقدمة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

الأداء البرنامجي في عام 2019: التنويع الاقتصادي للتغلب على ازدهار وانكماش أسعار السلع الأساسية كما يثبت تحققه من خلال صياغة استراتيجيات وطنية للتنويع الاقتصادي

18-140 يعمل هذا العنصر بشكل مكثف في البلدان التي هي موضع تركيزه، وهي تشاد والكاميرون والكونغو. وجرى توسيع نطاق عمل هذا العنصر ليشمل جمهورية الكونغو الديمقراطية وسان تومي وبرينسيبي وغينيا الاستوائية.

18-141 وقد استحدث هذا العنصر عددا من المنتجات المعرفية وأجرى حوارات رفيعة المستوى ذات صلة بشأن السياسات تقدم معلومات عن التقدم المحرز والفرص والتحديات في مجالات التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي والمسائل ذات الصلة وتناقشها، وتسهم أيضا في صياغة عروض القيمة الوطنية لبلدان مختارة في المنطقة دون الإقليمية. ويحدد عرض القيمة الوطنية الميزات الفريدة لكل بلد في وسط أفريقيا، بما في ذلك مزاياه النسبية والتنافسية وما لديه من مواطن قوة وفرص أخرى. وتتراوح المنتجات المعرفية بين موجز إقليمي (موجز التحول الهيكلي والعمالة والإنتاج والمجتمع) يقدم تشخيصا لحالة التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي في المنطقة دون الإقليمية، ودراسة أساسية عن التحول الرقمي في وسط أفريقيا، ومنشور عن دور التخطيط الإنمائي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق تحديدا بالتنويع والتصنيع (الهدفان 8 و 9 من أهداف التنمية المستدامة)، ودراسة لأثر الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في وسط أفريقيا. وشكلت جميع هذه الدراسات والمقالات التحليلية أساسا للحوار الرفيع المستوى بشأن السياسات مع الكيانات الحكومية وغير الحكومية الذي تُوِّج باعتماد مواقف وآراء مشتركة بشأن كيفية التعجيل بالتنويع الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية. وهكذا، قرر وزراء المالية والاقتصاد في وسط أفريقيا، في تشرين الأول/أكتوبر 2019، ألا يقتصر تركيز برنامج السنوات الثلاث المقبل مع صندوق النقد الدولي على وضع تدابير قصيرة الأجل لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي فحسب، بل أن يركز أيضا على المسائل الهيكلية المتوسطة إلى الطويلة الأجل مثل التنويع الاقتصادي.

18-142 وشدد عمل العنصر في مجالي التجوال والأمن السيبراني، بما في ذلك الدراسات والحوارات الرفيعة المستوى بشأن السياسات والدعوة، على ضرورة خفض تكاليف التجوال في وسط أفريقيا وإنشاء منطقة شبكية واحدة كوسيلة لتعزيز وتيسير التجارة داخل المنطقة في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-143 أسهم هذا العمل في التعجيل بالتنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي في وسط أفريقيا، كما يثبت تحققه من خلال وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية وطنية للتنويع الاقتصادي في تشاد. وأسهم هذا العمل أيضا في موقف وزراء المالية والاقتصاد في وسط أفريقيا الذي يقضي بألا يركز برنامج السنوات الثلاث المقبل مع صندوق النقد الدولي على وضع تدابير قصيرة الأجل لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي فحسب، بل أن يركز أيضا على المسائل الهيكلية المتوسطة إلى الطويلة الأجل مثل التنويع الاقتصادي. وأسهم هذا العمل أيضا في تيسير التجارة داخل المنطقة في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، كما يثبت تحققه من خلال توقيع غابون والكونغو على الاتفاق المتعلق بالتجوال الحر.

الجدول 18-23

مقياس الأداء

2015	2016	2017	2018	2019
• لا ينطبق	• لا ينطبق	• اعتماد توافق آراء دوالا	• تقديم طلبات المساعدة في صياغة استراتيجيات وطنية للتنويع الاقتصادي • صياغة نظرية التغيير وخطة إشراك أصحاب المصلحة الخاصة بالمكتب دون الإقليمي	• وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية وطنية للتنويع الاقتصادي في تشاد • اتخاذ وزراء المالية والاقتصاد في وسط أفريقيا موقفا يقضي بألا يقتصر تركيز برنامج السنوات الثلاث المقبل مع صندوق النقد الدولي على وضع تدابير قصيرة الأجل لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي فحسب، بل أن يركز أيضا على المسائل الهيكلية المتوسطة إلى الطويلة الأجل مثل التنويع الاقتصادي • توقيع غابون والكونغو على اتفاق لتنفيذ التجوال الحر بين البلدين

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: زيادة التنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا (نتيجة مرحّلة من عام 2020)

18-144 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالتنويع الاقتصادي، تماشيا مع ولايته، وسيساعد البلدان على زيادة حجم تبادلاتها التجارية في القطاعات غير النفطية، وتوسيع مساهمة السلع المصنعة في إجمالي الصادرات في وسط أفريقيا، وبذلك الحد من شدة تأثر الاقتصادات المحلية عموما بصادرات النفط، وهو ما يتوقع إثبات تحققه من مقياس الأداء لعام 2021 أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الشكل الثاني عشر من الباب 18

مقياس الأداء: حصة التجارة داخل منطقة وسط أفريقيا من التجارة فيما بين البلدان الأفريقية

(النسبة المئوية)

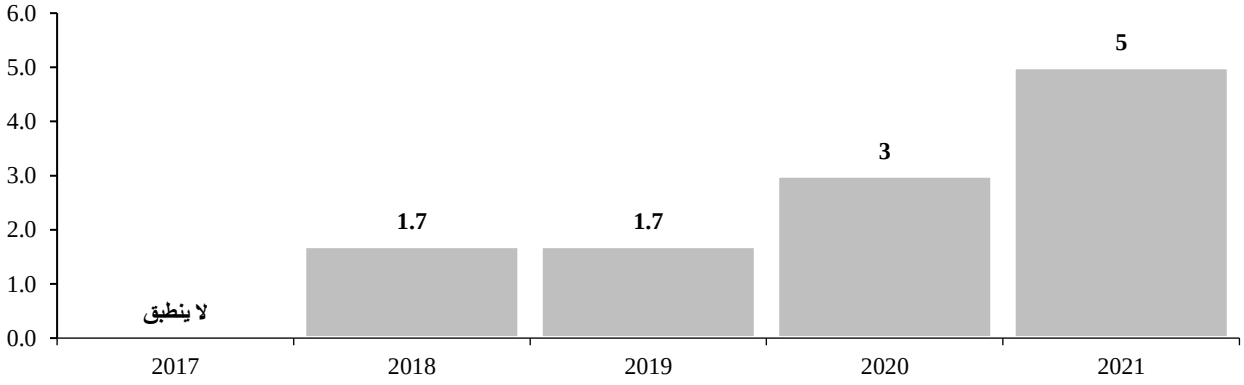

النتيجة 2: التحول من تصميم استراتيجيات التنويع الاقتصادي إلى تنفيذها (نتيجة جديدة)

18-145 يعمل العنصر من أجل صياغة استراتيجيات للتنويع الاقتصادي والتصنيع وتحديد عروض القيمة الوطنية لبلدان وسط أفريقيا. ومن هذه المرحلة فصاعدا، سيحول العنصر تركيزه إلى دعم تنفيذ الاستراتيجيات المذكورة أعلاه.

18-146 وفي هذا الصدد، سيعدّ هذا العنصر مزيجا من المنتجات المعرفية الرامية إلى تحسين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي ستتيح صياغة إصلاحات سليمة ومشاريع استثمارية مقبولة مصرفيا ومصادر تمويل جديدة؛ وإجراء حوارات ومعتكفات رفيعة المستوى في مجال السياسات مع واضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة اللازمة لوضع السياسات والمشاريع والإصلاحات في سياقها المناسب بشكل سليم. وستساعد نتائج الدورة السادسة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا بشأن موضوع "إعادة التجهيز وإعادة التدريب وتنمية المهارات من أجل التعجيل بالتنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا" على تحديد مسار تنمية المهارات والكفاءات المتصلة بعروض القيمة والمزايا الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم العنصر بحملات توعية لزيادة وعي أصحاب المصلحة في القطاع الخاص والمجتمع المدني بالاتجاهات الجديدة التي ينبغي أن تسلكها الاقتصادات وتحفيزهم على اتباعها.

18-147 وتماشيا مع النهج القائم على أربع أسس الذي تتبعه أهداف التنمية المستدامة، سيعزز العنصر، من خلال تنظيم حلقات عمل ومناسبات تدريبية، قدرة الخبراء من عدة وزارات تنفيذية في الدول الأعضاء في وسط أفريقيا على سبل دمج مراعاة المناخ والأراضي والطاقة ونظم المياه في خطط التنمية الوطنية واستخدام أداة النمذجة لهذه النظم وغيرها من أدوات التخطيط المتكاملة لإرشاد عمليات صنع السياسات. وبالإضافة إلى ذلك، تماشيا مع الهدف 12 المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، ومع مراعاة وجود حوض الكونغو في وسط أفريقيا، سيُبذل جهد من خلال بناء قدرة الخبراء الوطنيين على دمج محاسبة رأس المال الطبيعي في النظم الإحصائية الوطنية وتعزيز الاستثمارات المؤثرة في المجالين الاجتماعي والمناخي والسندات الخضراء.

18-148 وسيضطلع العنصر أيضا بمهمة ذات صلة مرتبطة بالمسؤولية التي أسندتها إليه رسميا الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا لرصد التقدم المحرز في حالة التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي في وسط أفريقيا والإبلاغ عنه كمساهمة في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي للجماعة. ويوفر موجز التحول الهيكلي والعمالة والإنتاج والمجتمع الذي صدر في أيلول/سبتمبر 2019 خط الأساس الذي ستستند إليه هذه المراقبة. وإضافة إلى ذلك، ستسهم مجموعة الأعمال والممارسات التي

جمعها المكتب دون الإقليمي بشـــأن التنويع الاقتصـــادي والتحول الهيكلي في تنفيذ برنامج عمل التحالف القائم على الفرص والقضـــايا للمنبر الإقليمي للتعاون بشـــأن كفالة إدارة الاقتصـــاد الكلي بفعالية وكفاءة والتعجيل بالتحول والتنويع الاقتصـــاديين. وســـتشـــكل مجموعات الأدوات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بكيفية صـــياغة وتنفيذ اســـتراتيجيات التنويع الاقتصـــادي مســـاهمة صحيحة في عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية في هذا الجانب الهام من جوانب التنمية في أفريقيا.

التحدي الداخلي والاستجابة

18-149 تمثل التحدي الذي واجهه هذا العنصـر في تنسـيق الطلبات المقدمة من الدول الأعضـاء مع المؤسـسـات الأخرى من أجل تجنب ازدواجية العمل والاسـتفادة إلى أقصـى قدر من الخبرات المتاحة. واسـتجابة لذلك، سـيتابع العنصـر، على النحو المبين في خطة إشـراك أصـحاب المصـلحة، بناء الشـراكات والتعاون بصـورة منهجية، وسـيدمج هذا النهج في نموذج أعماله، ولا سـيما في البلدان موضـع التركيز. وسيشـمل ذلك التعاون مع الشُـعب الفنية التابعة للجنة الاقتصـادية لأفريقيا، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والشراكة مع القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين لتقديم حلول مبتكرة وفريدة إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-150 من المتوقع أن يسـهم هذا العمل في توسـيع قطاعي الصـناعة التحويلية والخدمات ذات القيمة العالية وزيادة حصـة السـلع القابلة للتداول والمصـنعة في مجموع الصـادرات؛ وتعميق سـلاسـل القيمة الإقليمية؛ وتحسـين القدرة التنافسـية والإنتاجية للاقتصـادات المحلية، وهو ما ستبيّنه جميع البلدان من خلال استراتيجيات التنويع الاقتصادي وعروض القيمة الوطنية الخاصة بها، والنموذج الكلي لتأمين الحيز المالي، إضـافة إلى زيادة عدد المشـاريع الاسـتثمارية المقبولة مصـرفيا التي تسـاعد على الاسـتثمار في القطاعات غير النفطية.

الجدول 18-24

مقياس الأداء

2017	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*
• اعتماد توافق آراء دوالا	• تقديم طلبات المساعدة في صياغة استراتيجيات وطنية للتنويع الاقتصادي • صياغة نظرية التغيير وخطة إشراك أصحاب المصلحة الخاصة بالمكتب	• تصديق 6 بلدان من أصل 7 بلدان مشمولة بالعنصر على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية • وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية وطنية للتنويع الاقتصادي في تشاد • وضع الصيغة النهائية لاستراتيجيات منطقة التجارة الحرة القارية	• وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية وطنية للتنويع الاقتصادي في الكاميرون والكونغو • إنشاء مراكز للابتكار في غينيا الاستوائية والكونغو • تفعيل علامة "صنع في وسط أفريقيا"	• تجهيز وسط أفريقيا بنموذج كلي وتجاري لتأمين حيز مالي للتنويع الاقتصادي • ارتفاع مستوى الاستثمار في القطاع غير النفطي في وسط أفريقيا الذي أتاحته المشاريع الاستثمارية المقبولة مصرفيا

2017	2018	2019	2020	2021
		الأفريقية لكل من تشاد والكاميرون • توقيع غابون والكونغو على اتفاق لتنفيذ التجوال الحر بين البلدين • بناء قدرات 463 من الجهات الفاعلة الاقتصادية وممثلي الإدارات العامة فيما يتعلق بإجراءات الموافقة على إدراج منتجات صناعية ضمن التعريفة التفضيلية لوسط أفريقيا		

الولايات التشريعية

18-151 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى العنصر.

قرارات الجمعية العامة

234/61 تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

671 (د-25) ألف إنشاء لجنة اقتصادية لأفريقيا

المنجزات المستهدفة

18-152 يعرض الجدول 18-25 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-25

البرنامج الفرعي 7، العنصر 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**8**	**8**	**8**	**8**

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
1 - الدورة السنوية للجنة الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا	8	8	8	8
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**3**	**3**	**3**	**1**
2 - التقرير السنوي عن أعمال المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا	1	1	1	1
3 - التقرير المرحلي عن الخطط الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة الأخرى في المنطقة دون الإقليمية	1	1	1	–
4 - التقرير المتعلق بتنفيذ المبادرات دون الإقليمية في وسط أفريقيا	1	1	1	–
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**1**	**–**	**1**	**1**
5 - برنامج دعم التجارة والتكامل الاقتصادي	1	–	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**35**	**28**	**36**	**36**
6 - ندوة عن التنويع الاقتصادي	–	1	1	
7 - حلقة عمل بشأن النماذج وأدوات التنبؤ لأغراض التنويع الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة	10	9	10	12
8 - حلقة عمل بشأن المناخ والأراضي والطاقة ونظم المياه	–	5	–	–
9 - حلقة عمل لإقرار الاستراتيجية الوطنية للكاميرون المتعلقة بالمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية	–	2	–	–
10 - تدريب متعلق بصكوك التجارة والوصول إلى الأسواق	25	11	25	12
11 - حلقة عمل بشأن إدماج مجموعة الأدوات المتكاملة للتخطيط والإبلاغ والنموذج الكلي والتجاري ضمن الأطر الوطنية في بلدان مختارة	–	–	–	12
المنشورات (عدد المنشورات)	**8**	**8**	**4**	**5**
12 - الموجزات القطرية (التحول الهيكلي والعمالة والإنتاج والمجتمع)	5	5	3	2
13 - منشور بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ووسط أفريقيا: زيادة المواءمة في إطار الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا	1	1	–	–
14 - دراسة أساسية بشأن موضوع اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا لعام 2021	1	1	1	1
15 - منشور بشأن إتاحة تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التخطيط الإنمائي: أدلة من وسط أفريقيا	1	–	–	–
16 - منشور غير متكرر بشأن رأس المال الطبيعي وتعديل أساس الثروة الاقتصادية في وسط أفريقيا	–	–	–	1
17 - منشور غير متكرر بشأن وسط أفريقيا ومستقبل الأغذية: حالة سلاسل القيمة الإقليمية	–	–	–	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**1**	**1**	**1**	**1**
18 - موجز سياساتي بشأن القضايا الناشئة في وسط أفريقيا	1	1	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية وعقد الحوارات الرفيعة المستوى بشأن السياسات فيما يتعلق بتنفيذ ورصد التنويع الاقتصادي واستراتيجيات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: نشر الكتيبات والمنتجات المعرفية، والترويج للمعلومات وتوفيرها من خلال الإحاطات الصحفية والزيارات الإعلامية والرسائل الإخبارية والنشرات الإخبارية.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تعهد المواقع الشبكية والمنصات الرقمية.

العنصر 4
الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا

الهدف

18-153 الهدف الذي يسهم هذا العنصر في تحقيقه، هو تحقيق تكامل إقليمي أوثق في شرق أفريقيا، عن طريق النهوض بتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وزيادة الاستثمارات داخل المنطقة، وتسخير الاقتصاد الأزرق، وتعزيز السياحة الإقليمية.

الاستراتيجية

18-154 للمساهمة في النهوض بتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، سيستند العنصر إلى العمل المضطلع به خلال الفترة 2018-2019 الذي يوفر تقييمات الأثر المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ويحدد العقبات المرتبطة بركود مستويات التجارة داخل المنطقة. ولمواجهة هذه التحديات، سيجري العنصر دراسات، في ضوء الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وتوفير بناء القدرات للمفاوضين والمسؤولين الحكوميين، وعقد حوارات إقليمية بشأن المرحلة الثانية من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مع التركيز على مجالات مثل التجارة في الخدمات، وظهور سلاسل القيمة الإقليمية، والبروتوكول المتعلق بحرية التنقل. وستشمل الشراكات الخارجية الشراكات مع منظمة TradeMark East Africa (أكبر منظمة معنية بتيسير التجارة في المنطقة) وهيئة تنسيق النقل العابر بالممر الشمالي. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم في المؤشرين 8-1-1 و 9-2-1 لأهداف التنمية المستدامة، ومن المتوقع أن يؤدي إلى زيادة مستويات التجارة في السلع والخدمات، إلى جانب زيادة تنقل اليد العاملة داخل المنطقة. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال صياغة الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في كينيا.

18-155 وللمساهمة في زيادة الاستثمارات داخل المنطقة، سيساعد العنصر الدول الأعضاء على اجتذاب مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة، من خلال إجراء دراسات تحليلية بشأن قواعد وأنظمة الاستثمار والمنافسة. وسيتم نشر العمل من خلال نهج ذي شقين – من خلال عقد اجتماعات مع ممثلين إقليميين للقطاع الخاص (مجلس الأعمال التجارية لشرق أفريقيا ومجلس الأعمال التجارية للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي) ووكالات تشجيع الاستثمار في المنطقة دون الإقليمية، تماشيا مع أهداف البروتوكول المتعلق بالاستثمار في الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على تحقيق الهدف 8 (الغايتان 8-6 و 8-10) والهدف 9 (الغايتان 9-2 و 9-5) ومن المتوقع أن يؤدي إلى مواءمة نظام الاستثمار واستراتيجيات الترويج، مما يزيد القدرة التنافسية للمنطقة وقدرتها على اجتذاب الاستثمار داخل المنطقة. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الأمر الذي يعد بتعزيز للاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية بشكل أكبر.

18-156 وللمساهمة في تسخير الاقتصاد الأزرق، سيقدم العنصر الدعم التقني إلى الدول الأعضاء واللجان الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية في المنطقة دون الإقليمية من أجل إعداد أدوات لجمع البيانات وأدوات تحليلية متعلقة بالهيئات المعنية بالمحيطات والمياه العذبة، بغية تحسين صياغة السياسات المتعلقة بالاقتصاد الأزرق. وسيجري أيضا تقييما اجتماعيا واقتصاديا للموارد المائية والبحرية بالتعاون مع شُعب أخرى، بما في ذلك المركز الأفريقي للإحصاءات، والمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، وشعبة التكنولوجيا ومكافحة تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وسيعقد هذا العنصر منتدى دون إقليمي للتوعية بالاقتصاد الأزرق، استنادا إلى النهج المتعددة القطاعات لمصائد الأسماك، والنقل البحري، وإدارة موارد المياه العذبة، والسياحة، والتعدين في أعماق البحار، ووصول المرأة إلى الموارد الطبيعية. وسيسهم هذا العمل في إحراز الدول الأعضاء تقدما في تحقيق الغايات 5-8 و 6-5 و 13-2 و 14-7 و 17-14 من أهداف التنمية

المستدامة. وإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى إدماج سياسات الاقتصاد الأزرق في الأطر الوطنية للمنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك تحقيق تكامل إقليمي أوثق من خلال الإدارة المستدامة للموارد المائية العابرة للحدود وتحسين الربط بين البلدان الموصولة برا. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال وضع سيشيل خطة عمل وطنية بشأن الاقتصاد الأزرق. ولتعزيز السياحة الإقليمية، سيضع العنصر مبادئ توجيهية للمناطق الحضرية لكي تصبح وجهات سياحية، تماشيا مع التوصيات الواردة في استراتيجية السياحة الأفريقية التي وضعها الاتحاد الأفريقي. وسيزيد العنصر عمله المتعلق بإنتاج إحصاءات سياحية عالية الجودة في المنطقة دون الإقليمية، من خلال بناء قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وسيُنجَز هذا العمل من خلال إقامة شراكات مع المركز الأفريقي للإحصاءات ومنظمة السياحة العالمية والبنك الدولي. وسيسعى العنصر إلى إعداد حسابات فرعية للسياحة في بلدين، وسيعقد اجتماعات تشاورية واجتماعات للإقرار مع الهيئات السياحية ذات الصلة والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وسينصب التركيز على إيجاد مزيد من فرص العمل للنساء والشباب، وكذلك على تطوير المنتجات السياحية القائمة على الثقافة. وسيسهم هذا العمل في إحراز الدول الأعضاء تقدما في تحقيق الغايات 5-5 و 8-9 و 11-4 و 12-أ و 12-ب من أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يسفر عن منهجيات موحدة لجمع البيانات السياحية في المنطقة دون الإقليمية. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال قيام جماعة شرق أفريقيا بوضع استراتيجية للسياحة والتسويق على المستويين الدولي والأقاليمي وداخل المنطقة، وقيام الاتحاد الأفريقي المتعلقة بوضع استراتيجية للسياحة على نطاق القارة.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

18-157 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، وهي تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية والهيئات الحكومية الدولية على وضع وتنفيذ أطر إنمائية تشمل الاقتصاد الأزرق، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام بشأن التقديرات المنقَّحة الناشئة عن القرارات والمقرَّرات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام 2018، كما يتضح من خلال اتخاذ ست مبادرات دون إقليمية (مقارنة بالهدف المتمثل في اتخاذ ست مبادرات) تعمل على تصميمها أو تنفيذها الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية. ويشمل ذلك وضع خطة عمل متعلقة بالاقتصاد الأزرق في سيشيل؛ ووضع خطة عمل إقليمية متعلقة بالاقتصاد الأزرق للجنة المحيط الهندي؛ ووضع إطار تعاون مع المنظمة البحرية الدولية من أجل إدماج القطاع البحري والاقتصاد الأزرق في أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة؛ ووضع استراتيجية للسياحة في الاتحاد الأفريقي؛ ووضع استراتيجية لتسويق السياحة في جماعة شرق أفريقيا.

الأداء البرنامجي في عام 2019: تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في شرق أفريقيا

18-158 أجرى هذا العنصر تقييما على النطاق الإقليمي لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية نُشر بالتعاون مع منظمة TradeMark East Africa في كانون الأول/ديسمبر 2019. وهذا التقرير هو التقييم دون الإقليمي الوحيد لآثار منطقة التجارة الحرة القائمة حاليا، ويسلط الضوء على ضرورة التعجيل بالتكامل الإقليمي في شرق أفريقيا ويقدم سلسلة من التوصيات. وشكل التقرير نقطة دخول لإجراء مناقشات في المحافل الوطنية التي عقدت فيما بعد في أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وكينيا، وأسفرت عن تقديم طلبين من أوغندا ورواندا لإجراء تحليلات أكثر إسهابا وتعمقا. وبالتعاون مع شعبة التكامل الإقليمي والتجارة، قدم العنصر الدعم إلى كينيا لصياغة استراتيجيتها الوطنية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وبذلك يكون قد لبّى طلبا واردا في برنامج عمل وزارة الصناعة والتجارة والتعاونيات لعام 2019.

18-159 ولضمان زيادة وعي الجمهور العام بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، أُطلقت حملة فيديو توجت بإنتاج شريطي فيديو تفسيريين قصيرين، أحدهما بشأن فوائد منطقة التجارة الحرة بوجه عام، والآخر بشأن الفوائد التي تعود بها على الشباب. وانتشر شريطا الفيديو على نطاق واسع، بما في ذلك على القنوات التلفزيونية الوطنية وفي مؤتمر قمة الأعمال التجارية الذي عقدته السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في أيلول/سبتمبر 2019 في نيروبي، بحضور أربعة رؤساء إقليميين. وخلال عام 2019، شارك العنصر في أكثر من 30 مؤتمرا وظهورا تلفزيونيا في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، حيث دعا إلى التعجيل بتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وشرح فوائدها المحتملة. وإضافة إلى ذلك، عُقد حدث إقليمي في أروشا، بجمهورية تنزانيا المتحدة، في آذار/مارس 2019 بالاشتراك مع مجلس الأعمال التجارية لشرق أفريقيا من أجل زيادة الوعي في القطاع الخاص بالمفاوضات الجارية بشأن منطقة التجارة الحرة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-160 أسهم هذا العمل في تحقيق تكامل إقليمي أوثق في شرق أفريقيا، من خلال النهوض بتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وزيادة الاستثمارات داخل المنطقة، وتسخير الاقتصاد الأزرق، وتعزيز السياحة الإقليمية، كما يثبت تحققه من خلال ازدياد عدد عمليات التصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في المنطقة دون الإقليمية من ثلاثة بلدان إلى خمسة بلدان. وبالإضافة إلى ذلك، يجري الآن التعجيل بالتصديق على الاتفاق في بوروندي؛ وقد التمست غرفة التجارة التنزانية الدعم فيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وقد وضعت كينيا الصيغة النهائية لمشروع الاستراتيجية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية، ولكن لم تقرها بعد؛ وتعمل أوغندا على إدراج منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ضمن خطتها الإنمائية الوطنية الثالثة الجديدة.

الشكل الثالث عشر من الباب 18

مقياس الأداء: ازدياد عدد عمليات التصديق على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في شرق أفريقيا

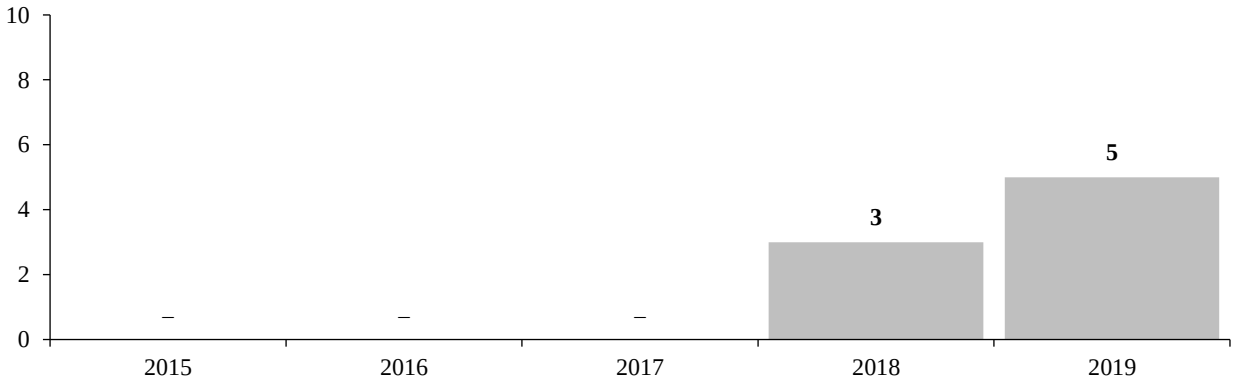

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: من الرؤية إلى العمل في شرق أفريقيا (نتيجة مرحّلة من عام 2020)

18-161 سيواصل البرنامج الفرعي الاضطلاع بالعمل المتصل بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، تماشيا مع ولايته، وسيساعد البلدان على زيادة حجم تبادلاتها التجارية، وهو ما يُتوقّع إثبات تحقّقه عن طريق مقياس الأداء لعام 2021 الوارد أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الجدول 18-26

مقياس الأداء

2017	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*
لا ينطبق	قامت ثلاث من الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية بوضع أو تنفيذ مبادرات دون إقليمية في مجالات الاقتصاد الأزرق والطاقة والسياحة	نُظِّمت أربعة منتديات للحوار والسياسة العامة لدعم الأولويات الإنمائية على الصعيد دون الإقليمي من قبيل التكامل الإقليمي والتجارة، والاقتصاد الأزرق والسياحة	ستكون خمس دول أعضاء قد صدقت على الاتفاق المؤسِّس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وستكون حصة التجارة داخل المنطقة الواحدة قد زادت بنسبة 1,8 في المائة مقارنة بحلول سنة الأساس 2018	سبعة بلدان في المنطقة دون الإقليمية لديها ميزان إيجابي للتجارة في الخدمات وثماني عمليات تصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

النتيجة 2: الاستفادة من التكامل الإقليمي الأوثق في أفريقيا (نتيجة جديدة)

18-162 قدم العنصر تقييمات للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل دعم الحكومات والجماعات الاقتصادية الإقليمية في تحقيق تكامل إقليمي أوثق. وحُدِّدَت عدة عقبات أمام التنفيذ من أجل القيام بمزيد من العمل.

18-163 وبناء على ذلك، سيعدّل العنصر تدخلاته دعما لتنفيذ توصيات السياسة العامة المنبثقة عن الأعمال السابقة، مع التركيز على تعزيز دور الجماعات الاقتصادية الإقليمية في التنفيذ السريع للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقد أحرزت الجماعات الاقتصادية الإقليمية، مثل جماعة شرق أفريقيا، تقدما كبيرا فيما يتعلق ببعض أبعاد خطة التكامل الإقليمي الأوثق. فمجموعة شرق أفريقيا، على سبيل المثال، لديها بالفعل سياسات مفصلة بشأن التجارة في الخدمات وحرية التنقل. بيد أن المنطقة دون الإقليمية لم تنفذ هذه السياسات تنفيذا جيدا حتى الآن. ولهذا الغرض، سيضع العنصر برنامجا شاملا على المستوى دون الإقليمي يركز على مجالات التجارة في الخدمات، ونشوء سلاسل القيمة الإقليمية، والبروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والمتعلق بحرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة والاستقرار. وسيتضمن البرنامج مزيجا من العناصر الفرعية للمساعدة على صياغة السياسات والمشاريع والإصلاحات الاستراتيجية السليمة على الصعيدين الإقليمي والوطني. وسيستلزم ذلك اتخاذ تدابير لبناء قدرات المفاوضين وأصحاب المصلحة ذوي الصلة وتدريبهم، وإجراء الدراسات، وتوفير سياسات استشارية ومساعدة تقنية للدول الأعضاء واللجان الاقتصادية الإقليمية، وعقد حوارات إقليمية رفيعة المستوى مع واضعي السياسات وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدفين 8 و 9 من أهداف التنمية المستدامة، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات التجارة في السلع والخدمات، إضافة إلى زيادة تنقل اليد العاملة داخل المنطقة دون الإقليمية.

التحدي الداخلي والاستجابة

18-164 تمثل التحدي الذي واجهه العنصر في عدم تطور إطار إدارة النتائج بالقدر الكافي لدعم التصديق على الاتفاق وتنفيذه على نحو فعال. ولمواجهة هذا التحدي، سيقدم العنصر مزيدا من الدعم التقني والاستشاري إلى الدول الأعضاء لدعم التصديق على

الاتفاق وتنفيذه عن طريق إقامة شـراكات عملا بما يصـبو إليه الهدف 17 من أهداف التنمية المسـتدامة المتمثل في تعزيز التعاون من أجل التنمية. وسيعزز العنصر أيضا البرمجة المشتركة مع العناصر الأخرى وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل تحسين الأثر. وستُسَخَّر الشراكات الخارجية، ومنها على وجه التحديد الشراكة مع منظمة TradeMark East Africa، الكيان الأكبر في المنطقة المعني بتيسير التجارة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-165 من المتوقع أن يسـهم هذا العمل في تحقيق تكامل إقليمي أوثق في شـرق أفريقيا، من خلال النهوض بتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الأمر الذي سيُثبَت تحققه من خلال ما مجموعه ثماني عمليات تصـديق في المنطقة على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في عام 2021، مقارنة بثلاث عمليات تصـديق في عام 2018. ومن المتوقع أن تشـهد المنطقة نموا في كل من تجارة الخدمات وتجارة البضائع، وكذلك في الاستثمار داخل المنطقة، وبالإضافة إلى ازدياد عمليات التصديق على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، من المتوقع أن تزداد حصة الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة ضمن جماعة شرق أفريقيا ثلاث مرات من النسـبة الحالية البالغة 2,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017[1] إلى نسـبة 7,5 في المائة بحلول نهاية عام 2021. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن ترتفع حصـة التجارة داخل المنطقة ضـمن جماعة شـرق أفريقيا إلى 22 في المائة بحلول نهاية عام 2021، مقارنة بمعدل خط الأسـاس البالغ 18,6 في المائة في عام 2017، وأن يزداد عدد البلدان في شـرق أفريقيا التي تملك موازين تجارية إيجابية في مجال الخدمات إلى سـبعة بلدان بحلول نهاية عام 2021 مقارنة بأربعة بلدان في عام 2017.

الشكل الرابع عشر من الباب 18

مقياس الأداء: عدد عمليات التصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في الفترة 2017-2021

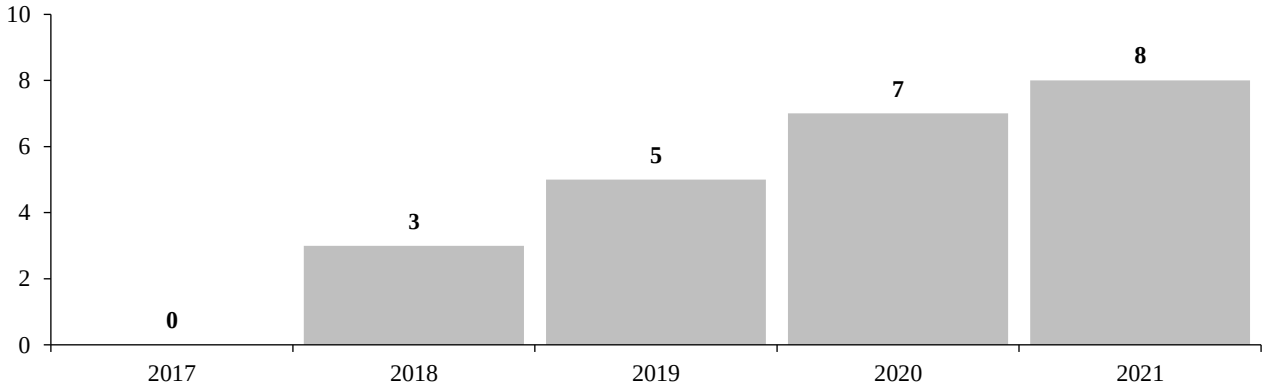

(1) بيانات مستمدة من إحصاءات الأونكتاد.

الولايات التشريعية

18-166 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى العنصر.

قرارات الجمعية العامة

234/61 تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

124/73 المحيطات وقانون البحار

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

43/2011 تقديم الدعم إلى جمهورية جنوب السودان

قرارا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

867 (د-43) تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق التكامل الإقليمي في أفريقيا

917 (د-47) الموجزات القطرية

المنجزات المستهدفة

18-167 يعرض الجدول 18-27 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-27

البرنامج الفرعي 7، العنصر 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2019*	*الفعلي لعام 2019*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**2**	**2**	**2**	**2**
1 - **وثائق اللجنة الحكومية الدولية للخبراء وكبار المسؤولين** (عدد الوثائق)	2	2	2	2
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**8**	**8**	**8**	**8**
2 - دورة اللجنة الحكومية الدولية للخبراء وكبار المسؤولين التابعة للمكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا	8	8	8	8
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**2**	**2**	**1**	**2**
3 - مشاريع التعاون الميداني والتقني المتعلقة بالتجارة في الخدمات ونشوء سلاسل القيمة الإقليمية	–	–	–	1
4 - مشروع متعلق بالسياحة المستدامة في شرق أفريقيا	1	1	–	–
5 - برنامج زمالات للاقتصاديين الأفريقيين الشباب لبناء قدراتهم في مجال التكامل الإقليمي والتجارة	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**15**	**16**	**18**	**10**
6 - حلقات دراسية بشأن التكامل الإقليمي والتجارة في شرق أفريقيا	9	9	9	5
7 - حلقات عمل بشأن العمالة والنمو الشامل: المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	3	–	–	–
8 - حلقات عمل بشأن التماسك الاجتماعي في سياق الإقليمية المندمجة مع العولمة	3	–	–	1
9 - حلقات عمل بشأن تجارب سياسات الاقتصاد الأزرق من شرق أفريقيا	–	6	3	2
10 - حلقات عمل بشأن الحسابات الفرعية للسياحة في شرق أفريقيا	–	1	3	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
11 - مناسبة تدريبية بشأن استراتيجيات تعزيز تجارة الخدمات في شرق أفريقيا	–	–	3	1
المنشورات (عدد المنشورات)	**4**	**5**	**6**	**4**
12 - الموجز دون الإقليمي	1	1	1	1
13 - منشور بشأن التكامل الإقليمي وتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في شرق أفريقيا	1	1	1	1
14 - منشور بشأن مساهمة العمالة والنمو الشامل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	1	–	–	–
15 - منشور بشأن التماسك الاجتماعي في سياق الإقليمية المندمجة مع العولمة	1	1	1	–
16 - منشور بشأن تجارب سياسات الاقتصاد الأزرق من شرق أفريقيا	–	1	1	1
17 - منشور بشأن الحسابات الفرعية للسياحة في شرق أفريقيا	–	1	1	1
18 - منشور بشأن استراتيجيات تعزيز تجارة الخدمات في شرق أفريقيا	–	–	1	–
المواد التقنية (عدد المواد)	**3**	**3**	**3**	**3**
19 - مواد تقنية بشأن مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية في شرق أفريقيا	3	3	3	3

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المشاورات والمشورة والدعوة: بشأن دعم النمو الشامل، والتحول الاقتصادي والاجتماعي، وترسيخ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في شرق أفريقيا؛ وآلية التنسيق دون الإقليمية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بوصفها منتدى للتشاور على المستوى دون إقليمي لتنسيق جهود الشركاء من أجل تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة؛ واجتماع أصحاب المصلحة لاستعراض التقييم الاجتماعي والاقتصادي للاقتصاد الأزرق في شرق أفريقيا؛ والاجتماع لإقرار إطار السياسات الاستراتيجية المتعلقة بالإدارة المستدامة للموارد المائية العابرة للحدود في شرق أفريقيا.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تقارير إلكترونية موجزة عن أبرز أنشطة المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا (المستجدات الإقليمية).

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج الاتصال والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: كتيبات، وكراسات، وصحائف وقائع، ولوحات بيانية جدارية، ومجموعات مواد إعلامية.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: العمل مع منابر إعلامية وطنية وإقليمية (مقالات مكتوبة ومقابلات).

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: موقع شبكي يتضمن معلومات عن المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا.

العنصر 5
الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي

الهدف

18-168 الهدف الذي يسهم هذا العنصر في تحقيقه هو تعزيز البرامج والقدرات على الصعيدين دون الإقليمي والوطني فيما يتعلق بتحقيق التصنيع الشامل من أجل الحد من الفقر وعدم المساواة في الجنوب الأفريقي.

الاستراتيجية

18-169 للمساهمة في تعزيز البرامج والقدرات على الصعيدين دون الإقليمي والوطني لتحقيق التصنيع الشامل للجميع، سيواصل العنصر تعزيز التعاون والشراكة مع الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ولا سيما الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى؛ والاتحاد الأفريقي؛ والمؤسسات المالية للتنمية الإقليمية مثل مصرف التنمية الأفريقي؛ وغرف التجارة والصناعة المنظمة على غرار القطاع الخاص؛ ورابطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ورابطات التجار عبر الحدود؛ ومنظمات المجتمع المدني؛ والجامعات ومؤسسات

البحوث؛ ووكالات الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، في النهوض بأولويات التصنيع الإقليمية والوطنية من خلال تنفيذ استراتيجية التصنيع وخريطة الطريق للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومواءمتها مع سياسات التصنيع الوطنية ودعمها. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الغايتين 9-2 و 9-3 من أهداف التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تنفيذ استراتيجية التصنيع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي تشمل مبادرات رئيسية بشأن تطوير البوابة الصناعية الإقليمية وستشكل بوابة جامعة للمعلومات متاحة على شبكة الإنترنت للمؤسسات الصناعية ستزيد الاستثمارات وتدفقات رأس المال والمشاريع التجارية التعاونية في المنطقة دون الإقليمية؛ وتطوير تجمعات صناعية في دول أعضاء مختارة لتكون بمثابة مخطط تجريبي؛ ووضع رؤية وخطة عمل إقليميتين للتعدين من أجل تعزيز نهج التعدين من أجل التنمية في المنطقة والدول الأعضاء. ويعتزم العنصر أيضا إجراء بحوث وتحليلات في مجال السياسات بشأن التصنيع، وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء واللجان الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، ونشر أفضل الممارسات على الصعيدين الوطني والإقليمي بشأن التصنيع في الجنوب الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، سيدعم العنصر الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في صياغة الرؤية الاستراتيجية الجديدة للجنوب الأفريقي – رؤية عام 2050 – وخطتها الإنمائية الاستراتيجية الإقليمية العشرية (2030-2020). وسيسهم هذا العمل في إحراز الدول الأعضاء تقدما في تحقيق الغايتين 9-2 و 9-3 من أهداف التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تهيئة بيئة سياساتية أفضل وتمكينية على الصعيدين دون الإقليمي والوطني من أجل تحقيق التنمية الصناعية وتعزيز قدرة المؤسسات الإقليمية والوطنية على تعزيز التصنيع في الجنوب الأفريقي. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال صياغة استراتيجية التصنيع الطويلة الأجل وخريطة الطريق للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

18-170 وللمساهمة في تعزيز البرامج والقدرات الإقليمية والوطنية للحد من الفقر وعدم المساواة في الجنوب الأفريقي، سيعمل العنصر، وتحديدا في سياق معالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، في مجال تنمية القطاع الخاص والتجارة داخل المنطقة بوصفهما عاملين محفزين للتصنيع، وسيواصل إقامة شراكات مع الدول الأعضاء والكيانات الإقليمية والشركاء، بما يشمل الكيانات غير الحكومية التابعة للقطاع الخاص والمجتمع المدني، لدعم مجلس الأعمال التجارية التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وخاصة في تسيير أسبوع التصنيع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، من أجل وضع استراتيجية إقليمية للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم وبرنامج إقليمي تعاوني لبناء قدرات هذه المؤسسات مع شركاء استراتيجيين مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والصندوق الاستئماني للجنوب الأفريقي. وسيتضمن البرنامج التعاوني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مبادرات بشأن دعم تعزيز رابطات هذه المؤسسات التي تستطيع من خلالها تبادل المعلومات والخبرات وتعزيز قدراتها؛ ومبادرة بشأن تهيئة فرص وصول صغار المزارعين وصغار المنتجين إلى الأسواق؛ وإشراك القطاع الخاص على المستوى الإقليمي من أجل تفعيل التعاملات فيما بين المؤسسات التجارية، وتعاون القطاعين العام والخاص، وتعزيز قدرات القطاع الخاص. ويعتزم العنصر أيضا تقديم دعم مستمر إلى الدول الأعضاء بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في تيسير المشاورات الوطنية والتوعية بشأن العملية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة، والتصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ووضع استراتيجيات وطنية لتنفيذ الاتفاق. ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى تعزيز تنمية القطاع الخاص، والتجارة داخل المنطقة، الأمر الذي سيحفز النمو الاقتصادي ويزيد فرص ريادة المشاريع، وخاصة للشباب والنساء، وهو أمر أساسي للحد من الفقر وعدم المساواة في الدول الأعضاء والمنطقة دون الإقليمية، مما يسهم في إحراز الدول الأعضاء تقدما في تحقيق الغايتين 1-7 و 10-2 و 10-3 من أهداف التنمية المستدامة. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال اعتماد رؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي نموذجا لتنمية قدرات المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في الجنوب الأفريقي. وقد أحرز تقدم أيضا في التصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في خمسة بلدان أعضاء في المنطقة دون الإقليمية، وهي إسواتيني وجنوب أفريقيا وزمبابوي وموريشيوس وناميبيا، وفي وضع استراتيجيات وطنية متعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في زامبيا وزمبابوي.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

18-171 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، وهي زيادة قدرة الدول الأعضاء واللجان الاقتصادية الإقليمية في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية على تعزيز وتطوير سياسات التصنيع الشاملة للجميع والخطط الوطنية والإقليمية والأطر المؤسسية الملائمة في تحقيق التنمية المستدامة، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام بشأن التقديرات المنقحة الناشئة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام 2018، كما يتضح من قيام خمسة بلدان (مقارنة بالهدف المتمثل في ثلاثة بلدان) وجماعات اقتصادية إقليمية ومنظمات حكومية دولية بالشروع، بفضل الدعم المقدم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في تنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج وأنشطة وإصلاحات بشأن التصنيع الشامل للجميع والحد من الفقر وعدم المساواة في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية.

الأداء البرنامجي في عام 2019: دور المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في عملية التصنيع في الجنوب الأفريقي

18-172 نفذ العنصر عدة مبادرات، منها توليد المعارف والبحوث السياساتية التي تركز على التحول الهيكلي والعمالة والإنتاجية من خلال موجزات التحول الهيكلي والعمالة والإنتاج والمجتمع لفائدة ثلاث دول أعضاء، هي إسواتيني وملاوي وموريشيوس. وركزت هذه الموجزات على الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تحقق تحولا هيكليا في تيسير نمو المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص عموما، وحددت التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان والفرص المتاحة لها. وبالإضافة إلى ذلك، أُصدر تقرير سياساتي بشأن إدماج المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في عملية التصنيع في الجنوب الأفريقي. وشكل التقرير السياساتي الدراسةَ الأساسية للمناقشة والتوصيات السياساتية التي أعدتها اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في الجنوب الأفريقي التابعة للمكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي في دورتها التي استضافتها حكومة إسواتيني في الفترة من 11 إلى 13 أيلول/سبتمبر 2019. وأتاحت دورة اللجنة الحكومية الدولية، التي عقدت بشأن موضوع الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى إدماج المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في عملية التصنيع في الجنوب الأفريقي، منتدى رئيسيا لاجتماع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة وكبار المسؤولين الحكوميين وممثلي القطاع الخاص من غرف التجارة والصناعة الوطنية، ورابطات المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ورابطات التجار العابرة للحدود، والمؤسسات المالية الإنمائية، ومؤسسات البحوث، ومنظمات المجتمع المدني، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ووكالات الأمم المتحدة، بما فيها اليونيدو ومنظمة الأغذية والزراعة، وغيرهما من الشركاء الاستراتيجيين الرئيسيين، الذين عقدوا مداولات بشأن سبل ووسائل تعزيز قدرات المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الجنوب الأفريقي. وشملت التوصيات الرئيسية المنبثقة عن الدورة الحاجة إلى إنشاء منتدى تعاوني لتعزيز قدرات المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة؛ وإقامة روابط قوية بين الشركات المتعددة الجنسيات والمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم في عملية الإنتاج؛ وتعزيز الحوافز التي تقدمها الدول الأعضاء من خلال السياسات المالية والنقدية لدعم المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الجنوب الأفريقي.

18-173 وقدم العنصر أيضا الدعم التقني للدول الأعضاء في مجال زيادة الوعي بين أصحاب المصلحة بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ودعَّم عملية وضع استراتيجيات وطنية بشأن منطقة التجارة الحرة يمكن للبلدان من خلالها أن تضع القطاع الخاص، ولا سيما مشاريعه الصغرى والصغيرة والمتوسطة، في أفضل وضع يسمح له بالاستفادة من السوق الإقليمية الموسعة الناتجة عن منطقة التجارة الحرة. وعُقدت حلقات عمل وطنية للتوعية والتشاور لفائدة أصحاب المصلحة المتعددين في زامبيا وزمبابوي وملاوي وموزامبيق في عام 2019، في حين تم وضع الاستراتيجيات الوطنية لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية والتحقق من صحتها لصالح زامبيا وزمبابوي. ومن خلال حلقات عمل التوعية والتشاور المذكورة، عمل العنصر على معالجة وتبديد

المخاوف والتشككات التي نظر بها أصحاب المصلحة، ولا سيما أصحاب المصلحة في القطاع الخاص، إلى ما اعتبروه في البداية آثارا سلبية للاتفاق، وبالتالي وضع البلدان على الطريق المؤدي إلى التصديق عليه.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-174 أسهم هذا العمل في تعزيز البرامج والقدرات دون الإقليمية والوطنية على تحقيق التصنيع الشامل للجميع من أجل الحد من الفقر وعدم المساواة في الجنوب الأفريقي، كما يتضح من ست حالات للشروع في وضع الأطر السياساتية اللازمة لتيسير التصنيع أو اعتمادها أو التصديق عليها. ويشمل ذلك خمسة بلدان هي (إسواتيني وموريشيوس وناميبيا وجنوب أفريقيا وزمبابوي) وجماعة اقتصادية إقليمية واحدة (الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي). وفي هذا الصدد، وضع بَلَدان استراتيجياتهما الوطنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (زامبيا وزمبابوي)؛ في حين صدقت خمس دول أعضاء على الاتفاق المنشئ للمنطقة (إسواتيني، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي، وموريشيوس، وناميبيا)؛ وشرع بلد واحد (إسواتيني) في عملية وضع إطار تمويلي للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة كوسيلة لتيسير إدماجها في عملية التصنيع؛ في حين اعتمدت جماعة اقتصادية إقليمية واحدة، وهي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، من خلال مؤتمر القمة الذي تعقده لرؤساء الدول والحكومات، النموذجَ المتعلق بتطوير قدرات المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الجنوب الأفريقي، وكذلك البروتوكول المتعلق بالصناعة في آب/أغسطس 2019.

الشكل الخامس عشر من الباب 18

مقياس الأداء: عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية التي شرعت في تنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج وإصلاحات بشأن التصنيع الشامل للجميع والحد من الفقر وعدم المساواة في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية

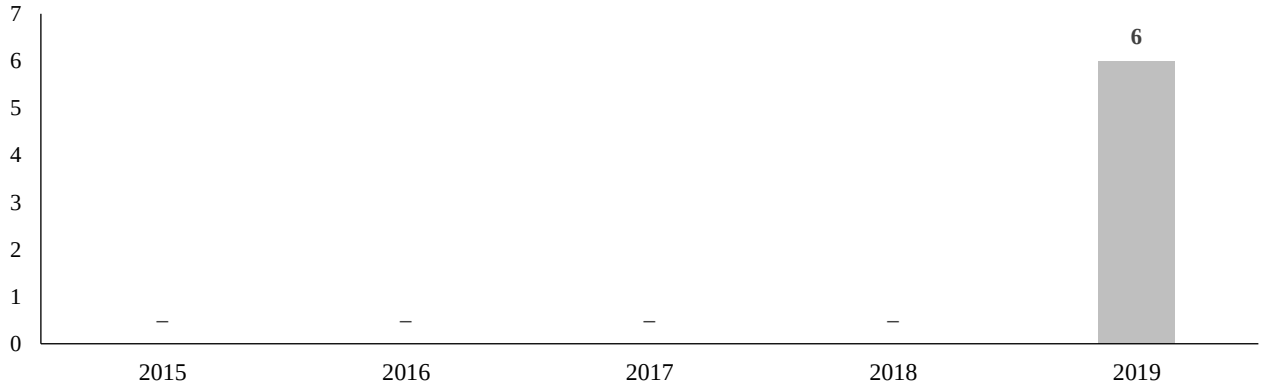

ملاحظة: وضع بلدان، هما زامبيا وزمبابوي، استراتيجيتيهما الوطنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وصدقت خمسة بلدان، هي إسواتيني وجنوب أفريقيا وزمبابوي وموريشيوس وناميبيا، على الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ في حين اعتمدت لجنةٌ اقتصادية إقليمية واحدة، وهي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، من خلال مؤتمر القمة الذي عقدته لرؤساء الدول والحكومات، النموذجَ المتعلق بتطوير قدرات المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الجنوب الأفريقي، وكذلك البروتوكول المتعلق بالصناعة في آب/أغسطس 2019 (بلوغ ستة مقابل الهدف المقرر وهو ثلاثة).

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: تسريع التصنيع في الجنوب الأفريقي (نتيجة مرحّلة من عام 2020)

18-175 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالتصنيع عن طريق تعزيز البرامج والقدرات دون الإقليمية والوطنية لتحقيق التصنيع الشامل للجميع من أجل الحد من الفقر وعدم المساواة في الجنوب الأفريقي، وفقا لولايته، وسيساعد البلدان على إدماج استراتيجية وخريطة طريق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للتصنيع، وهو ما يُتوقّع إثبات تحقّقه عن طريق مقياس الأداء

لعام 2021 الوارد أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الشكل السادس عشر من الباب 18

مقياس الأداء: مجموع عدد بلدان الجنوب الأفريقي التي تدمج استراتيجية وخريطة طريق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للتصنيع

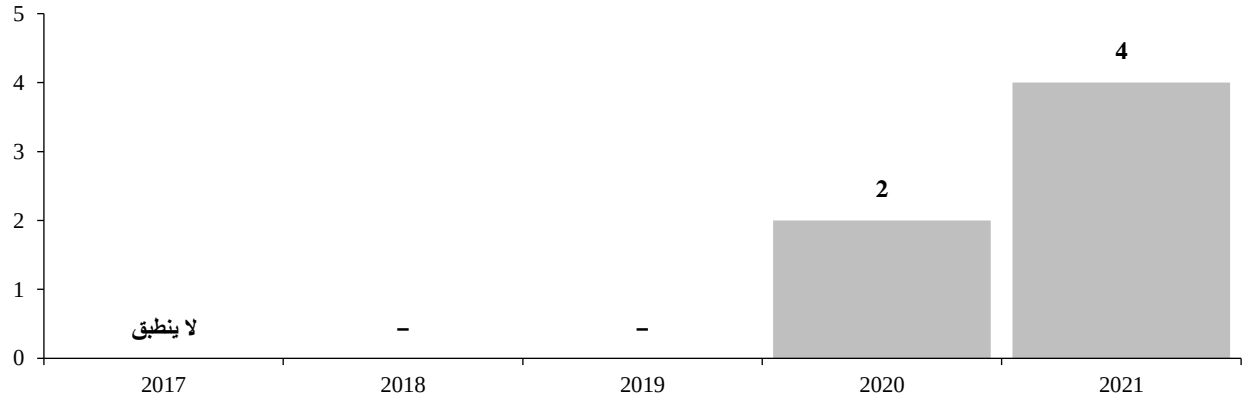

النتيجة 2: من السياسة إلى العمل: تعميق التصنيع في الجنوب الأفريقي (نتيجة جديدة)

18-176 ظل العنصر يعمل في الجنوب الأفريقي، مما يعزز قدرة الدول الأعضاء واللجان الاقتصادية الإقليمية على وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالتصنيع الشامل للجميع. وقد أدى هذا العمل إلى جملة نتائج من بينها القيام في عام 2015 بصياغة واعتماد استراتيجية وخريطة طريق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للتصنيع (2063-2015)، والقيام في عام 2017 باعتماد خطة عملها (2030-2015)؛ وإلى صياغة واعتماد رؤية التعدين الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في عام 2019؛ وإلى تحديد سمات وملامح سلاسل القيمة الإقليمية ذات الأهمية الحاسمة لتحفيز التصنيع، التي وُضعت في صيغتها النهائية في عام 2019؛ وإلى وضع واعتماد بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن الصناعة في عام 2019؛ وإلى وضع واعتماد نموذج تنمية قدرات المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة على أداء دورها في التصنيع. وفي حين انصب التركيز في الماضي القريب على مساعدة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على وضع أطر إقليمية للسياسات المتعلقة بالتصنيع، فقد انتقل العنصر من السياسة إلى العمل، وهي مرحلة تنفيذ تلك السياسات والأطر والاستراتيجيات الإقليمية. ولهذا الغرض، سيواصل العنصر العمل مع الدول الأعضاء في مواءمة سياساتها الوطنية في مجال الصناعة والتجارة وما يتصل بها من سياسات مع استراتيجية وخريطة الطريق للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للتصنيع، وتنفيذ توصيف سلاسل القيمة الإقليمية، وتعزيز التجارة داخل المنطقة من خلال الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ودعم القطاع الخاص من خلال إنشاء وتشغيل مجلس الأعمال التجارية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والعمل مع غرف التجارة والصناعة في الدول الأعضاء في تعزيز تنمية القطاع الخاص، وإنشاء منبر إقليمي للتعاون لنمو المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مع تحديد إنجازات رئيسية من قبيل إنشاء وتشغيل رابطات وطنية وإقليمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدراتها بالتعاون مع شركاء مثل أوكسفام، والصندوق الاستئماني للجنوب الأفريقي، وأمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

التحدي الداخلي والاستجابة

18-177 من التحديات التي واجهها العنصر في دعم تنفيذ السياسات الإقليمية أنه لم يتوقع الجهد الكبير الذي ينطوي عليه التنفيذ. فالأطر والبرامج الإقليمية تستلزم بذل جهود كبيرة لتفعيلها؛ ويتعين فصل عناصرها وتفصيلها وتقسيمها على مراحل من أجل تنفيذها على مشاريع وبرامج مختلفة، الأمر الذي يتطلب التزامات طويلة الأجل ومكثفة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وعلاوة على ذلك، لم يتمكن البرنامج الفرعي دائما من توفير ما يكفي من الدعم والفرص للبلدان للمشاركة في مشاورات وطنية بشأن سبل جني فوائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. واستجابة لهذا التحدي، سيعمل العنصر مع أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن هذه المسألة، في مرحلة تنفيذ استراتيجية وإطار التصنيع على الصعيد الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم العنصر مزيدا من الدعم إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والدول الأعضاء في مواءمة السياسات الصناعية الوطنية مع استراتيجية وخريطة الطريق للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للتصنيع والأطر المتصلة بهما. وستعطى الأولوية لاثنين على الأقل من البلدان الخمسة محل التركيز في الجنوب الأفريقي (جنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وملاوي، وناميبيا). وعلاوة على ذلك، سيواصل العنصر أيضا دعم الدول الأعضاء في تيسير المشاورات الوطنية والتوعية بعملية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والتصديق على الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ووضع استراتيجيات وطنية لتنفيذ الاتفاق بغية تعزيز التجارة داخل المنطقة، وهو أمر ضروري للنمو الصناعي.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-178 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز البرامج والقدرات دون الإقليمية والوطنية لتحقيق التصنيع الشامل للجميع من أجل الحد من الفقر وعدم المساواة في الجنوب الأفريقي، وهو ما سيثبت تحقُّقه من خلال قيام أربعة من البلدان الخمسة محل التركيز في المنطقة دون الإقليمية (جنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وملاوي وناميبيا) بإدماج عناصر استراتيجيات وخرائط الطريق للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للتصنيع في أطرها الوطنية. ومن المتوقع أيضا أن يؤدي العمل إلى تعزيز البيئة السياساتية المفضية إلى تعزيز التصنيع في بلدين على الأقل من البلدان الخمسة محل التركيز في الجنوب الأفريقي.

الشكل السابع عشر من الباب 18

مقياس الأداء: مجموع عدد بلدان الجنوب الأفريقي التي تطور أو توائم استراتيجية وخريطة طريق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للتصنيع في الأطر الوطنية

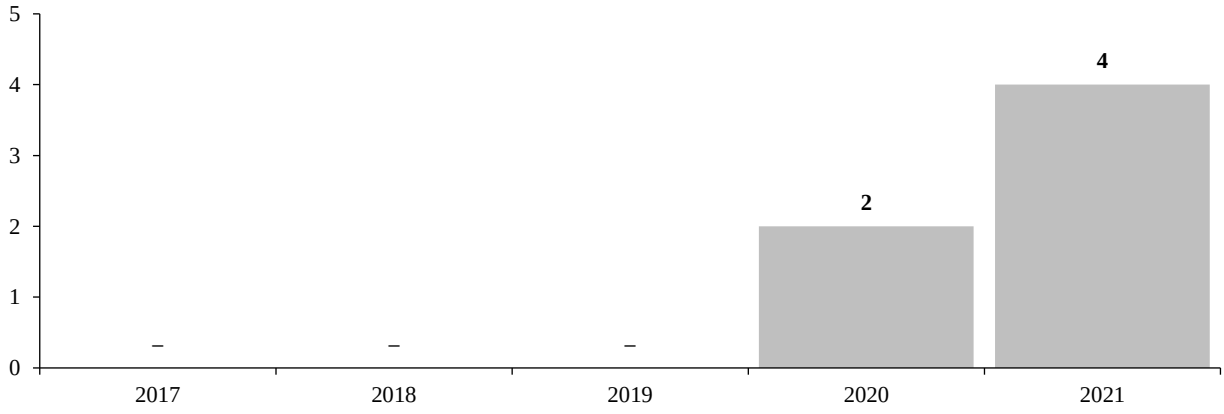

الولايات التشريعية

18-179 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى العنصر.

قرارات الجمعية العامة

51/61 التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

234/61 تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

671 (د-25) ألف إنشاء لجنة اقتصادية لأفريقيا

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

874 (د-43) تعزيز المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا

928 (د-48) تنفيذ خطة عام 2063: التخطيط والتعبئة والتمويل من أجل التنمية

(د-935) أقل البلدان نمواً في أفريقيا

المنجزات المستهدفة

18-180 يعرض الجدول 18-28 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-28

البرنامج الفرعي 7، العنصر 5: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2019*	*الفعلي لعام 2019*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**2**	**2**	**2**	**2**
1 - التقارير المقدمة إلى لجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء التابعة للمكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي	1	1	1	1
2 - التقرير السنوي عن أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الجنوب الأفريقي	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**8**	**8**	**8**	**8**
3 - دورة لجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء التابعة للمكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي	8	8	8	8
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**2**	**2**	**2**	**2**
4 - مشروع ميداني بشأن التصنيع والتكامل الإقليمي	1	1	1	1
5 - برنامج زمالات الاقتصاديين الأفارقة الشباب بشأن التصنيع الشامل للجميع	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**5**	**5**	**5**	**5**
6 - منتدى عن التكامل الإقليمي في الجنوب الأفريقي	3	3	3	3
7 - حوار سياساتي بشأن التنمية الاقتصادية في الجنوب الأفريقي	2	2	2	2
المنشورات (عدد المنشورات)	**5**	**5**	**2**	**2**
8 - منشور عن التكامل الإقليمي	1	1	1	1

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
9 - منشور عن التصنيع	1	1	1	1
10 - موجزات قطرية وموجزات التحول الهيكلي والعمالة والإنتاج والمجتمع	3	3	–	–
المواد التقنية (عدد المواد)	**2**	**2**	**2**	**2**
11 - موجز سياساتي بشأن التصنيع والتحول الاقتصادي في الجنوب الأفريقي	1	1	1	1
12 - ورقة بحثية عن التنمية الاقتصادية	1	1	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية وتبادل المعارف التقنية، بناء على طلب الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية بشأن التصنيع الشامل للجميع والتكامل الإقليمي

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: قاعدة بيانات عن الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إطلاق ونشر معلومات عن التصنيع الشامل للجميع

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: المعلومات على شبكة الإنترنت، ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي، وجماعات الممارسين، والرسائل الإخبارية، والموجزات الإلكترونية.

البرنامج الفرعي 8
التنمية الاقتصادية والتخطيط

الهدف

18-181 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز التخطيط الإنمائي للبلدان الأفريقية وتحسين قدرتها على صياغة وإدارة سياسات فعالة للقطاع العام من أجل تحقيق التحول الهيكلي والتنمية المستدامة.

الاستراتيجية

18-182 للمساهمة في تعزيز التخطيط الإنمائي في البلدان الأفريقية من أجل تحقيق التحول الهيكلي والتنمية المستدامة، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم التدريب وجها لوجه وعلى شبكة الإنترنت استنادا إلى محتوى تدريبي غني بشأن التنمية القطاعية والوطنية والإقليمية، والتخطيط المتوسط إلى الطويل الأجل في سياق الأثر الاجتماعي والاقتصادي المترتب على جائحة كوفيد-19. وسيعزز التعلمَ من الأقران والتعاونَ فيما بين المسؤولين عن التخطيط الإنمائي الأفريقيين من خلال جماعة من الممارسين بدأت في عام 2019، وسيستفيد مما تقدمه من نتائج وتوصيات. وسيتيح الوصول على نطاق واسع إلى المعارف المتعلقة بالتخطيط الإنمائي من خلال مستودع المعارف الرقمية المتعلقة بتطور التخطيط الإنمائي في أفريقيا ومن خلال موجزات سياساتية وورقات بحثية سيتم إصدارها. ومن خلال التعاون مع مكاتب المنسقين المقيمين والشركاء الداخليين (المكاتب دون الإقليمية والشُعب التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا) والشركاء الخارجيين (مراكز البحوث والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني)، سيدعم البرنامج قدرة البلدان على رصد وتقييم تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063 باستخدام مجموعة الأدوات المتكاملة للتخطيط والإبلاغ التي طورتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدفين 8 و 17 والغاية 1-ب من أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يسفر العمل عن زيادة في عدد المسؤولين عن تخطيط التنمية الذين يتمتعون بدراية وتجهيز أفضل لتنفيذ عمليات تخطيط إنمائي تتسم بالشمول وتستجيب لمرض كوفيد-19 فيما لا يقل عن 10 بلدان، دعما لتحقيق التحول الهيكلي. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال

التصديق، من خلال القيام بشكل منتظم بالرصد والتقييم على شبكة الإنترنت وتقييم الأثر، على أن ما يصل إلى 38 دولة أفريقية عضوا قد استخدمت حتى الآن أدوات ونهج التخطيط الإنمائي المكتسبة من التدريب المقدم من المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، حيث إن المهارات المكتسبة قد عززت القدرات التحليلية للمستفيدين وأسهمت في اتخاذ قرارات أسلم.

18-183 وللمساهمة في تحسين قدرة البلدان الأفريقية على صياغة وإدارة سياسات فعالة للقطاع العام من أجل تحقيق التحول الهيكلي والتنمية المستدامة، ولا سيما في سياق التغلب على الأثر الاجتماعي والاقتصادي المترتب على جائحة كوفيد-19، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم التدريب وجها لوجه وعلى شبكة الإنترنت استنادا إلى محتوى تدريبي مستكمل بشأن صياغة وإدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وسيعزز توليد المعارف من خلال المنتجات البحثية وبرامج الزمالات، بالإضافة إلى تعزيز الإثراء المتبادل وتبادل المعارف من خلال الحلقات الدراسية الإنمائية والحوارات السياساتية الرفيعة المستوى التي سيجري فيها المشاركون مداولات بشأن المسائل السياساتية الرئيسية في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وفي عام 2021، سينصب التركيز بوجه خاص على إدماج المسائل المتصلة بالشباب في جميع السياسات العامة ذات الصلة من خلال تحديد الدورات التدريبية ذات الصلة التي سيدرج فيها المحتوى المتصل بالشباب مثل ريادة المشاريع والعمالة والاقتصاد الأخضر والابتكار والتحول الرقمي. وهذا بالإضافة إلى الإدماج المستمر للمنظور الجنساني في أنشطة البرنامج الفرعي. وسيؤدي هذا العمل إلى زيادة التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء في تحقيق الهدفين 7 (الغايات 7-1 و 7-2 و 7-3 و 7-ب) و 8 (الغايات من 8-1 إلى 8-9). وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة عدد المسؤولين وغيرهم من أصحاب المصلحة القادرين على صياغة ما لا يقل عن 10 سياسات عامة وإدارتها والتأثير عليها على نحو أكثر فعالية. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال طلب حكومة موزامبيق إلى المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط تنظيم دورة تدريبية للمدربين على استخدام نظم المعلومات الجغرافية لأغراض التخطيط المكاني. وشمل هذا التدريب ثمانية موظفين، بينهم خمس نساء، من خمس إدارات حكومية. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا، بالتعاون مع البرامج الفرعية الأخرى، توفير التدريب وجها لوجه وعلى شبكة الإنترنت لمكاتب المنسقين المقيمين في مجالات مختارة ذات أولوية، دعما لجهودها القيادية الرامية إلى التصدي للأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19. وسيستفيد البرنامج من المزايا النسبية التي تتمتع بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجالات مثل التجارة ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ونماذج الاقتصاد الكلي، ومؤشر التكامل الإقليمي، وغير ذلك. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تعزيز قدرة مكاتب المنسقين المقيمين وتعزيز التعاون مع أفرقة التنسيق وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يسفر عن اتباع نهج شامل وكلي بدرجة أكبر لصياغة السياسات الإنمائية باستخدام نماذج الاقتصاد الكلي للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال اعتماد المخصصات اللازمة للاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الصعيدين الإقليمي والوطني، بدعم من المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، من خلال إعداد دراسة بحثية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والكاميرون قُدمت في ياوندي في أيلول/سبتمبر 2019.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

18-184 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، وهي تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع واعتماد نُهُج أفضل لصياغة السياسات الاقتصادية وإدارتها ورصدها وتقييمها، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام بشأن التقديرات المنقحة الناشئة عن القرارات والمقررات التي اتخذتها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام 2018، كما يتضح من قيام 51 بلدا أفريقيا (أكثر من الهدف المقرر وهو 28 بلدا بما عدده 23 بلدا) باعتماد أدوات ونُهج جديدة أو أفضل لصياغة السياسات الاقتصادية وإدارتها وفقاً لتوصيات المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط.

الأداء البرنامجي في عام 2019: غامبيا تضع مقترح مشروع بشأن زيادة إنتاج الحليب

18-185 في عام 2018، أطلقت حكومة غامبيا خطتها الإنمائية الوطنية المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021، التي تستند إلى خطة عام 2030 وخطة عام 2063، وتهدف إلى تحقيق الحكم الرشيد والمساءلة، والتماسك الاجتماعي، والمصالحة الوطنية، وتنشيط وتحويل الاقتصاد من أجل تحقيق رفاه جميع الغامبيين. ويتوقف التنفيذ الناجح للخطة الإنمائية الوطنية على قوة التنسيق والالتزام من جانب جميع الوزارات والإدارات والوكالات وعلى وجود إطار قوي للرصد والتقييم يقترن بذلك. واعترافا بدور المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في دعم البلدان الأفريقية في جهودها الإنمائية من خلال تنمية القدرات، اتصلت الحكومة، من خلال وفد رفيع المستوى من وزارة المالية برئاسة أحد وزراء التخطيط في مكتب الرئيس، بالمعهد لالتماس الدعم في تعزيز قدرة مسؤوليها على التخطيط والميزنة بغية تحسين تنفيذ الخطة الإنمائية الوطنية تحسينا كبيرا. واستجابة لذلك، نُظمت دورة مدتها أسبوعان لتدريب المدربين على الإدارة القائمة على النتائج في بانجول في كانون الأول/ديسمبر 2018، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غامبيا. وبتطبيق الدروس التي تعلمتها حكومة غامبيا خلال مؤتمر دولي عُقد في أيار/مايو 2018 في بروكسل لتعبئة الموارد للمشاريع الرئيسية المبينة في خطتها الإنمائية الوطنية، حددت القدرات البشرية والمؤسسية في مجال إدارة المشاريع ووضع مقترحات مشاريع مقبولة مصرفيا باعتبارها أحد مجالات التركيز الرئيسية قبل تنظيم مؤتمر آخر من هذا القبيل لتعبئة الموارد. وفي وقت لاحق، واستناداً إلى نجاح الدورة التدريبية الأولية بشأن الإدارة القائمة على النتائج، قام وفد ثان رفيع المستوى من وزارة المالية بزيارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في كانون الأول/ديسمبر 2018 وطلب التدريب على وضع مقترحات مشاريع مقبولة مصرفيا وإدارة المشاريع. ونُظمت دورة تدريبية مكثفة وعملية لمدة أسبوع في حزيران/يونيه 2019. وشكلت الدورة جزءا من التزام الحكومة بتعزيز القدرات على معالجة الثغرات المتصورة في القدرات من أجل دعم الإصلاحات الرامية إلى تعزيز وضع مقترحات مشاريع مقبولة مصرفيا من أجل التنفيذ الفعال للخطة الإنمائية الوطنية للفترة 2018-2021. واستهدفت الدورة التدريبية تعريف المشاركين باستخدام أدوات معينة في مجال صياغة مقترحات المشاريع، وكتابة مقترحات المشاريع، والإدارة، ترتبط ارتباطاً قوياً بمختلف أولويات الخطة الإنمائية الوطنية. وركزت على مسائل من قبيل إدارة نطاق المشاريع، وإدارة التكاليف، وإدارة الجودة، وإدارة المخاطر، والشؤون المالية، والتقييم، وعوامل النجاح الرئيسية لوضع المقترحات. وساعد هذا العمل غامبيا على التقدم نحو تحقيق الأهداف 1 (الغاية 1-ب)، و 5 (الغايات 1، و 5-5 و 5-أ، و 5-ج)، و 8 (الغايات من 8-1إلى 8-9) و 10 (الغايات 10-1 و 10-4 و 10-7) و 17 (الغايات 17-1 و 17-6 ومن 17-8 إلى 17-15 ومن 17-17 إلى 17-19)، وكذلك الأولويات المقابلة لخطة عام 2063.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-186 أسهم هذا العمل في تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على صياغة وإدارة سياسات القطاع العام الفعالة، كما يتضح من اعتماد 080 1 موظفا عاما، منهم 37 من كبار الموظفين العموميين في غامبيا، 10 منهم نساء، في مجال المشاريع المقبولة مصرفيا أو اكتسبوا المعرفة في هذا المجال. وأعرب 95 في المائة من هؤلاء الموظفين عن ارتياحهم للتدريب الذي تلقوه. وأدى ذلك أيضا إلى وضع مقترح مشروع بشأن زيادة إنتاج الحليب في غامبيا، تعتزم الحكومة تقديمه إلى شركائها في التنمية. وهذا المقترح هو واحد من العديد من المقترحات التي تقوم غامبيا بإعدادها في الوقت الحالي. وستساعد هذه المهارات المكتسبة حكومة غامبيا على إعادة إطلاق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا لأهداف الخطة الإنمائية الوطنية.

الشكل الثامن عشر من الباب 18

مقياس الأداء: العدد السنوي للمسؤولين العموميين المعتمدين في برامج التدريب التي يقدمها المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

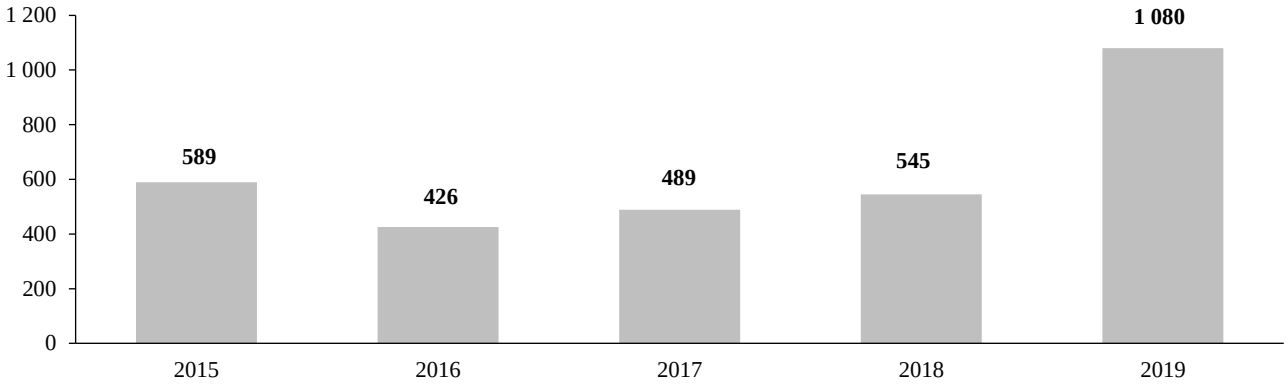

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063 (نتيجة مرحلة من عام 2020)

18-187 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بتعزيز قدرة البلدان الأفريقية في مجال التخطيط الإنمائي وتحسين قدرتها على صياغة وإدارة سياسات فعالة للقطاع العام من أجل تحقيق التحول الهيكلي والتنمية المستدامة، وهو ما يُتوقّع إثبات تحقّقه عن طريق مقياس الأداء لعام 2021 الوارد أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الشكل التاسع عشر من الباب 18

مقياس الأداء: عدد المشارِكات المعتمَدات

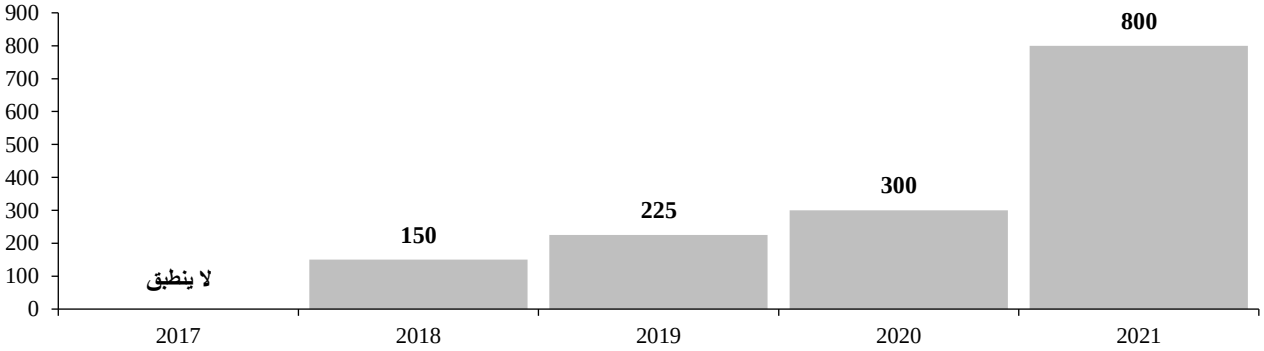

النتيجة 2: تحسين إدارة القطاع العام والتخطيط الإنمائي (نتيجة جديدة)

18-188 ظل البرنامج الفرعي يعمل على تحسين إدارة القطاع العام والتخطيط الإنمائي، دعما لتحقيق التحول الهيكلي للدول الأعضاء. وفي عام 2021، سيواصل العمل على الصعيد العالمي في مجالات مماثلة، كما يتضح من هدفه المتمثل في تعزيز التخطيط

الإنمائي للبلدان الأفريقية وتحسين قدرتها على صياغة وإدارة سياسات فعالة للقطاع العام من أجل تحقيق التحول الهيكلي والتنمية المستدامة. وسوف يقوم بذلك من خلال تقديم دورات ميدانية ودورات مصممة خصيصا ودورات التعلم عن بعد، وأنشطة البحوث، ومنصة للمعرفة. وبالنظر إلى أن أفريقيا قارة شابة، حيث إن 60 في المائة من سكانها تقل أعمارهم عن 25 سنة، سينصب التركيز بوجه خاص على إدماج المسائل المتصلة بالشباب في جميع الدورات الدراسية والبرامج البحثية ذات الصلة بالهدفين 8 و 9.

التحدي الداخلي والاستجابة

18-189 يتمثل التحدي الذي يواجهه البرنامج الفرعي في أن طرائق عمله الحالية تعتمد أساسا على الدورات الدراسية الميدانية، ولا تلبي الطلبات المتنامية والمحددة والمعقدة بشكل متزايد المقدمة من الحكومات الأفريقية وغيرها من أصحاب المصلحة (منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، والبرلمانيون، والقطاع الخاص) فيما يتعلق ببرامج تنمية القدرات لدعم تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وعلاوة على ذلك، أدت الدورات الدراسية الميدانية إلى الحد من حضور عدد متزايد من النساء المهتمات بالمشاركة في البرامج. وسيؤدي ظهور جائحة كوفيد-19 والأثر الاجتماعي والاقتصادي المترتب عليها إلى زيادة حدة هذه التحديات. واستجابة لذلك، سيركز البرنامج الفرعي تركيزا أقوى على دورات التعلم الرقمي لاستكمال عرض التدريب الميداني الذي يقدمه المعهد وتوسيع نطاقه في جميع أنحاء القارة. ومن المتوقع أن يتيح التعلم الرقمي فرصا لمشاركة عدد أكبر من النساء. وسيزيد البرنامج الفرعي أيضا من عدد المناسبات التدريبية المصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات المحددة للبلدان في مجال التنمية المستدامة، وسينشئ مجموعة حيوية من الخبراء الوطنيين في القطاعات ذات الأولوية. وبالإضافة إلى ذلك، سيعزز البرنامج الفرعي برنامجه للشراكة وسيعتمد بقدر أكبر على التعاون مع الشركاء من أجل التنفيذ المشترك لبرنامجه لتنمية القدرات وتقاسم تكاليفه. وسيستخدم البرنامج الفرعي استراتيجيات مختلفة، منها التمييز الإيجابي، لمعالجة الاختلالات الجغرافية في جميع المناطق دون الإقليمية الخمس في أفريقيا، وسيشجع الحكومات على ترشيح المزيد من النساء للمناسبات التدريبية التي ينظمها.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-190 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز التخطيط الإنمائي للبلدان وتحسين قدرتها على صياغة وإدارة سياسات فعالة للقطاع العام من أجل تحقيق التحول الهيكلي والتنمية المستدامة، وهو ما سيثبت تحقُّقه من خلال نجاح 3000 متدرب في زيادة معارفهم ومهاراتهم بفضل التدريب الذي ينظمه المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في مجال صياغة السياسات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، يشهد 70 في المائة من المتدربين على أن معارفهم ومهاراتهم في مجال صياغة السياسات العامة الفعالة ورصدها وتقييمها قد تحسنت، ويشهد 40 في المائة منهم على أنهم استفادوا من المعارف المكتسبة من أنشطة التدريب والبحث التي يضطلع بها المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط للتأثير على السياسات. وسيولى اهتمام خاص في جميع المجالات للنساء المشاركات ومعالجة الأولويات التي تحددها البلدان في سياق مرض كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، تفيد نسبة لا تقل عن 20 في المائة من المتدربين بأنهم أدرجوا بعدا للشباب في السياسات ذات الصلة التي يشاركون فيها.

الشكل العشرون من الباب 18

مقياس الأداء: عدد المتدربين الذين يكتسبون المعارف والمهارات من خلال التدريب الذي ينظمه المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في مجال صياغة السياسات العامة

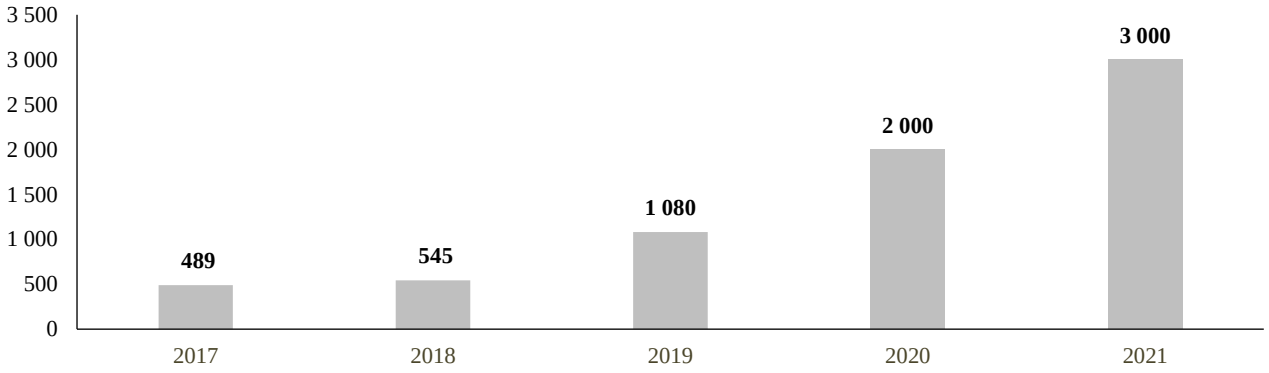

الولايات التشريعية

18-191 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

(د-58) إنشاء المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

13/2011 المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

22/2018 المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

2/2013 إعادة تركيز وإعادة تنظيم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم التحول الهيكلي في أفريقيا

المنجزات المستهدفة

18-192 يعرض الجدول 18-29 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-29

البرنامج الفرعي 8: النواتج المتوخاة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2019*	*الفعلي لعام 2019*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**1**	**1**	**1**	**1**
1 - التقارير المقدمة إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ولجنة الخبراء التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**8**	**1**	**8**	**4**
2 - الاجتماعات القانونية لمجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط	4	1	4	2

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
3 – اجتماعات اللجنة الاستشارية التقنية التابعة لمجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط	4	–	4	2
خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**8**	**1**	**8**	**4**
4 – اجتماعات مجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط	4	1	4	2
5 – اجتماعات اللجنة الاستشارية التقنية التابعة لمجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط	4	–	4	2
باء – توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**36**	**44**	**66**	**60**
6 – مشروع تصميم وتنفيذ حافظة من الدورات التدريبية الميدانية مدتها أسبوعان بشأن التخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية لبناء قدرات الموظفين العموميين من المستويات المتوسطة والرفيعة والتنفيذية من البلدان الأفريقية	23	5	25	15
7 – مشروع تصميم وتنفيذ حافظة من الدورات التدريبية الميدانية مدتها أسبوع واحد بشأن التخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية لبناء قدرات الموظفين العموميين من المستويات المتوسطة والرفيعة والتنفيذية من البلدان الأفريقية	–	15	–	10
8 – مشروع تصميم وتنفيذ حافظة من دورات التعلم الرقمي (باللغتين الإنكليزية والفرنسية) بشأن التخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية، بما في ذلك حلقات دراسية بالوتيرة التي يحدّدها المتدرب أو بقيادة المدربين أو مختلطة أو حلقات دراسية شبكية لبناء قدرات الموظفين العموميين من المستويين المتوسط والرفيع من البلدان الأفريقية	10	20	40	30
9 – مشروع تصميم وتنفيذ برامج للحصول على درجة الماجستير في السياسة الصناعية والتخطيط الإنمائي وإدارة الموارد الطبيعية لبناء قدرات الموظفين العموميين من المستويين الرفيع والتنفيذي من البلدان الأفريقية	1	1	1	1
10 – زمالات بحثية زائرة للباحثين في مجال السياسات والمسؤولين الأفريقيين المعنيين بالسياسات لإنتاج بأعمال يمكن نشرها تفضي إلى توصيات سياساتية بشأن التخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية	2	3	–	4
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	**23**	**13**	**27**	**16**
11 – حلقات دراسية إنمائية بشأن مختلف جوانب التخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية لبناء قدرات كبار واضعي السياسات الأفارقة من خلال التعلم المتبادل وتبادل المعارف	11	7	12	10
12 – حلقات عمل لتطوير المناهج الدراسية تجمع خبراء لوضع دورات تدريبية جديدة تتناول احتياجات الدول المستنبطة والمعرب عنها في مجال تنمية القدرات	12	6	15	6
المنشورات (عدد المنشورات)	**2**	**2**	**2**	**2**
13 – منشورات بشأن الإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي	2	2	2	2
المواد التقنية (عدد المواد)	**40**	**43**	**45**	**45**
14 – دراسات وموجزات سياساتية بشأن الإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي	35	37	35	35
15 – مواد معرفية في مجالي التخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية لاستخدامها في التعلم عن بُعد بوتيرة يختارها المتدرب، تُحمّل على مستودعات المعارف المصنفة	5	6	10	10

جيم – المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقييم الاحتياجات وتقديم الخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية بشأن الإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي وبناء القدرات؛ وتنظيم زيارات ميدانية لاستكشاف التطبيقات العملية للتعلم في الفصول الدراسية في مجالات مثل التصنيع والنقل والهياكل الأساسية والزراعة والتعدين وإدارة الموارد الطبيعية والسياحة بالتعاون مع الشُعب المعنية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكاتبها دون الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة؛ وعقد حوارات سياساتية رفيعة المستوى يحضرها مسؤولون عن السياسات العامة من الدول الأعضاء، وممثلو القطاع الخاص، والخبراء المتخصصون، من أجل مناقشة مختلف المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتخطيط في أفريقيا، مع التركيز بوجه خاص على المسائل المتعلقة بخطة عام 2030

قواعد البيانات والمواد الرقمية الفنية: تنسيق جماعات الممارسين للمسؤولين عن تخطيط التنمية الأفريقيين.

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مجموعة مواد إعلامية للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط تشمل خطة استراتيجية، ونشرات تدريبية، وكتيبات، ومنشورات، ورسوم بيانية، ولافتات، ولوازم تكميلية متنوعة

خدمات المكتبة: اقتناء الكتب والمجلات وغيرها من مواد المكتبة المتعلقة بالإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي باللغتين الفرنسية والإنكليزية والاشتراكات فيها.

البرنامج الفرعي 9
الفقر وعدم المساواة والسياسة الاجتماعية

الهدف

18-193 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو القضاء على الفقر المدقع والحد من عدم المساواة من خلال تحسين سياسات واستراتيجيات الدول الأعضاء المتعلقة بالاستثمارات الاجتماعية وإيجاد فرص عمل منتجة في المناطق الحضرية.

الاستراتيجية

18-194 للمساهمة في القضاء على الفقر المدقع والحد من عدم المساواة، بالنظر إلى احتياجات رأس المال البشري اللازمة لتحقيق النمو الشامل، سيعزز البرنامج الفرعي استراتيجيات وسياسات الدول الأعضاء بشأن الاستثمارات الاجتماعية مع التركيز على زيادة مخصصات الميزانية ونوعية الإنفاق ورصد الاستثمارات الاجتماعية. وسيقوم البرنامج الفرعي بتحليل أهداف الإنفاق الاجتماعي التي تسعى إليها الدول الأعضاء، وتقييم كفاءتها من حيث التكلفة، والتمكين من تحسين تتبع الإنفاق من خلال نظم الدعم الرقمي المبتكرة، وكذلك من خلال التعلم من الأقران وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات بشأن الاستثمارات الاجتماعية. وسيوفر التحليل خيارات سياساتية من أجل صياغة سياسات وطنية بشأن الاستثمارات الاجتماعية وإعادة صياغتها وتنفيذها. ومن المتوقع أن يسفر هذا العمل عن انخفاض نسبة الفئات الضعيفة من السكان، مما يساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق المؤشر 1-3-1، وزيادة فرص حصول النساء والمراهقين على الخدمات الصحية في الدول الأعضاء، تمشيا مع المؤشرين 3-7-1 و 3-7-2 من الأهداف. ولتحسين الاستفادة من السياسات، سيُقدم المشروع إلى واضعي السياسات الوطنية وجميع أصحاب المصلحة داخل البلدان بمشاركة المنسقين الإقليميين للأمم المتحدة، دعما لبرامج الأمم المتحدة واستراتيجياتها على الصعيد القطري. ومن المتوقع أن يسفر ذلك عن تقدير تكاليف ما هو مطلوب لتحقيق أهداف خطة عام 2030 المتصلة بالقطاعات الاجتماعية، على النحو المطلوب في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال إعادة صياغة الاستثمارات الاجتماعية في موزامبيق والاعتراف القوي بالاستثمارات الاجتماعية كأداة للحد من الفقر في الخطة الإنمائية الوطنية لموريتانيا.

18-195 وللمساهمة في تحسين سياسات واستراتيجيات الدول الأعضاء المتعلقة بالاستثمارات الاجتماعية وإيجاد فرص عمل منتجة في المناطق الحضرية، وبالنظر إلى أن سكان أفريقيا يصبحون حضريين وشبابا في الغالب دون توفر ما يكفي من فرص العمل المنتجة، سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز تحديد أولويات إيجاد فرص العمل في المناطق الحضرية من خلال وضع استراتيجيات حضرية وأطر استثمارية لخطط التنمية والتصنيع الوطنية، بما يتماشى مع الغاية 11-أ من الأهداف. ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا تقديم المساعدة التقنية وتعزيز التعلم والحوار على الصعيد الإقليمي بشأن السياسات المتعلقة بفوائد التوسع الحضري والتحول الهيكلي المخططين والمدروسين. وسيجري الاضطلاع بقدر كبير من هذا العمل بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة المدن المتحدة

والحكومات المحلية لأفريقيا، ومن المتوقع أن يؤدي إلى تحسين استهداف القطاعات الاقتصادية الحضرية التي توجد فرص العمل مثل الصناعة والخدمات القابلة للتداول؛ وتلبية متطلبات الاستهلاك الحضري من خلال الإنتاج المحلي؛ وزيادة الاستثمارات في المناطق الحضرية. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال إعادة صياغة السياسة الحضرية الوطنية الأوغندية والخطة الإنمائية الوطنية الزامبية السابعة ووضع خطة رئيسية جديدة للتنمية الصناعية والتنويع الاقتصادي في تشاد.

الأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة

18-196 تحققت إحدى النتائج المقررة لعام 2019، وهي تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ ورصد سياسات التوسع الحضري وبرامجه واستراتيجياته، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام بشأن التقديرات المنقحة الناشئة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام 2018، كما يتضح من قيام ثمانية بلدان (إثيوبيا وأوغندا وتشاد وجنوب أفريقيا وزامبيا والكاميرون وكينيا ونيجيريا) بتطبيق المعارف والمعلومات التي تنتجها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل وضع سياسات التوسع الحضري وتنفيذها ورصدها، وذلك دعماً للتخطيط الإنمائي الوطني. وقد ركز ذلك بصفة خاصة على إدماج التوسع الحضري في الخطط الإنمائية الوطنية والسياسات القطاعية لتسخير إمكانات المدن في حفز إيجاد فرص العمل والتنويع الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، تُوضع استراتيجيات وأطر استثمارية حضرية لإدماجها في الخطة الرئيسية الجديدة للتنمية الصناعية والتنويع الاقتصادي في تشاد، وخطة التنمية الوطنية الجديدة لأوغندا، وورقة السياسة العامة الأوغندية بشأن الإسكان اللائق والميسور التكلفة المقدمة إلى المجلس الاقتصادي الرئاسي. ووُضع أيضا إطار إنمائي إقليمي للاسترشاد به في الخطة الوطنية العشرية المرتقبة لإثيوبيا.

الأداء البرنامجي في عام 2019: تعزيز التخطيط الوطني من أجل تحقيق تنمية إقليمية متوازنة

18-197 دعم البرنامج الفرعي صياغة إطار إنمائي إقليمي وطني جديد لإثيوبيا، يحدد الأولويات والتدخلات السياساتية الرامية إلى معالجة أوجه عدم المساواة على الصعيد الإقليمي من خلال الخطة الوطنية العشرية المرتقبة (2020/2030-2021/2031). وقد انصب تركيز التخطيط الإنمائي الوطني في إثيوبيا إلى حد كبير على التخطيط الاقتصادي، ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به في مجال التخطيط المكاني والمادي وآثاره على النتائج الاقتصادية. وهذا يشكل فرصة، لا لتحقيق التنمية المتوازنة فحسب، بل أيضا لمعالجة أوجه عدم المساواة وعدم الكفاءة المكانية مع الاستخدام الأمثل للموارد. وبالإضافة إلى ذلك، حدد البرنامج الفرعي فرصا لتعزيز الروابط المشتركة بين جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية، لتمكينها من زيادة قدرتها التنافسية، واجتذاب الاستثمارات، وتنمية إمكاناتها من الموارد، والتحول إلى محاور دينامية للتحول الاقتصادي، وهو مسار لم يكن من السهل اتباعه في مختلف مناطق البلد. ولسد هذه الثغرات، قدم البرنامج الفرعي الدعمَ إلى لجنة التخطيط الوطني في إثيوبيا في عملها الرامي إلى وضع إطار إنمائي إقليمي وطني لتوجيه أولويات التنمية الإقليمية المتسقة مع الأهداف الوطنية للنمو والتحول. وفي هذه العملية، جرى التشاور مع ممثلي جميع المناطق والقطاعات من أجل تعزيز مواءمة عمليات وأولويات التخطيط المكاني والاقتصادي على مختلف المستويات. وعمل البرنامج الفرعي أيضا على تعزيز المعرفة بالسياسات وبناء قدرات ممثلي المناطق والقطاعات في إثيوبيا باستخدام دليله لواضعي السياسات لإدماج التوسع الحضري في التخطيط الإنمائي الوطني.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-198 ساهم هذا العمل في القضاء على الفقر المدقع والحد من عدم المساواة من خلال تحسين سياسات واستراتيجيات الدول الأعضاء المتعلقة بالاستثمارات الاجتماعية وإيجاد فرص العمل المنتجة في الأماكن الحضرية، كما يتضح من القيام لأول مرة بصياغة إطار إنمائي إقليمي وطني للتنمية المكانية الشاملة والمنصفة في إثيوبيا. ويوفر هذا الإطار الإنمائي رؤية وأهدافا واستراتيجيات

واضحة لتوجيه جهودها الإنمائية الإقليمية بطريقة تدمج التخطيط المكاني والاقتصادي على الصعيد الوطني. ويمثل ذلك إنجازا بارزا في التاريخ الطويل للتخطيط الإنمائي الذي بدأ في عام 1957. ومن خلال تحديد الأولويات للاستفادة من إمكانات المناطق في تحقيق خطته العشرية المرتقبة (2030/2020-2031/2021)، سيعزز الإطار التنمية الإقليمية المتوازنة وتحسين النتائج الاقتصادية والاجتماعية للجميع.

الجدول 18-30

مقياس الأداء

2015	*2016*	*2017*	*2018*	*2019*
إطلاق المرحلة الثانية من خطة النمو والتحول للفترة 2016/2015-2020/2019	التنمية الإقليمية من خلال تخصيص المنح على الصعيد الأقاليمي، واللامركزية، وإنشاء مجمعات صناعية وممرات استراتيجية للتنمية	التنمية الإقليمية من خلال تخصيص المنح على الصعيد الأقاليمي، واللامركزية، وإنشاء مجمعات صناعية وممرات استراتيجية للتنمية	التنمية الإقليمية من خلال تخصيص المنح على الصعيد الأقاليمي، واللامركزية، وإنشاء مجمعات صناعية وممرات استراتيجية للتنمية	صياغة إطار إنمائي إقليمي وطني للتنمية المكانية الشاملة والمنصفة في إثيوبيا

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: الهجرة الدولية في أفريقيا (نتيجة مرحّلة من عام 2020)

18-199 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالهجرة الدولية، وفقا لولايته، وسيقوم ببناء قدرة البلدان على وضع سياسات بشأن الهجرة الدولية، وهو ما يُتوقّع إثبات تحقّقه عن طريق مقياس الأداء لعام 2021 الوارد أدناه. وبالنسبة لعام 2020، يُستخدم مقياس أداء غير مباشر بما يعكس موافقة الجمعية العامة في قرارها 251/74 على سرد برنامجي على مستوى البرامج الفرعية يتألف فقط من الأهداف التي وافقت عليها الجمعية في قرارها 6/71 والمنجزات المستهدفة لعام 2020.

الجدول 18-31

مقياس الأداء

2017	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*
إطلاق الاتفاق العالمي للأمين العام بشأن الهجرة	مشاورات دون إقليمية وإقليمية لإعداد المنتجات المعرفية الرئيسية ومواد الدعوة بشأن الهجرة	زيادة المعرفة الناتجة عن تقارير دراسات حالات إفرادية عن الهجرة في إثيوبيا وجنوب أفريقيا والسنغال والكاميرون والمغرب	تعزيز المعرفة بالمنتجات السياساتية التي أُعدت فيما يتعلق بالهجرة الأفريقية فيما بين خمس دول أعضاء (إثيوبيا وزيمبابوي ومالي والمغرب ونيجيريا) واعتماد هذه المنتجات، مما يعمق	تعزيز القدرات والتنمية وزيادة المعرفة بشأن الهجرة الدولية فيما بين ست دول أعضاء (جنوب أفريقيا وزمبابوي والسنغال وكوت ديفوار ومالي والمغرب)، مما يعمق التحليل القائم. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون خمس دول أعضاء جزءا من العنصر

2017	2018	2019	2020	2021
			التحليل السابق الذي أجري في هذه البلدان	المتعلق بتحديد الهوية الرقمية للمهاجرين في القرن الأفريقي

النتيجة 2: اعتماد أطر حضرية لإيجاد فرص العمل في المناطق الحضرية في أفريقيا (نتيجة جديدة)

18-200 ظل البرنامج الفرعي يعمل على تعزيز التوسع الحضري في الخطط الإنمائية الوطنية وخطط القطاعات الاقتصادية في أفريقيا. وقد عزز هذا العمل العنصر الحضري في جيل جديد من الخطط الإنمائية والصناعية الوطنية في إثيوبيا وأوغندا وتشاد. وعلى وجه التحديد، قام البرنامج الفرعي بتقييم الخطط الوطنية والصناعية من منظور حضري، وتعزيز مهارات ومعارف 200 من واضعي السياسات الوطنية في مجال إدماج التوسع الحضري في التخطيط الإنمائي الوطني، مستفيدا من مجموعة الأدوات السياساتية المبتكرة الخاصة به؛ ودعم صياغة استراتيجيات حضرية وأطر استثمارية مع الوزارات المسؤولة عن التخطيط الإنمائي الوطني والتنمية الحضرية والصناعة. غير أن البرنامج الفرعي لم يكن دائما قادرا على توعية واضعي السياسات أو إقناعهم بضرورة إعطاء الأولوية لإيجاد فرص العمل في المناطق الحضرية في الخطط والاستراتيجيات والاستثمارات في مجال التنمية الوطنية والقطاعات الاقتصادية.

التحدي الداخلي والاستجابة

18-201 يتمثل التحدي الذي يواجهه البرنامج الفرعي في إجراء مزيد من التحليل في مجال الوظائف المنتجة في المناطق الحضرية، عبر السلسلة المتصلة بين المناطق الريفية والحضرية مع التركيز بوجه خاص على إيجاد فرص العمل في المناطق الحضرية، تستهدف مجالات مثل الصناعة والخدمات القابلة للتداول، بما في ذلك الروابط القائمة بين المناطق الحضرية والريفية؛ وتحسين الإمكانات الإنتاجية للمناطق الحضرية؛ وتوجيه تطوير النظام المكاني الوطني من أجل تحقيق الازدهار على المدى الطويل. واستجابة لذلك، سيعمل البرنامج الفرعي مع الدول الأعضاء لزيادة تكثيف التركيز على إيجاد فرص العمل في المناطق الحضرية من خلال الخطط الإنمائية الوطنية وخطط القطاعات الاقتصادية. ومن المتوقع أن يتحقق ذلك من خلال تقديم المساعدة التقنية لدعم صياغة الاستراتيجيات الحضرية الوطنية وأطر الاستثمار لدمجها في التخطيط الإنمائي والصناعي على الصعيد الوطني؛ وتنظيم حلقات عمل تدريبية وطنية وعبر شبكة الإنترنت بشأن إيجاد فرص العمل في المناطق الحضرية في مجال التنمية الوطنية والتخطيط الصناعي؛ والحوار الإقليمي السياساتي والتبادل فيما بين الخبراء الوطنيين. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الغايات 1-1 و 8-5 و 11-أ من الأهداف.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

18-202 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في القضاء على الفقر المدقع والحد من عدم المساواة من خلال تحسين سياسات واستراتيجيات الدول الأعضاء الرامية إلى إيجاد فرص عمل منتجة في المناطق الحضرية، وهو ما سيثبت تحقُّقه من خلال صياغة استراتيجية حضرية وإطار استثماري للتخطيط الإنمائي الوطني يتوقع أن يؤديان إلى زيادة التركيز على الاستثمارات الحضرية من أجل التصنيع.

الجدول 18-32

مقياس الأداء

2017	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*
البلدان تعترف بدور المدن في التحول الهيكلي في الخطة الحضرية الجديدة	البلدان تضع أولويات أفريقية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة بما في ذلك إيجاد فرص العمل والتحول الاقتصادي	البلدان تعتمد أولويات أفريقية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة من خلال اللجنة الفنية المتخصصة لشؤون الخدمات العامة والحكومات المحلية والتنمية الحضرية واللامركزية	تعزيز القدرات على تسخير التوسع الحضري لأغراض التحول الهيكلي	صياغة استراتيجية حضرية وإطار استثماري للتخطيط الإنمائي الوطني

الولايات التشريعية

18-203 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

234/65 متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام 2014

312/65 الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالشباب: الحوار والتفاهم

218/70 عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (2008-2017)

237/71 الهجرة الدولية والتنمية

162/71 تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

265/71 الخطة الحضرية الجديدة؛

144/72 متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

146/72 السياسات والبرامج المتصلة بالشباب

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

5/2014 التشجيع على تمكين الناس في سياق القضاء على الفقر وكفالة الإدماج الاجتماعي وتوفير العمالة الكاملة وفرص العمل اللائق للجميع

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

748 (د-28) السكان والأسرة والتنمية المستدامة

909 (د-46) تحقيق وتسخير المكاسب الديمغرافية في أفريقيا

940 (د-59) الهجرة الدولية والتنمية

المنجزات المستهدفة

18-204 يعرض الجدول 18-33 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021 التي أسهمت ويُتوقّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 18-33

البرنامج الفرعي 9: المنجزات المستهدفة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	**2**	**2**	–	**1**
1 - التقرير المقدم إلى اللجنة المعنية بالشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية بشأن عمل البرنامج الفرعي	1	1	–	1
2 - التقرير عن الإطار المنسّق لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في أفريقيا ورصدها والإبلاغ عنها، المقدّم إلى لجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المخصصة لشؤون الخدمات العامة والحكومات المحلية والتنمية الحضرية واللامركزية	1	1	–	–
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	**4**	**4**	–	**4**
3 - اجتماعات اللجنة المعنية بالشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية بشأن عمل البرنامج الفرعي	4	4	–	4
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	**1**	**1**	**5**	**2**
4 - مشاريع بشأن التوسع الحضري والتنمية لبناء قدرات واضعي السياسات الوطنية	–	–	2	1
5 - مشاريع بشأن السياسة الاجتماعية في أفريقيا لتعزيز قدرات واضعي السياسات في بلدان مختارة	–	–	2	1
6 - مشروع بشأن السلام والأمن في أفريقيا لبناء قدرات واضعي السياسات الوطنية	–	–	1	–
7 - برنامج زمالات للباحثين الأفريقيين الشباب لبناء قدراتهم في مجال المكاسب الديمغرافية والعمالة والتوسع الحضري والهجرة	1	1	–	–
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	–	–	**10**	**12**
8 - حلقات عمل بشأن التوسع الحضري والتنمية لبناء قدرات الدول الأعضاء في مجال السياسات	–	–	4	6
9 - حلقات عمل لبناء القدرات بشأن السياسات الاجتماعية لواضعي السياسات في بلدان مختارة	–	–	5	6
10 - الحوار السياساتي الرفيع المستوى بشأن الصلة القائمة بين الأمن والتنمية	–	–	1	–
المنشورات (عدد المنشورات)	**4**	**4**	**4**	**4**
11 - تزايد أعداد الشباب وفرص العمل في المناطق الحضرية في أفريقيا	1	–	–	–
12 - تقرير بشأن الاستثمارات الاجتماعية في أفريقيا	1	1	–	–
13 - تقرير التنمية الاجتماعية في أفريقيا	1	1	–	1
14 - تقرير عن حالة التوسع الحضري في أفريقيا من أجل صنع السياسات القائم على الأدلة	1	1	1	1
15 - تقرير عن تنفيذ الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة في أفريقيا	–	1	–	–
16 - تقرير عن استراتيجيات الحد من فجوة الفقر في أفريقيا	–	–	1	1
17 - تقرير مؤشر الأمن البشري في أفريقيا	–	–	1	–
18 - تقرير عن الهجرة الدولية في أفريقيا	–	–	1	–
19 - تقرير الهجرة في أفريقيا	–	–	–	1
المواد التقنية (عدد المواد)	**3**	**3**	**5**	**2**
20 - دليل عن تحسين رصد الاستثمارات الاجتماعية في أفريقيا	1	1	–	–
21 - موجز سياساتي بشأن الحلقة الوسطى المفقودة: ما تقوله البيانات الواردة من خمسة بلدان أفريقية عن الحماية الاجتماعية للعمال	1	1	–	–

الفئة والفئة الفرعية	المقرر لعام 2019	الفعلي لعام 2019	المقرر لعام 2020	المقرر لعام 2021
22 - دليل عن إدماج العائد الديمغرافي في الخطط الوطنية والقطاعية	1	1	–	–
23 - موجزات سياساتية بشأن التوسع الحضري لزيادة وعي واضعي السياسات الأفريقيين	–	–	2	1
24 - موجزات سياساتية بشأن توسيع نطاق رصد الاستثمارات الاجتماعية في أفريقيا: تقرير في بلدين	–	–	2	–
25 - موجز سياساتي بشأن الأمن والتنمية في أفريقيا	–	–	1	–
26 - موجز سياساتي بشأن الفقر وعدم المساواة	–	–	–	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: نشر منتجات معرفية وتحسين البيانات والإحصاءات لأغراض السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات القائمة على الأدلة؛ وتقديم المساعدة التقنية لتحسين القدرات في مجال صياغة السياسات وتنفيذها ورصدها؛ وإجراء حوارات سياساتية من أجل تعزيز التعلم في مجال السياسات وتبادلها على الصعيدين الوطني والإقليمي.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: نشرات ومطويات ومواد الدعوة بشأن عمل البرنامج الفرعي؛ ومناسبات خاصة بشأن التوسع الحضري والنمو في أفريقيا وتحولها على هامش المناسبات العالمية والإقليمية ذات الصلة؛ وحلقات دراسية شبكية وحلقات دراسية على شبكة الإنترنت عن التوسع الحضري في أفريقيا.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: التوعية الصحفية والإعلامية بشأن دور المدن والسياسة الاجتماعية في تنمية أفريقيا

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: قواعد البيانات والمنصات المعرفية على شبكة الإنترنت للتبادل بين الأقران

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2021

لمحة عامة

18-205 ترد أدناه في الجداول من 18-34 إلى 18-36 الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021، بما في ذلك تفاصيل التغيرات في الموارد، حسب الاقتضاء.

الجدول 18-34

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	نفقات عام 2019	*اعتمادات عام 2020*	*التغيرات*					*تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)*	*إعادة تقدير التكاليف*	*تقديرات عام 2021 (بعد إعادة تقدير التكاليف)*
			التعديلات الفنية	*الولايات الجديدة/ الموسعة*	*التغيرات الأخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*			
الموارد المتصلة بالوظائف	48 211,7	51 959,6	–	–	–	–	–	51 959,6	1 173,7	53 133,3
تكاليف الموظفين الأخرى	2 485,9	2 972,1	–	–	1 285,5	1 285,5	43,3	4 257,6	163,2	4 420,8
الضيافة	69,8	51,1	–	–	–	–	–	51,1	2,0	53,1
الخبراء الاستشاريون	1 932,6	1 461,4	–	–	(32,2)	(32,2)	(2,2)	1 429,2	50,9	1 480,1
الخبراء	1 459,7	3 146,0	–	–	(28,1)	(28,1)	(0,9)	3 117,9	110,8	3 228,7
سفر الموظفين	1 336,3	1 723,4	–	–	153,3	153,3	8,9	1 876,7	35,9	1 912,6
الخدمات التعاقدية	8 867,0	6 877,1	–	–	(18,5)	(18,5)	(0,3)	6 858,6	260,1	7 118,7
مصروفات التشغيل العامة	6 482,8	5 278,1	–	–	(54,3)	(54,3)	(1,0)	5 223,8	193,0	5 416,8
اللوازم والمواد	1 981,9	1 807,9	–	–	(107,2)	(107,2)	(5,9)	1 700,7	62,0	1 762,7
الأثاث والمعدات	3 870,4	3 143,7	–	–	(88,7)	(88,7)	(2,8)	3 055,0	118,3	3 173,3
تحسين أماكن العمل	12,2	52,2	–	–	–	–	–	52,2	2,1	54,3
الزمالات والمنح والمساهمات	2 700,4	2 390,4	(752,0)	–	(1 109,8)	(1 861,8)	(77,9)	528,6	20,4	549,0
المجموع	**79 410,7**	**80 863,0**	**(752,0)**	**–**	**–**	**(752,0)**	**(0,9)**	**80 111,0**	**2 192,4**	**82 303,4**

الجدول 18-35

التغيرات في الوظائف[أ]

	العدد	*الرتبة*
المعتمد لعام 2020	535	1 و أ ع، 2 مد-2، 15 مد-1، 43 ف-5، 69 ف-4، 76 ف-3، 27 ف-2/1، 15 م و، 287 ر م
المقترح لعام 2021	535	1 و أ ع، 2 مد-2، 15 مد-1، 43 ف-5، 69 ف-4، 76 ف-3، 27 ف-2/1، 15 م و، 287 ر م

(أ) لا توجد أي تغيرات مقترحة في الوظائف لعام 2021.

ملاحظة: تُستخدم المختصرات التالية في الجداول والأشكال: خ ع (ر أ)، فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ ر م: الرتبة المحلية؛ م و: موظف فني وطني؛ و أ ع: وكيل الأمين العام.

الجدول 18-36

الموارد المتصلة بالوظائف

الفئة	المعتمد لعام 2020[أ]	التغيرات				المقترح لعام 2021[أ]
		التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	
الفئة الفنية والفئات العليا						
و أ ع	1	–	–	–	–	1
مد-2	2	–	–	–	–	2
مد-1	15	–	–	–	–	15
ف-5	43	–	–	–	–	43
ف-4	69	–	–	–		69
ف-3	76	–	–	–	–	76
ف-1/2	27	–	–	–	–	27
المجموع الفرعي	**233**	**–**	**–**	**–**	**–**	**233**
التغيرات الأخرى						
موظف فني وطني	15	–	–	–	–	15
الرتبة المحلية	287	–	–	–	–	287
المجموع الفرعي	**302**	**–**	**–**	**–**	**–**	**302**
المجموع	**535**	**–**	**–**	**–**	**–**	**535**

(أ) تشمل وظيفتين مؤقتتين (1 ف-3 و 1 م و).

18-206 ترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 في الجدول من 18-37 إلى 18-39 وفي الشكل الحادي والعشرين من الباب 18.

18-207 على نحو ما يرد في الجدول 18-37 (1)، تبلغ الموارد الإجمالية المقترحة لعام 2021 ما قدره 000 111 80 دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس انخفاضا صافيا قدره 000 752 دولار (أو 0,9 في المائة) مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وتنتج التغيرات في الموارد من التعديلات الفنية المتصلة بإلغاء الاحتياجات غير المتكررة لدعم تجديد قاعة أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويغطي مستوى الموارد المقترحة تكاليف تنفيذ الولايات تنفيذا تاما يتسم بالكفاءة والفعالية.

الجدول 18-37

تطور الموارد المتصلة بالوظائف حسب العنصر والبرنامج الفرعي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(1) *الميزانية العادية*

	نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التغيرات				تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	إعادة تقدير التكاليف	تقديرات عام 2021 (بعد إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية		
ألف - أجهزة تقرير السياسات	300,5	479,8	–	–	–	–	–	479,8	19,2	499,0
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	8 286,8	9 062,5	–	–	–	–	–	9 062,5	245,3	9 307,8
جيم - برنامج العمل										
1 - سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة	3 291,6	3 673,1	–	–	–	–	–	3 673,1	98,3	3 771,4
2 - التكامل والتجارة على الصعيد الإقليمي	3 409,3	3 283,8	–	–	–	–	–	3 283,8	83,5	3 367,3
3 - تنمية القطاع الخاص وتمويله	2 356,7	2 925,0	–	–	–	–	–	2 925,0	74,3	2 999,3
4 - البيانات والإحصاءات	4 923,2	4 915,2	–	–	–	–	–	4 915,2	130,5	5 045,7
5 - تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية	3 737,0	3 277,7	–	–	–	–	–	3 277,7	91,1	3 368,8
6 - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	1 090,1	1 108,6	–	–	–	–	–	1 108,6	32,6	1 141,2
7 - الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية	14 927,2	16 405,8	–	–	–	–	–	16 405,8	330,7	16 736,5
8 - التنمية الاقتصادية والتخطيط	1 126,2	1 320,5	–	–	–	–	–	1 320,5	51,8	1 372,3
9 - الفقر وعدم المساواة والسياسة الاجتماعية	2 868,1	3 253,3	–	–	–	–	–	3 253,3	87,8	3 341,1
المجموع الفرعي، جيم	**37 729,4**	**40 163,0**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**40 163,0**	**980,6**	**41 143,6**
دال - الدعم البرنامجي	33 094,0	31 157,7	(752,0)	–	–	(752,0)	(2,4)	30 405,7	947,3	31 353,0
المجموع الفرعي، 1	**79 410,7**	**80 863,0**	**(752,0)**	**–**	**–**	**(752,0)**	**(0,9)**	**80 111,0**	**2 192,4**	**82 303,4**

(2) *الموارد الخارجة عن الميزانية*

	نفقات عام 2019	تقديرات عام 2020	تقديرات عام 2021
ألف - أجهزة تقرير السياسات	–	–	–
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	1 050,0	356,3	356,3

	نفقات عام 2019	تقديرات عام 2020	تقديرات عام 2021
جيم - برنامج العمل			
1 - سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة	90,5	2,1	–
2 - التكامل والتجارة على الصعيد الإقليمي	5 416,8	7 064,6	5 342,3
3 - تنمية القطاع الخاص وتمويله	176,0	1 185,8	796,5
4 - البيانات والإحصاءات	1 619,3	476,2	4 712,2
5 - تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية	3 481,7	3 635,8	3 152,4
6 - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	64,5	1 371,7	380,9
7 - الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية	631,9	381,1	910,5
8 - التنمية الاقتصادية والتخطيط	–	–	2 600,0
9 - الفقر وعدم المساواة والسياسة الاجتماعية	44,3	1 103,9	565,7
المجموع الفرعي، جيم	**11 525,0**	**15 221,2**	**18 460,5**
دال - الدعم البرنامجي	5 074,2	6 606,5	6 606,5
المجموع الفرعي, 2	**17 649,2**	**22 184,0**	**25 423,3**
المجموع	**97 059,9**	**103 047,0**	**107 726,7**

الجدول 18-38

تطور الموارد المتصلة بالوظائف حسب العنصر والبرنامج الفرعي

(1) *الميزانية العادية*

	المعتمد لعام 2020	التغيرات				المقترح لعام 2021
		التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	
ألف - أجهزة تقرير السياسات	–	–	–	–	–	–
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	53	–	–	–	–	53
جيم - برنامج العمل						
1 - سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة	25	–	–	–	–	25
2 - التكامل والتجارة على الصعيد الإقليمي	22	–	–	–	–	22
3 - تنمية القطاع الخاص وتمويله	18	–	–	–	–	18

	المعتمد لعام 2020	التغيرات				المقترح لعام 2021
		التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	
4 - البيانات والإحصاءات	36	–	–	–	–	36
5 - تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية	20	–	–	–	–	20
6 - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	6	–	–	–	–	6
7 - الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية						
1 - الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا	19	–	–	–	–	19
2 - الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا	18	–	–	–	–	18
3 - الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا	23	–	–	–	–	23
4 - الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا	20	–	–	–	–	20
5 - الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي	20	–	–	–	–	20
8 - التنمية الاقتصادية والتخطيط	–	–	–	–	–	–
9 - الفقر وعدم المساواة والسياسة الاجتماعية	21	–	–	–	–	21
المجموع الفرعي، جيم	**248**	**–**	**–**	**–**	**–**	**248**
دال - الدعم البرنامجي	234	–	–	–	–	234
المجموع الفرعي، 1	**535**	**–**	**–**	**–**	**–**	**535**

(2) *الموارد الخارجة عن الميزانية*

	تقديرات عام 2020	تقديرات عام 2021
ألف - أجهزة تقرير السياسات	–	–
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	1	1
جيم - برنامج العمل		
1 - سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة	–	–
2 - التكامل والتجارة على الصعيد الإقليمي	4	7
3 - تنمية القطاع الخاص وتمويله	4	4
4 - البيانات والإحصاءات	4	7
5 - تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية	7	9
6 - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	–	1

	تقديرات عام 2020	تقديرات عام 2021
7 - الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية	–	–
8 - التنمية الاقتصادية والتخطيط	–	–
9 - الفقر وعدم المساواة والسياسة الاجتماعية	–	1
المجموع الفرعي، جيم	**19**	**29**
دال- الدعم البرنامجي	31	31
المجموع الفرعي، 2	**51**	**61**
المجموع	**586**	**596**

الجدول 18-39

تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

			التغيرات					
	نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	48 211,7	51 959,6	–	–	–	–	–	51 959,6
الموارد غير المتصلة بالوظائف	31 199,0	28 903,4	(752,0)	–	–	(752,0)	(2,4)	28 151,4
المجموع	**79 410,7**	**80 863,0**	**(752,0)**	**–**	**–**	**(752,0)**	**(0,9)**	**80 111,0**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		233	–	–	–	–	–	233
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		302	–	–	–	–	–	302
المجموع		**535**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**535**

الشكل الحادي والعشرون من الباب 18

توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

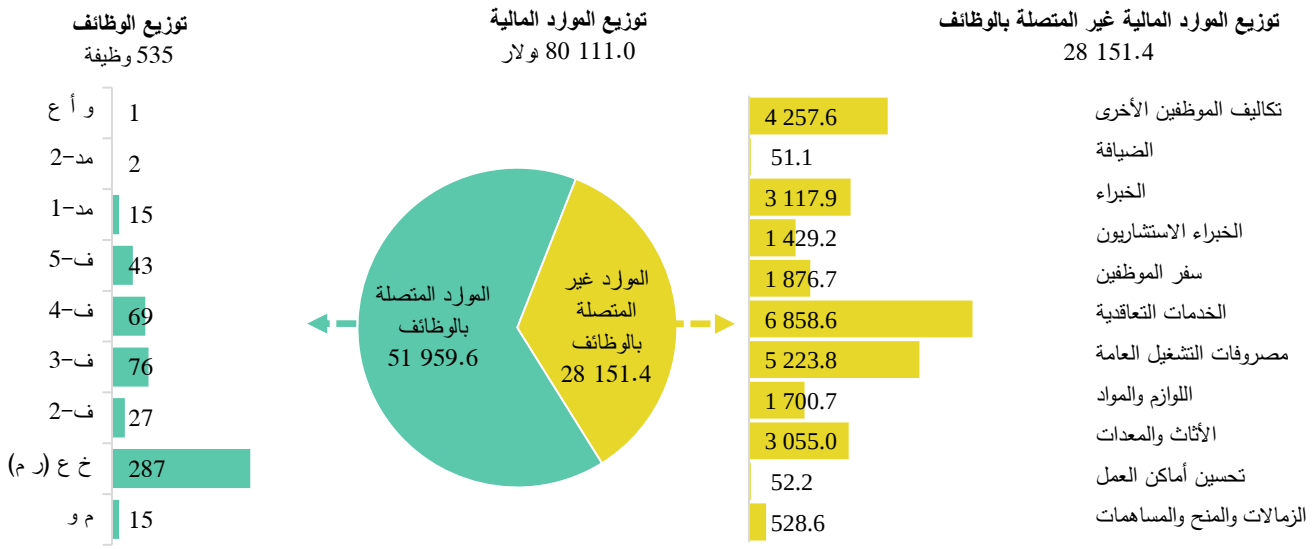

تحليل الفروق حسب العنصر والبرنامج الفرعي

التغيرات الإجمالية في الموارد

التعديلات الفنية

18-208 كما هو مبين في الجدول 18-37 (1) أعلاه، تعكس التغيرات في الموارد نقصانا قدره 752 000 دولار تحت بند الدعم البرنامجي، يتصل بإلغاء الاحتياجات غير المتكررة من الزمالات والمنح والمساهمات المتصلة بقاعة أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التي تمت الموافقة عليها عملا بالجزء العاشر من قرار الجمعية العامة 263/74.

الموارد الخارجة عن الميزانية

18-209 كما هو مبين في الجدولين 18-37 (2) و 18-38 (2)، تتلقى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مساهمات نقدية خارجة عن الميزانية تكمل موارد الميزانية العادية وتظل ذات أهمية حيوية لتنفيذ ولاياتها. ففي عام 2021، من المتوقع تلقّي موارد من خارج الميزانية (مساهمات نقدية) قدرها 300 423 25 دولار، تشمل 61 وظيفة، دعما للأنشطة الخارجة عن الميزانية. وتمثل الموارد الخارجة عن الميزانية 23,6 في المائة من مجموع احتياجات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتتصل الزيادة المتوقعة البالغة 300 239 3 دولار مقارنة بتقديرات عام 2020 بالزيادة المتوقعة البالغة 10 وظائف (2 ف-5، و 1 ف-4، و 4 ف-3، و 1 ف-2، و 2 ر م) مقارنة بـــ 51 وظيفة مقدرة لعام 2020. وستدعم الوظائف الإضافية الأنشطة بما في ذلك الخدمات الاستشارية والحلقات الدراسية والمشاريع الميدانية المتصلة بتنمية القدرات وتعزيز القدرة الإحصائية للدول الأعضاء وغيرها من المبادرات دون الإقليمية ذات الأثر الكبير للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية.

18-210 وتُعبأ الموارد الخارجة عن الميزانية في معظمها من مصـــادر ثنائية بموجب اتفاقات مبرمة بين اللجنة الاقتصـــادية لأفريقيا ومؤسسات ومنظمات عالمية وإقليمية معنية بالتنمية الأفريقية. وستمول الموارد في المقام الأول أنشطة التعاون التقني وستبني قدرات الدول الأعضاء في عدد من المجالات ذات الأولوية، مثل دعم البرنامج المعجل المتعلق بالتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية؛ وإنشاء الصندوق الأفريقي للقيادة النسائية؛ وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية؛ وتعزيز القدرات الاستشارية لإدارة الأراضي في أفريقيا؛ وتنفيذ سياسات إنمائية قادرة على التكيف مع تغير المناخ في أفريقيا خلال الفترة 2019-2023؛ وبناء القدرات من أجل ترتيبات تجارية أفريقية شـــاملة ومنصـــفة؛ وتعميق التكامل التجاري الأفريقي من خلال التنفيذ الفعال لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لدعم التكامل الاقتصادي وتفعيل منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية؛ ودعم تنمية القطاع الخاص؛ وتجميع شراء الأدوية والمنتجات الأساسية والإنتاج الصيدلاني المحلي.

أجهزة تقرير السياسات

18-211 تغطي الموارد المقترحة في إطار هذا العنصر الاحتياجات المتعلقة بالأجهزة الحكومية الدولية الدائمة وهيئات الخبراء والعمليات الحكومية الدولية، التي تتولى اللجنة مسؤولية تقديم الخدمات لها. وتوفر اللجنة الولاية التشريعية وتوجيهات السياسة العامة لأعمال الأمانة. وقد حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي اختصاصات اللجنة في قراره 671 ألف (د-25) المؤرخ 29 نيسان/أبريل 1958 وفي تعديلاته اللاحقة. وتتألف اللجنة من 54 عضـــوا وتقدم تقاريرها إلى المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي. ويتضمن الجدول 18-40 معلومات عن الهيئات الحكومية الدولية الدائمة وما يتصل بها من الاحتياجات من الموارد في إطار الميزانية العادية.

الجدول 18-40

أجهزة تقرير السياسات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

جهاز تقرير السياسات	*البيان*	*معلومات إضافية*	*اعتمادات عام 2020*	*تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين	تعقد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دورات سنوية لاستعراض أعمال أمانتها والموافقة على برنامج العمل السنوي الخاص بها والبت في توصيات هيئاتها الفرعية وتوصيات الأمينة التنفيذية. والدورة السنوية هي أيضا بمثابة محفل لتوضيح موقف أفريقيا من قضايا التنمية المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة. ولجنة الخبراء جزء لا يتجزأ من دورة اللجنة التي تجتمع قبل مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين وتقدم الدعم التقني له.	الولاية: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 671 ألف (د-25) العضوية: 54 مسؤولا حكوميا عدد الدورات في عام 2021: 1	232,6	229,8
لجنة كبار المسؤولين والخبراء الحكومية الدولية	تعقد لجان كبار المسؤولين والخبراء الحكومية الدولية دون الإقليمية الخمس اجتماعاتها سنويا بين شهري شباط/فبراير وآذار/مارس قبل انعقاد مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين وترفع إليه تقاريرها. وتشرف هذه اللجان بصفة عامة على صياغة وتنفيذ برنامج عمل وأولويات المكاتب دون الإقليمية، وتقدم توصيات بشأن المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطقها	الولاية: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 671 ألف (د-25) والتعديلات اللاحقة العضوية: 54 مسؤولا حكوميا عدد الدورات في عام 2021: 1	مدرج في ميزانية المكاتب دون الإقليمية	مدرج في ميزانية المكاتب دون الإقليمية

جهاز تقرير السياسات	البيان	معلومات إضافية	اعتمادات عام 2020	تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
	دون الإقليمية، وكذلك بشأن تشجيع وتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي على الصعيد دون الإقليمي. وهي تتيح أيضا منبرا للاجتماعات الوزارية دون الإقليمية لمناقشة التحديات الإنمائية المحددة على الصعيد دون الإقليمي، والتي تُعرض وثائقها الختامية على المؤتمر.			
اللجنة المعنية بالحوكمة الاقتصادية	أُنشئت اللجنة المعنية بالحوكمة الاقتصادية لتقديم المشورة والتوجيه المرتكزين على الأدلة بشأن مسائل الإدارة الاقتصادية، بما في ذلك تعزيز الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي والاستراتيجيات الإنمائية الشاملة، ومكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، بالإضافة إلى الربط الشبكي ودعم عمليات الحوكمة الإقليمية والعالمية مثل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وتمثيل أفريقيا في المنتديات الدولية مثل مجموعة العشرين.	الولاية: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 966 (د-52) العضوية: 54 عدد الدورات في عام 2021: 1	–	50,0
اللجنة المعنية بالإحصاءات والبيانات	توفر اللجنة المعنية بالإحصاءات والبيانات منتدى للتداول بشأن المسائل المتصلة بالإحصاءات والبيانات، وتقدم التوجيه بشأن القضايا الناشئة في مجال إنتاج البيانات وتبادلها وتحليلها، وتقوم بإدخال الابتكارات في مجال البيانات، وتستكشف الثغرات في القدرات والبيانات. وتكفل اللجنة أن تكون لدى جميع البلدان الأعضاء القدرة على توفير بيانات عن مجموعة متنوعة من المسائل الإنمائية، وتسعى إلى تشجيع تنسيق الأنشطة الإحصائية، وتعزيز الممارسات الإحصائية السليمة، وكفالة الاتساق في أداء النظام الإحصائي في أفريقيا.	الولاية: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 966 (د-52) العضوية: 54 مسؤولا حكوميا عدد الدورات في عام 2021: 1	61,8	50,0
لجنة تنمية القطاع الخاص، والتكامل الإقليمي، والتجارة، والهياكل الأساسية، والصناعة، والتكنولوجيا	توفر لجنة تنمية القطاع الخاص، والتكامل الإقليمي، والتجارة، والهياكل الأساسية، والصناعة، والتكنولوجيا منتدى للحوار وبناء توافق الآراء في المجالات الهامة المتمثلة في تنمية القطاع الخاص والتكامل الإقليمي والتجارة والهياكل الأساسية والصناعة والتكنولوجيا، والأهم من ذلك أنها تعمل كحافز للتعجيل بالتقدم على الصعيدين الوطني والإقليمي في هذه المجالات. وتركز اللجنة على المسائل المواضيعية والناشئة ذات الصلة بهذه المجالات المحددة، بغية تقييم التقدم ذي الصلة الذي أحرزته الدول الأعضاء الأفريقية.	الولاية: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 966 (د-52) العضوية: 54 مسؤولا حكوميا عدد الدورات في عام 2021 :1	61,8	50,0
اللجنة المعنية بتغير المناخ والاقتصاد الأزرق والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية	تقدم اللجنة المعنية بتغير المناخ والاقتصاد الأزرق والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية التوجيه والإرشاد لعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن النهوض بالتنمية المستدامة، ولا سيما من خلال التحول الزراعي، وتعزيز الإدارة وتحويل الأراضي والموارد الطبيعية في أفريقيا، وإدماج القدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ في خطط التنمية الوطنية، والانتقال إلى الاقتصادين	الولاية: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 966 (د-52) العضوية: 54 مسؤولا حكوميا عدد الدورات في عام 2021: 1	61,8	50,0

جهاز تقرير السياسات	البيان	معلومات إضافية	اعتمادات عام 2020	تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
	الأخضر والأزرق، بما في ذلك من خلال التكنولوجيا والابتكار.			
	وتقدم اللجنة المعنية بتغير المناخ والاقتصاد الأزرق والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، بوصفها منتدى للحوار بشأن السياسات وبناء توافق الآراء، التوجيه فيما يتعلق بعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في المستقبل وتركيزها الاستراتيجي على القضايا الناشئة الرئيسية المتصلة بالزراعة، والاقتصاد الأزرق، وتغير المناخ، وإدارة الأراضي والموارد الطبيعية، والاقتصاد الأخضر، وذلك دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، فضلا عن دعم تنفيذ الرؤية الأفريقية للتعدين وإعلان الاتحاد الأفريقي بشأن الأراضي، اللذين اعتمدهما رؤساء الدول والحكومات الأفريقيون في عام 2009، وكذلك اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.		
لجنة التنمية الاجتماعية والفقر والشؤون الجنسانية	تستعرض لجنة التنمية الاجتماعية والفقر والشؤون الجنسانية العمل المضطلع به في إطار البرنامج الفرعي المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والبرنامج الفرعي المتعلق بالفقر وعدم المساواة والسياسات الاجتماعية. وتوفر لجنة التنمية الاجتماعية والفقر والشؤون الجنسانية منتدى لتحليل العمل الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من حيث صلته بأولويات أفريقيا في مجال الحد من الفقر وعدم المساواة، والتحضر المستدام، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والسياسات الاجتماعية. وتكتسي لجنة التنمية الاجتماعية والفقر والشؤون الجنسانية أهمية أيضا بوصفها منتدى للحوار بشأن السياسات وبناء توافق الآراء لتوجيه العمل في المستقبل توجيها استراتيجيا في هذه المجالات المهمة من خطة التنمية الأفريقية، والأهم من ذلك أنها تعمل كحافز للتعجيل بالتقدم على الصعيدين الوطني والإقليمي في هذه الميادين. وتشدد لجنة التنمية الاجتماعية والفقر والشؤون الجنسانية على المسائل المواضيعية والناشئة ذات الصلة بمجالات تركيزها المحددة، بغية تقييم التقدم الذي أحرزته الدول الأفريقية الأعضاء في هذه المجالات وتحديد اتجاهات السياسة العامة.	الولاية: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 966 (د-52) العضوية: 54 مسؤولا حكوميا عدد الدورات في عام 2021: 1	61,8	50,0
المجموع			**479,8**	**479,8**

18-212 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 800 479 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 18-41 والشكل الثاني والعشرين من الباب 18.

الجدول 18-41

أجهزة تقرير السياسات: تطور الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التغيرات					تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	
الموارد غير المتصلة بالوظائف	300,5	479,8	–	–	–	–	–	479,8
المجموع	**300,5**	**479,8**	–	–	–	–	–	**479,8**

الشكل الثاني والعشرون من الباب 18

أجهزة تقرير السياسات: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

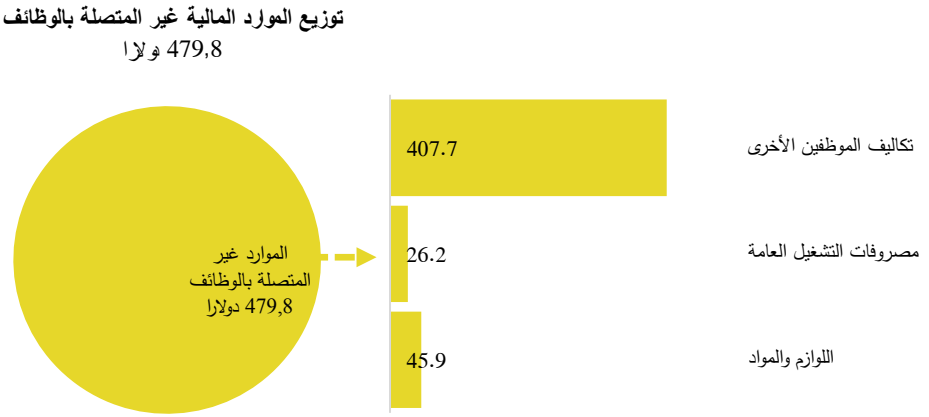

التوجيه التنفيذي والإدارة

18-213 يتألف عنصر التوجيه التنفيذي وعنصر الإدارة من مكتب الأمينة التنفيذية، ومكتب نائب الأمينة التنفيذية (البرامج)، ومكتب نائب الأمينة التنفيذية (دعم البرامج)، وشعبة التخطيط الاستراتيجي والرقابة والنتائج واستمرارية تصريف الأعمال. ويشمل مكتب الأمينة التنفيذية المكتب الاستشاري المعني بأهداف التنمية المستدامة، وقسم الشراكات وتعبئة الموارد، ومكتب دعم الأمانة المشترك وقسم الاتصالات والعلاقات الإعلامية.

18-214 ويداوم مكتب الأمينة التنفيذية ومكتبا نائبي الأمينة التنفيذية، على توطيد وإدارة أواصر الشراكة والتعاون بصورة فعالة مع المنظمات الأفريقية الرئيسية، لا سيما مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وكذلك الجهات الرئيسية الأخرى ذات المصلحة، من أجل تعزيز أوجه التآزر بين السياسات المتعلقة بالمسائل الإنمائية الكبرى. ويكفل مكتب الأمينة التنفيذية أن تكون أولويات التنمية في أفريقيا وموقفها من القضايا الحرجة منعكسة على المستوى العالمي، ويوفر التوجيه والقيادة في مجال السياسات فيما يتعلق بصياغة الاستراتيجيات والبرامج الإقليمية بما يتمشى مع الأهداف المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. وبالإضافة إلى ذلك، يضطلع المكتب

بدور قيادي بالغ الأهمية في تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن التنمية المستدامة والسلام والأمن، وفي القيام بمبادرات خاصة تعزز عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبالتالي توفر المزيد من الزخم لخطة تنمية أفريقيا.

18-215 ومكتب الأمينة التنفيذية مسؤول عن بناء وتعهد الشراكات الاستراتيجية للمفوضية مع الشركاء في التنمية والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة. وعلاوة على ذلك، فهو مسؤول عن تعبئة موارد من خارج الميزانية لدعم الأولويات الجديدة والناشئة ذات الأهمية للأهداف الإنمائية للدول الأعضاء. ويقوم المكتب، من خلال قسم الاتصالات والعلاقات مع وسائط الإعلام بإبراز أعمال اللجنة ومنتجاتها المعرفية على الصعيدين العالمي والإقليمي.

18-216 ويقدم مكتب الأمينة التنفيذية الدعم في تحديد الاتجاه الاستراتيجي العام وإدارة أمانة اللجنة، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد بما يتمشى مع أفضل الممارسات وتعزيز الاستدامة البيئية. وهو يمثل المستشار القانوني للأمم المتحدة في أديس أبابا ويقدم المشورة للأمينة التنفيذية والإدارة العليا في اللجنة بشأن جميع المسائل القانونية، ويمثل الأمين العام في المسائل المعروضة أمام محكمة الأمم المتحدة للمنازعات.

18-217 وتشتمل شعبة التخطيط الاستراتيجي والرقابة والنتائج على قسم التقييم وقسم السياسات المؤسسية والتخطيط والرصد والإبلاغ وقسم المعايير وضمان الجودة واستمرارية تصريف الأعمال. وتقدم الشعبة الدعم والمشورة إلى الأمينة التنفيذية بشأن المسائل المتصلة بالتوجيه الاستراتيجي والأولويات والسياسات عموما في مجالات تنسيق البرامج والتخطيط والرصد والتقييم وضمان الجودة، بما في ذلك الإبلاغ عن تنفيذ برنامج عمل اللجنة ضمن إطار موجه نحو تحقيق النتائج لكفالة الفعالية التنظيمية. وعلاوة على ذلك، تنسق الشعبة تقارير الأداء التي ترفعها اللجنة إلى الهيئات الحكومية الدولية والتقارير المتعلقة بتنفيذ القرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن تلك الهيئات. وتستجيب الشعبة للطلبات الواردة من المقر بشأن المسائل المتصلة بالبرامج، وتسهم في المبادرات العالمية وتقدم الدعم للبرامج الفرعية التي تضعها اللجنة في تنفيذ المبادئ التوجيهية والتعليمات التي تصدرها الجمعية العامة. وتقيم الشعبة الاتصال مع هيئات الرقابة وتنسق عملية تقديم التقارير على نطاق اللجنة إلى هذه الهيئات، بما يشمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومراجعي الحسابات الخارجيين.

18-218 ووفقًا لخطة عام 2030، وعلى وجه الخصوص الغاية 12-6 من أهداف التنمية المستدامة، التي تشجِّع فيها المنظمات على إدراج معلومات عن الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها، ووفقًا للولاية الشاملة المحددة في الفقرة 19 من قرار الجمعية العامة 219/72، تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدمج ممارسات الإدارة البيئية في عملياتها. وكان من الأمور البارزة في عام 2019 وقف استعمال المنتجات البلاستيكية الأحادية الاستخدام في إطار العمل من أجل بيئة خالية من البلاستيك واستحداث المزيد من نوافير المياه في المساحات المخصصة للمؤتمرات. وكان من بين الأمور البارزة الأخرى الحد من النفايات واستحداث نظام لإعادة التدوير في المجمع. وتواصل اللجنة السعي إلى استخدام التداول بالفيديو في إطار التقليل إلى أدنى حد من بصمة الكربون، وما برحت محايدة من حيث الكربون منذ عام 2015، وقد حازت شهادات في هذا الصدد. وفي عام 2021، ستواصل اللجنة تخفيض بصمتها الكربونية وستحافظ على تحييد أثر انبعاثات الكربون من خلال موازنة البصمة المتبقية.

18-219 وترد في الجدول 18-42 معلومات عن الامتثال فيما يتعلق بتقديم المستندات في حينها والحجز المسبق للسفر جوا. وعند استعراض الاستثناءات المتعلقة بعدم الامتثال، تبين أن الأسباب تعزى أساسا إلى التأخر في التخطيط للمناسبات والتأخر في ترشيح المسافرين. وستزيد اللجنة من جهودها في مجال التخطيط مسبقا وبفترة طويلة وستقوم بتوعية مديري البرامج بمنافع الترشيح المبكر للمسافرين. وبالإضافة إلى ذلك، أبرمت اللجنة اتفاقا مؤسسيا مع شركات الطيران ينص على تمديد فترات إصدار التذاكر من أجل من أجل التخفيف من أثر تأخر المشتريات على التكاليف.

الجدول 18-42

معدل الامتثال

(النسبة المئوية)

الفئة والفئة الفرعية	*المقرر لعام 2019*	*الفعلي لعام 2019*	*المقرر لعام 2020*	*المقرر لعام 2021*
تقديم الوثائق في مواعيدها	100	100	100	100
شراء تذاكر السفر بالطائرة قبل بدء السفر بأسبوعين على الأقل	100	15,3	100	100

18-220 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 500 062 9 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 18-43 والشكل الثالث والعشرين من الباب 18.

الجدول 18-43

التوجيه التنفيذي والإدارة: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

			التغيرات					
	نفقات عام 2019	*اعتمادات عام 2020*	*التعديلات الفنية*	*الولايات الجديدة/ الموسعة*	*التغيرات الأخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	*تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	6 208,9	7 218,3	–	–	–	–	–	7 218,3
الموارد غير المتصلة بالوظائف	2 077,9	1 844,2	–	–	–	–	–	1 844,2
المجموع	**8 286,8**	**9 062,5**	–	**–**	**–**	**–**	**–**	**9 062,5**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		33	–	–	–	–	–	33
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		20	–	–	–	–	–	20
المجموع		**53**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**53**

الشكل الثالث والعشرون من الباب 18

التوجيه التنفيذي والإدارة: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

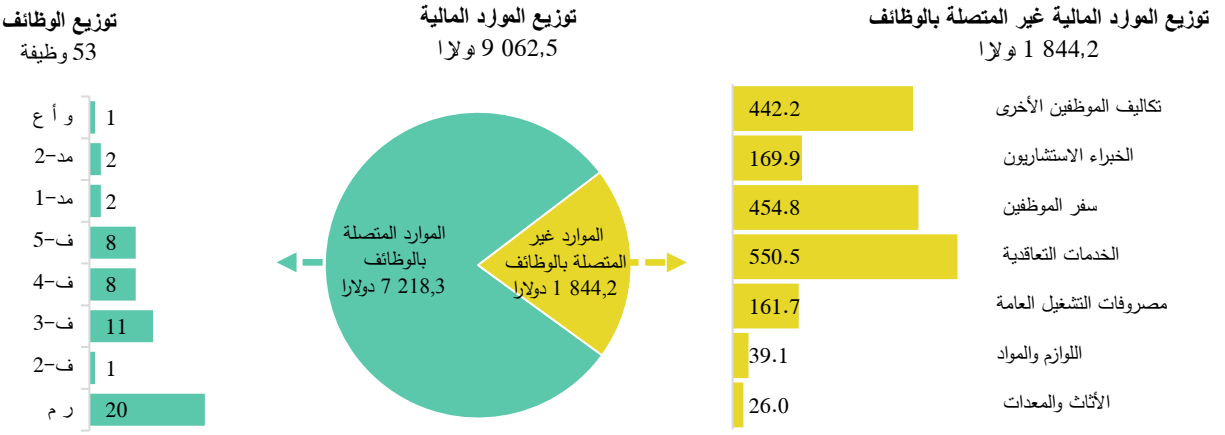

برنامج العمل

18-221 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 000 163 40 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. ويرد في الشكل الرابع والعشرين من الباب 18 توزيع الموارد حسب البرنامج الفرعي.

الشكل الرابع والعشرون من الباب 18

توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 حسب البرنامج الفرعي

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

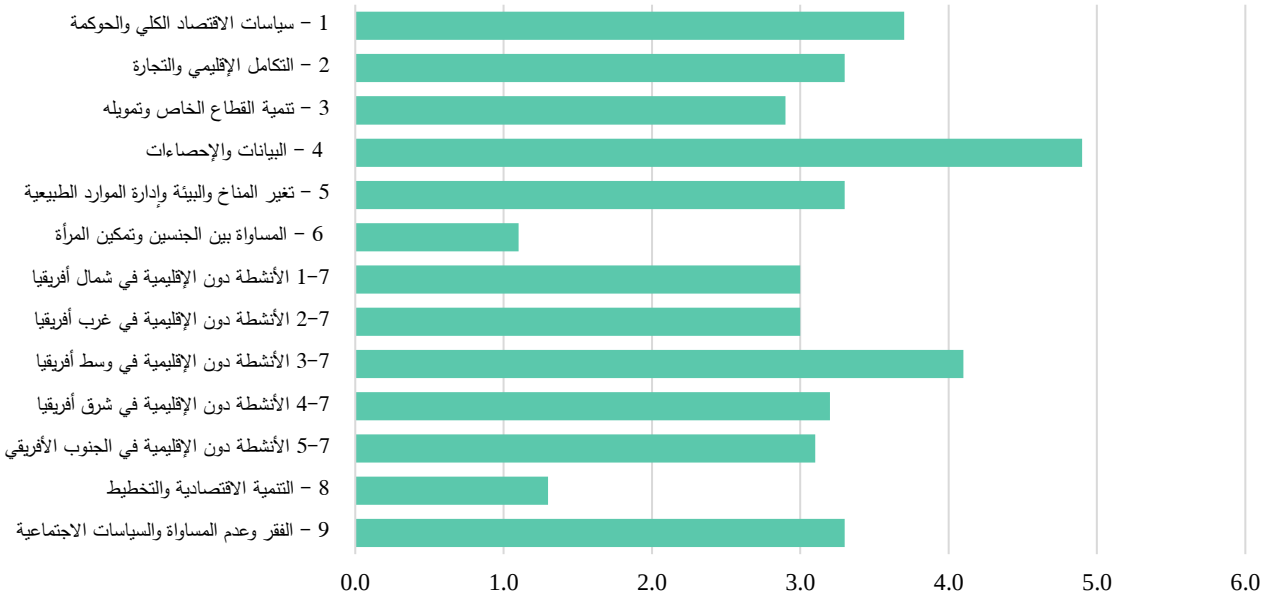

البرنامج الفرعي 1
سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة

18-222 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 100 673 3 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 18-44 والشكل الخامس والعشرين من الباب 18.

الجدول 18-44

البرنامج الفرعي 1: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

			التغيرات				
	نفقات عام 2019	*اعتمادات عام 2020*	*التعديلات الفنية*	*الولايات الجديدة/ الموسعة*	*التغيرات الأخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	*تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	2 748,1	3 100,2	–	–	–	–	–	3 100,2
الموارد غير المتصلة بالوظائف	543,5	572,9	–	–	–	–	–	572,9
المجموع	**3 291,6**	**3 673,1**	–	–	–	–	–	**3 673,1**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		15	–	–	–	–	–	15
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		10	–	–	–	–	–	10
المجموع		**25**	–	–	–	–	–	**25**

الشكل الخامس والعشرون من الباب 18

البرنامج الفرعي 1: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

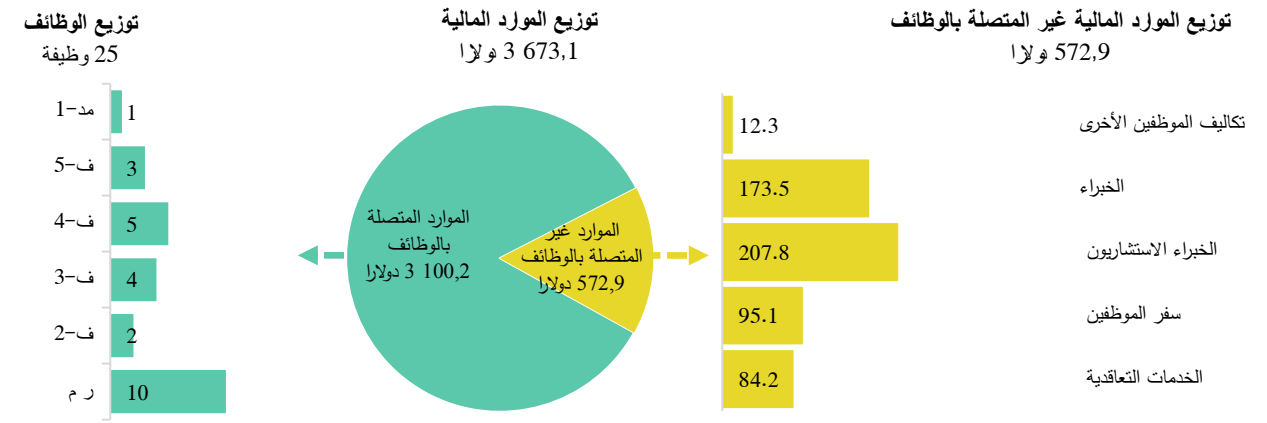

البرنامج الفرعي 2
التكامل الإقليمي والتجارة

18-223 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 800 283 3 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 18-45 والشكل السادس والعشرين من الباب 18.

الجدول 18-45

البرنامج الفرعي 2: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

			التغيرات				
	نفقات عام 2019	*اعتمادات عام 2020*	*التعديلات الفنية*	*الولايات الجديدة/ الموسعة*	*التغيرات الأخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	*تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	3 042,7	3 015,5	–	–	–	–	–	3 015,5
الموارد غير المتصلة بالوظائف	366,7	268,3	–	–	–	–	–	268,3
المجموع	**3 409,3**	**3 283,8**	–	–	–	–	–	**3 283,8**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		16	–	–	–	–	–	16
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		6	–	–	–	–	–	6
المجموع		**22**	–	–	–	–	–	**22**

الشكل السادس والعشرون من الباب 18

البرنامج الفرعي 2: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

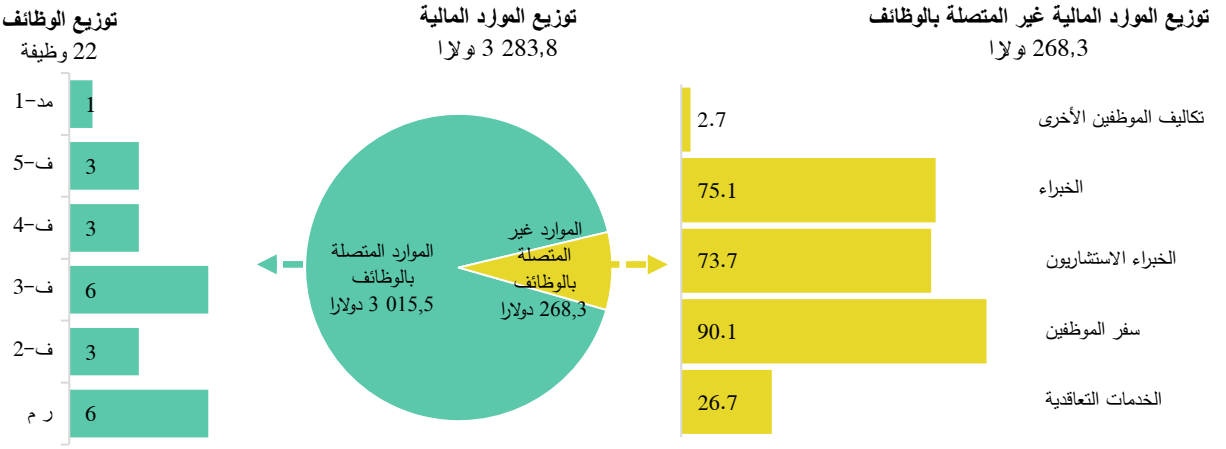

البرنامج الفرعي 3
تنمية القطاع الخاص وتمويله

18-224 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 000 925 2 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 18-46 والشكل السابع والعشرين من الباب 18.

الجدول 18-46

البرنامج الفرعي 3: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التغيرات				تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
الموارد المتصلة بالوظائف	2 082,6	2 512,0	–	–	–	–	–	2 512,0
الموارد غير المتصلة بالوظائف	274,1	413,0	–	–	–	–	–	413,0
المجموع	**2 356,7**	**2 925,0**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**2 925,0**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		12	–	–	–	–	–	12
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		6		–	–	–	–	6
المجموع		**18**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**18**

الشكل السابع والعشرون من الباب 18

البرنامج الفرعي 3: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

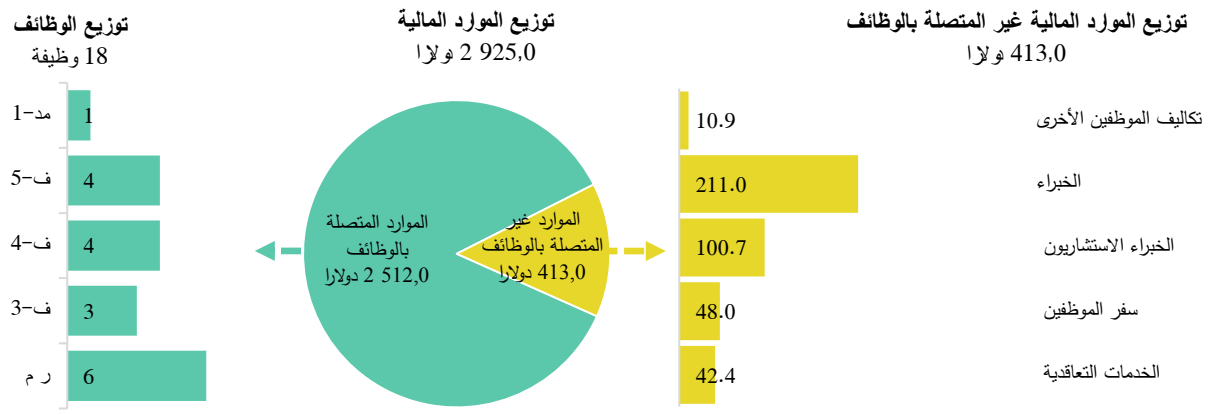

البرنامج الفرعي 4
البيانات والإحصاءات

18-225 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 200 915 4 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 18-47 والشكل الثامن والعشرين من الباب 18.

الجدول 18-47

البرنامج الفرعي 4: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التغيرات				تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
الموارد المتصلة بالوظائف	4 415,1	4 210,7	–	–	–	–	4 210,7
الموارد غير المتصلة بالوظائف	508,1	704,5	–	–	–	–	704,5
المجموع	**4 923,2**	**4 915,2**	–	–	–	–	**4 915,2**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
الفئة الفنية والفئات العليا	21	21	–	–	–	–	21
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	15	15	–	–	–	–	15
المجموع	**36**	**36**	–	–	–	–	**36**

الشكل الثامن والعشرون من الباب 18

البرنامج الفرعي 4: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

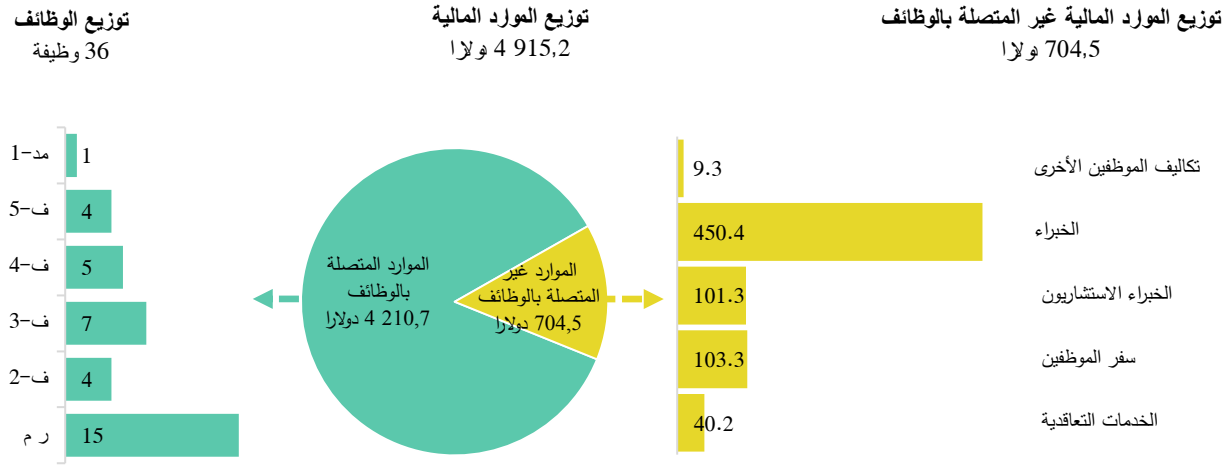

البرنامج الفرعي 5
تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية

18-226 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 700 277 3 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 18-48 والشكل التاسع والعشرين من الباب 18.

الجدول 18-48

البرنامج الفرعي 5: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التغيرات				تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
الموارد المتصلة بالوظائف	2 129,9	2 589,8	–	–	–	–	– 2 589,8
الموارد غير المتصلة بالوظائف	1 607,1	687,9	–	–	–	–	– 687,9
المجموع	**3 737,0**	**3 277,7**	–	–	–	–	– **3 277,7**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
الفئة الفنية والفئات العليا		12	–	–	–	–	– 12
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		8	–	–	–	–	– 8
المجموع		**20**	–	–	–	–	– **20**

الشكل التاسع والعشرون من الباب 18

البرنامج الفرعي 5: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

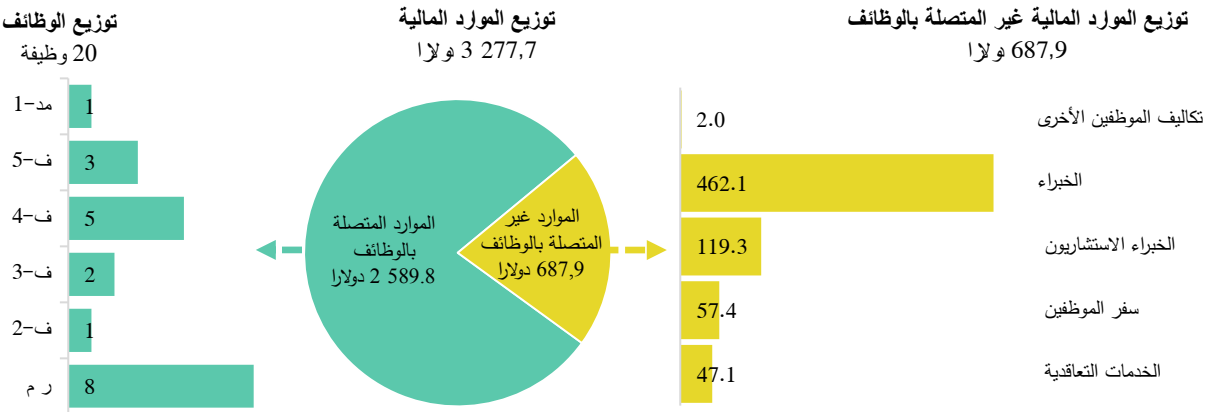

البرنامج الفرعي 6
المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

18-227 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 600 108 1 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 18-49 والشكل الثلاثين من الباب 18.

الجدول 18-49

البرنامج الفرعي 6: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التغيرات: التعديلات الفنية	التغيرات: الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات: التغيرات الأخرى	التغيرات: المجموع	التغيرات: النسبة المئوية	تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	657,4	738,5	–	–	–	–	–	738,5
الموارد غير المتصلة بالوظائف	432,7	370,1	–	–	–	–	–	370,1
المجموع	**1 090,1**	**1 108,6**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**1 108,6**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		4	–	–	–	–	–	4
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		2	–	–	–	–	–	2
المجموع		**6**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**6**

الشكل الثلاثون من الباب 18

البرنامج الفرعي 6: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

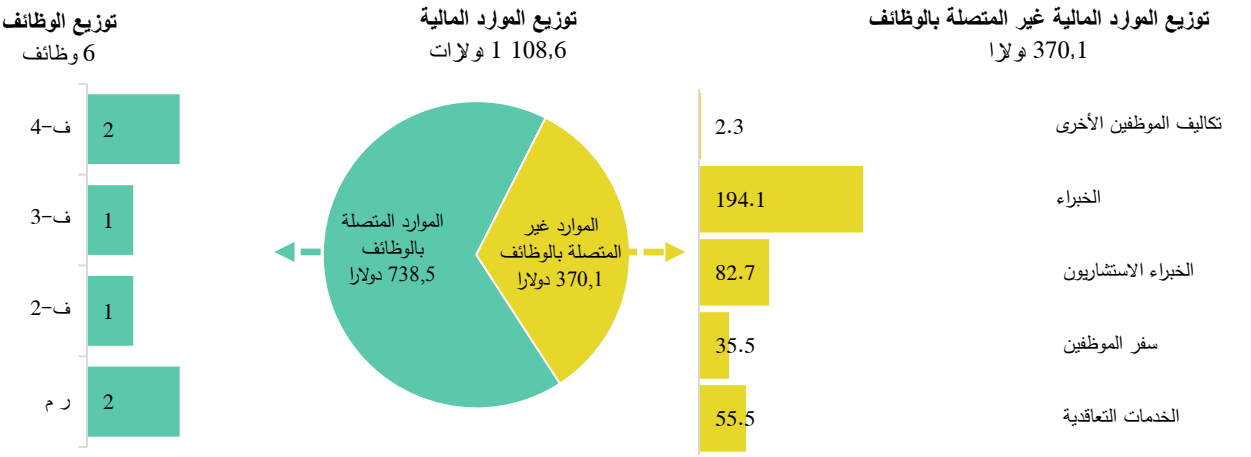

البرنامج الفرعي 7
الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

العنصر 1
الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا

18-228 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 100 995 2 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 18-50 والشكل الحادي والثلاثين من الباب 18.

الجدول 18-50

البرنامج الفرعي 7، العنصر 1: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

			التغيرات					
	نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	2 125,6	1 881,9	–	–	–	–	–	1 881,9
الموارد غير المتصلة بالوظائف	865,0	1 113,2	–	–	–	–	–	1 113,2
المجموع	**2 990,6**	**2 995,1**	–	–	–	–	–	**2 995,1**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	9	9	–	–	–	–	–	9
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	10	10	–	–	–	–	–	10
المجموع		**19**	–	–	–	–	–	**19**

الشكل الحادي والثلاثون من الباب 18

البرنامج الفرعي 7، العنصر 1: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

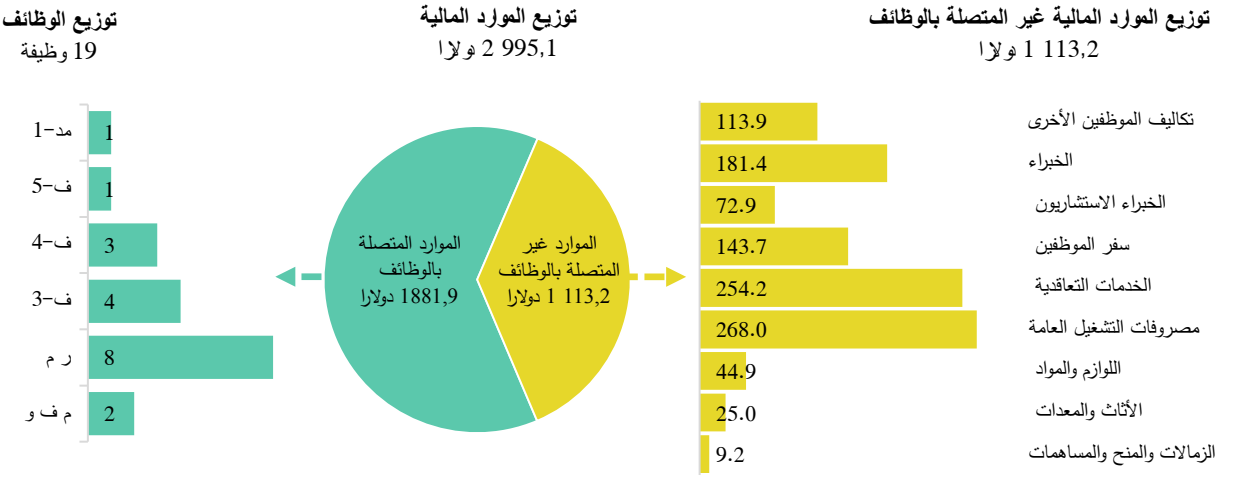

العنصر 2
الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا

18-229 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 500 222 3 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 18-51 والشكل الثاني والثلاثين من الباب 18.

الجدول 18-51

البرنامج الفرعي 7، العنصر 2: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التغيرات					تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	2 040,0	2 030,1	–	–	–	–	–	2 030,1
الموارد غير المتصلة بالوظائف	1 027,4	1 192,4	–	–	–	–	–	1 192,4
المجموع	**3 067,4**	**3 222,5**	–	–	–	–	–	**3 222,5**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	9	9	–	–	–	–	–	9
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	9	9	–	–	–	–	–	9
المجموع		**18**	–	–	–	–	–	**18**

الشكل الثاني والثلاثون من الباب 18

البرنامج الفرعي 7، العنصر 2: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

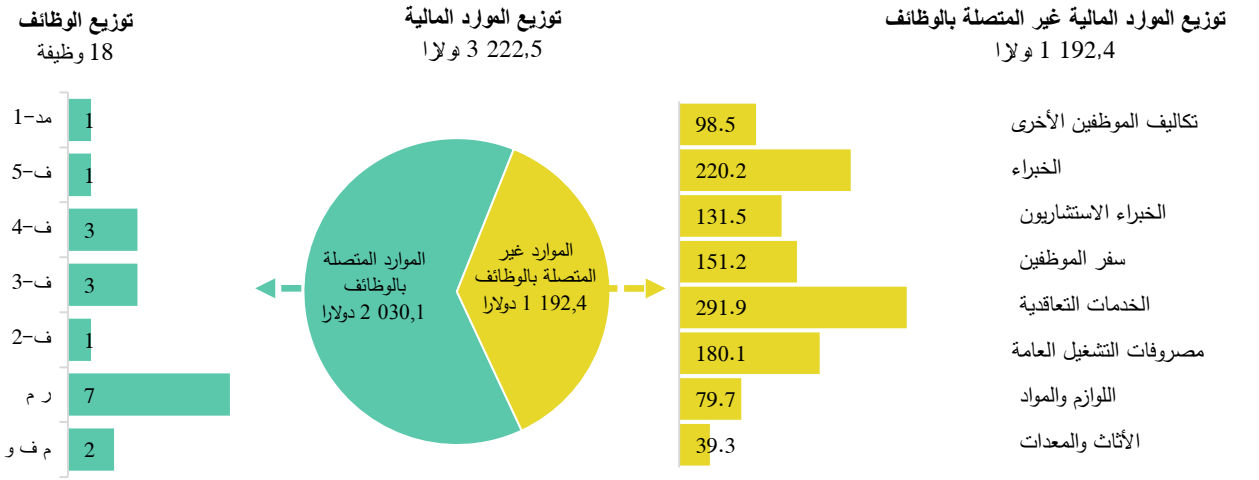

العنصر 3
الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا

18-230 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 900 147 4 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 18-52 والشكل الثالث والثلاثين من الباب 18.

الجدول 18-52

البرنامج الفرعي 7، العنصر 3: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التغيرات: التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	2 742,0	2 626,0	–	–	–	–	–	2 626,0
الموارد غير المتصلة بالوظائف	1 299,1	1 521,9	–	–	–	–	–	1 521,9
المجموع	**4 041,0**	**4 147,9**	–	–	–	–	–	**4 147,9**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		12	–	–	–	–	–	12
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		11	–	–	–	–	–	11
المجموع		**23**	–	–	–	–	–	**23**

الشكل الثالث والثلاثون من الباب 18

البرنامج الفرعي 7، العنصر 3: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

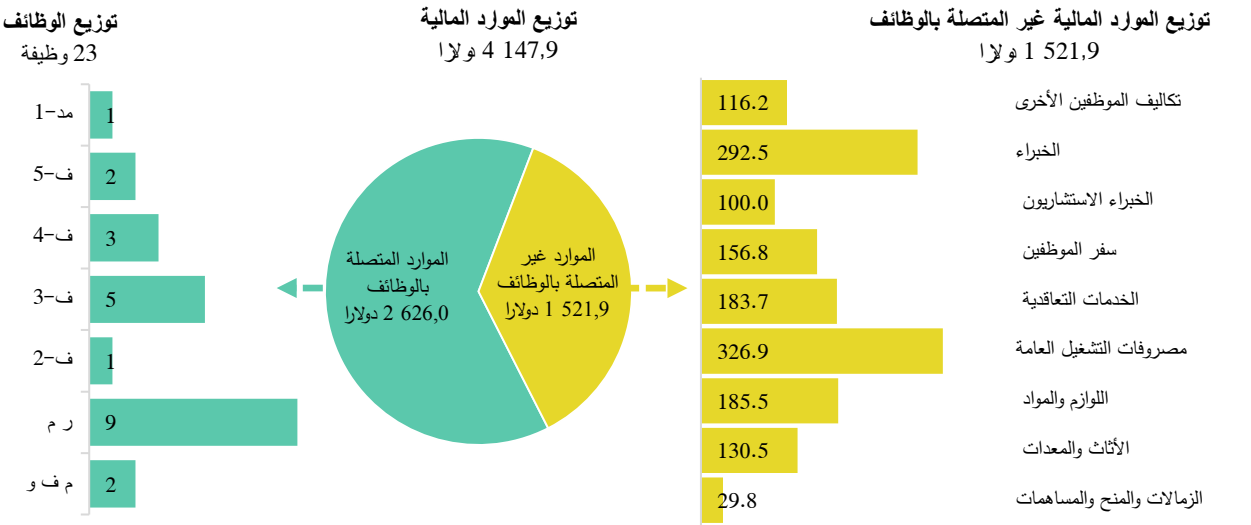

العنصر 4
الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا

18-231 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 900 971 2 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 18-53 والشكل الرابع والثلاثين من الباب 18.

الجدول 18-53

البرنامج الفرعي 7، العنصر 4: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف الثابتة

(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التغيرات					تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	1 532,0	1 762,3	–	–	–	–	–	1 762,3
الموارد غير المتصلة بالوظائف	820,2	1 209,6	–	–	–	–	–	1 209,6
المجموع	**2 352,2**	**2 971,9**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**2 971,9**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	10	10	–	–	–	–	–	10
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	10	10	–	–	–	–	–	10
المجموع		**20**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**20**

الشكل الرابع والثلاثون من الباب 18

البرنامج الفرعي 7، العنصر 4: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

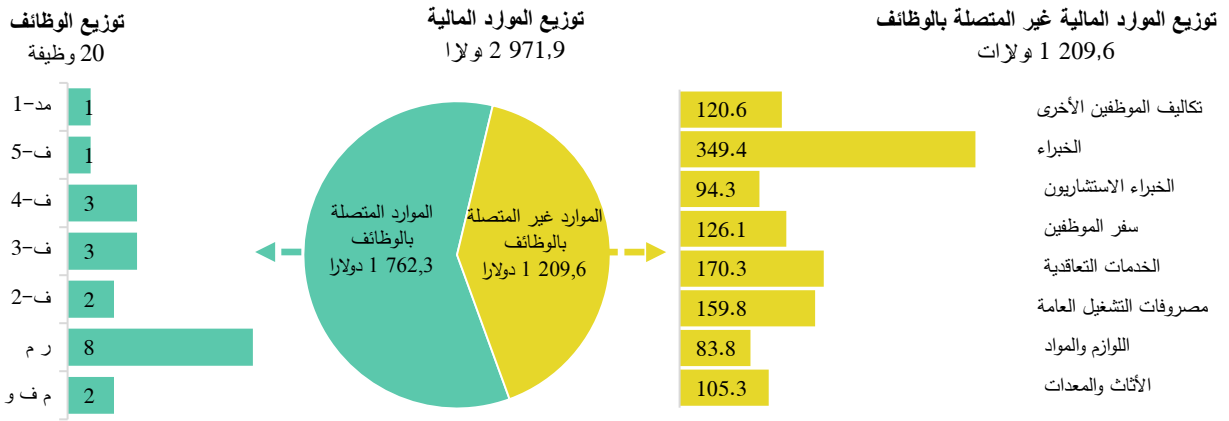

العنصر 5
الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي

18-232 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 400 068 3 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 18-54 والشكل الخامس والثلاثين من الباب 18.

الجدول 18-54

البرنامج الفرعي 7، العنصر 5: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

			التغيرات				
	نفقات عام 2019	*اعتمادات عام 2020*	*التعديلات الفنية*	*الولايات الجديدة/ الموسعة*	*التغيرات الأخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	*تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	1 862,7	1 915,7	–	–	–	–	–	1 915,7
الموارد غير المتصلة بالوظائف	613,3	1 152,7	–	–	–	–	–	1 152,7
المجموع	**2 476,0**	**3 068,4**	–	–	–	–	–	**3 068,4**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	9	9	–	–	–	–	–	9
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	11	11	–	–	–	–	–	11
المجموع		**20**	–	–	–	–	–	**20**

الشكل الخامس والثلاثون من الباب 18

البرنامج الفرعي 7، العنصر 5: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

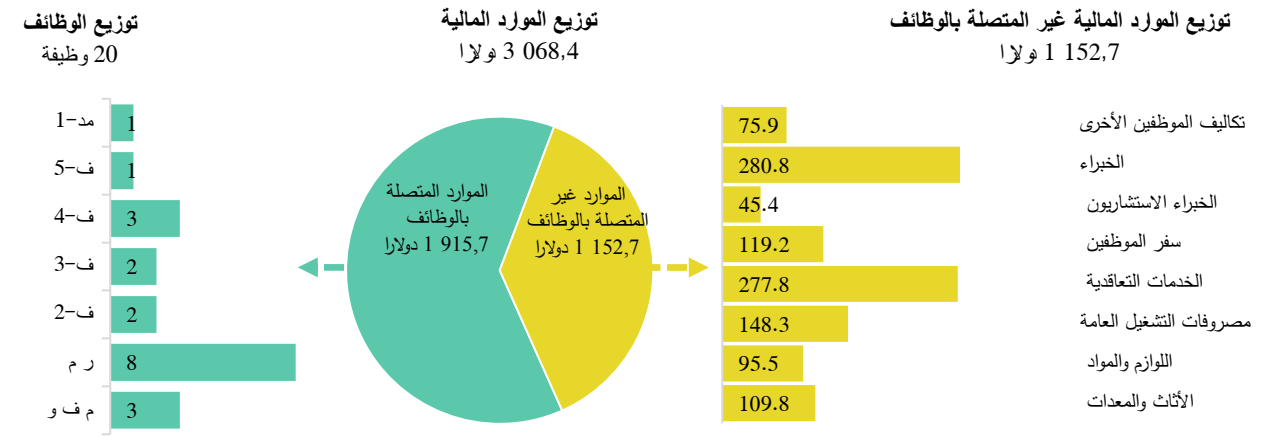

البرنامج الفرعي 8
التنمية الاقتصادية والتخطيط

18-233 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 500 320 1 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. ويغطي هذا البرنامج الفرعي المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط. وقد أُدمجت حسابات المعهد في نظام أوموجا بوصفها جزءا من اللجنة، وهي معروضة وفقا لاستخدام المعهد للموارد حسب فئة الميزانية، على النحو المبين في الجدول 18-55 والشكل السادس والثلاثين من الباب 18.

الجدول 18-55

البرنامج الفرعي 8: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف الثابتة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	نفقات عام 2019	*اعتمادات عام 2020*	*التغيرات*					*تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
			التعديلات الفنية	*الولايات الجديدة/ الموسعة*	*التغيرات الأخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد غير المتصلة بالوظائف	1 126,2	1 320,5	–	–	–	–	–	1 320,5
المجموع	**1 126,2**	**1 320,5**	–	–	–	–	–	**1 320,5**

الشكل السادس والثلاثون من الباب 18

البرنامج الفرعي 8: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

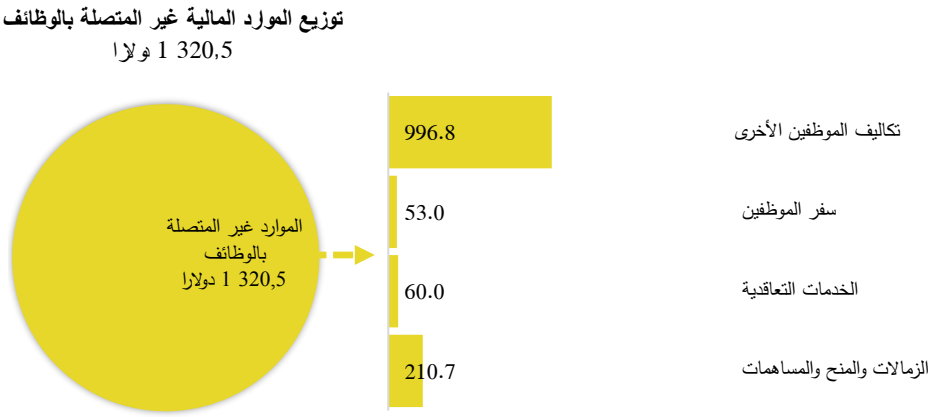

البرنامج الفرعي 9
الفقر وعدم المساواة والسياسات الاجتماعية

18-234 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 300 253 3 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 18-56 والشكل السابع والثلاثين من الباب 18.

الجدول 18-56

البرنامج الفرعي 9: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التغيرات				تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
الموارد المتصلة بالوظائف	2 539,6	2 776,9	–	–	–	–	–	2 776,9
الموارد غير المتصلة بالوظائف	328,5	476,4	–	–	–	–	–	476,4
المجموع	**2 868,1**	**3 253,3**	–	–	–	–	–	**3 253,3**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
الفئة الفنية والفئات العليا		13	–	–	–	–	–	13
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		8	–	–	–	–	–	8
المجموع		**21**	–	–	–	–	–	**21**

الشكل السابع والثلاثون من الباب 18

البرنامج الفرعي 9: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

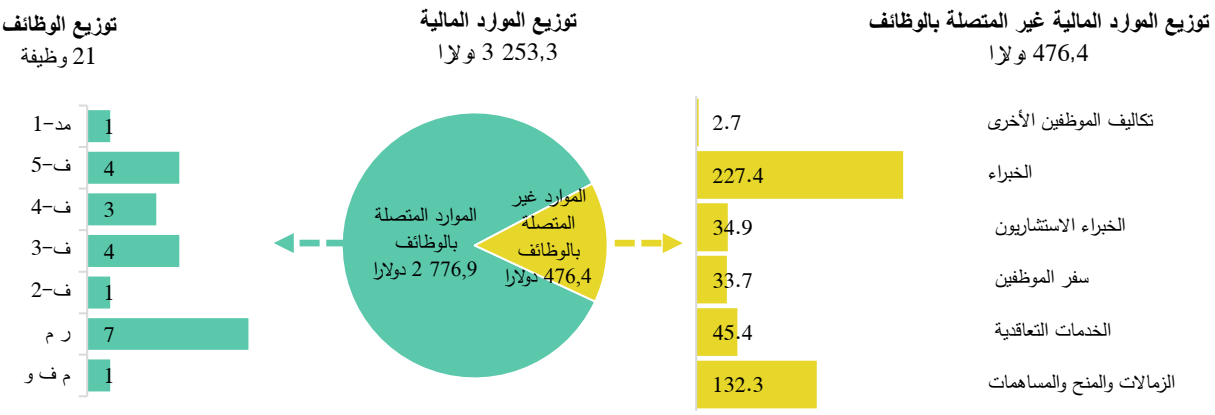

الدعم البرنامجي

18-235 يشمل عنصر الدعم البرنامجي شعبتين: شعبة الشؤون الإدارية وشعبة المطبوعات والمؤتمرات وإدارة المعارف. وتكفل شعبة الشؤون الإدارية تنفيذ ولاية اللجنة على نحو فعال عن طريق تقديم الدعم الإداري والمالي، وضمان الامتثال لقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها وسياساتها وإجراءاتها، وتولي دور قيادي في مبادرات استمرارية تصريف الأعمال. وتضمّ مكتبَ مدير الشؤون الإدارية، وقسم خدمات الموارد البشرية، ومركز الأمم المتحدة للرعاية الصحية، وقسم إدارة سلسلة الإمداد، وقسم إدارة المرافق، وقسم المالية والميزانية. وتعمل شعبة المطبوعات والمؤتمرات وإدارة المعارف على إبراز عمل اللجنة وتعزيز أثره عن طريق قسم خدمات إدارة المؤتمرات، وقسم المطبوعات والوثائق، وقسم خدمات إدارة المعارف، وقسم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويجري تسليط الضوء على ذلك العمل عن طريق إطلاع الفئات المهنية على الخدمات المعرفية وخدمات المكتبة التي تتيحها اللجنة وعن طريق تقديم خدمات المؤتمرات إلى كيانات الأمم المتحدة وإلى كيانات غير تابعة لها. ويجري تعزيز الأثر عن طريق الاستثمارات الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات والاتصال بهدف زيادة الإنتاجية إلى أقصى حد وتيسير الاتصال، وبالعمل على أن تظل اللجنة في مستوى مركز فكر من الطراز العالمي من حيث قدرتها على إجراء البحوث السياساتية ونشرها.

18-236 وفي عام 2021، ستواصل كيانات دعم البرامج كفالة الدعم الفعال للمهام والخدمات التي تؤدى في مقر اللجنة في أديس أبابا، والمكاتب دون الإقليمية الخمسة، والمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط. وستواصل الشعبة تعاونها أيضا، من خلال فريق إدارة العمليات، مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الموجودة في إثيوبيا، من أجل دعم إطار الأمم المتحدة للخدمات المشتركة.

18-237 وسينصب التركيز الرئيسي على دعم تنفيذ المشاريع على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الخطة الاستراتيجية للمرافق، وتقديم الدعم الفعال للموظفين في مجال الارتقاء والتطوير الوظيفي، وتفويض مزيد من السلطة إلى المكاتب دون الإقليمية في مجال إدارة الموارد البشرية والمالية، والإشراف على مشروع قاعة أفريقيا الذي تبلغ قيمته 57 مليون دولار، وتنسيق مبادرتي استمرارية تصريف الأعمال وقدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة العاملة في إثيوبيا والبالغ عددها 28 وكالة بشأن استمرارية تصريف الأعمال والمسائل التنفيذية، والتنسيق مع المؤسسات والمكاتب الأعضاء بهدف مواصلة تعزيز الخدمات الطبية المقدمة في مركز الرعاية الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، ستشارك الكيانات بنشاط في القيام على نطاق الأمانة العامة بتنفيذ مبادرة استرداد التكاليف وغيرها من الأنشطة والمبادرات ذات الصلة بنظام أوموجا.

18-238 وتبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 700 405 30 دولار، ما يعكس نقصانا قدره 000 752 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. ويرد شرح للنقصان المقترح البالغ قدره 000 752 دولار في الفقرة 18-208 أعلاه. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 18-57 والشكل الثامن والثلاثين من الباب 18.

الجدول 18-57

الدعم البرنامجي: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

			التغيرات				
	نفقات عام 2019	*اعتمادات عام 2020*	*التعديلات الفنية*	*الولايات الجديدة/ الموسعة*	*التغيرات الأخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	*تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	14 085,1	15 581,7	–	–	–	–	–	15 581,7
الموارد غير المتصلة بالوظائف	19 008,9	15 576,0	(752,0)	–	–	(752,0)	(4,8)	14 824,0
المجموع	**33 094,0**	**31 157,7**	**(752,0)**	**–**	**–**	**(752,0)**	**(2,4)**	**30 405,7**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	58	58	–	–	–	–	–	58
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	176	176	–	–	–	–	–	176
المجموع		**234**	–	–	–	–	–	**234**

الشكل الثامن والثلاثون من الباب 18

الدعم البرنامجي: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

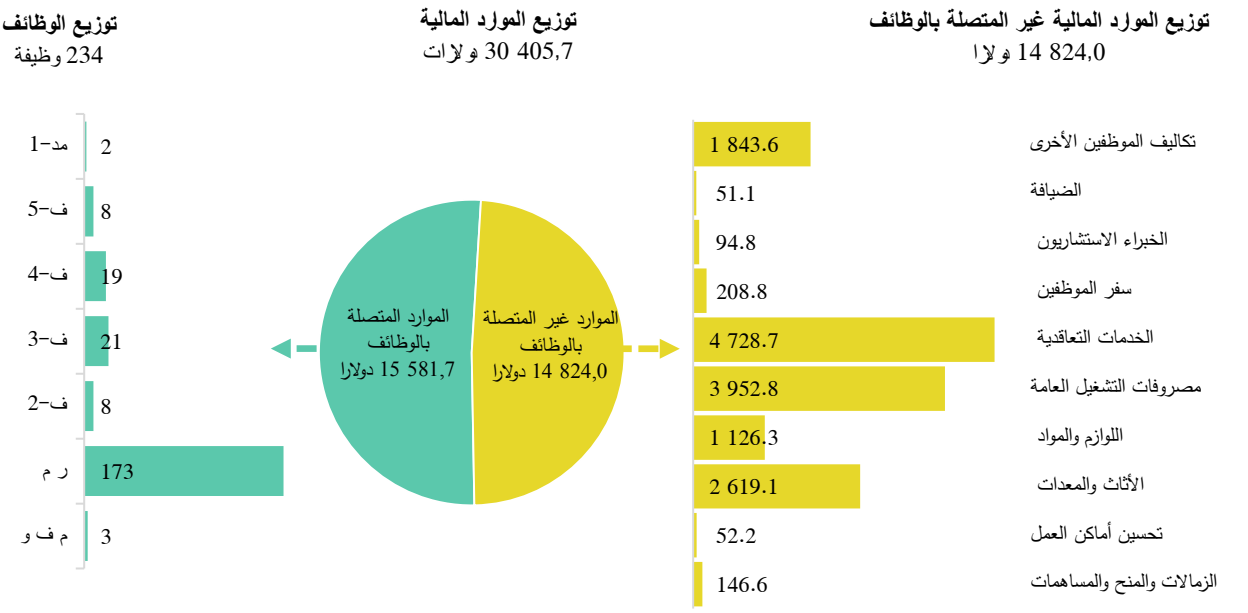

ثانيا - مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك

الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2021

لمحة عامة

18-239 مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك هو مكتب مشترك يمثل وينسق ويقدم المشورة السياساتية إلى خمس لجان إقليمية، هي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ويتمثل هدفه العام في دعم التنفيذ الفعال للولايات التشريعية على الصعيد الإقليمي.

18-240 وسعيا لتحقيق هذا الهدف، يتولى المكتب المهام الرئيسية التالية المترابطة فيما بينها: إسداء المشورة السياساتية الاستراتيجية إلى اللجان الإقليمية بشأن مداولات الأمم المتحدة وأطر السياسات العالمية التي تؤثر في أوضاعها وفي التنفيذ الفعال لبرامج عملها؛ وتقديم الدعم إلى الهيئات الحكومية الدولية المشتركة بين الوكالات ذات الصلة، وضمان التمثيل في تلك الهيئات والتواصل معها بهدف توجيه عملية اتخاذ القرارات والتأثير فيها من منظور يراعي البعد الإقليمي؛ وتحسين وتعزيز التنسيق والتعاون الأقاليمي فيما بين اللجان الإقليمية.

18-241 وفي مجال المشورة السياساتية، يجرى المكتب تحليلات ويعد ورقات سياساتية ومذكرات مفاهيمية ووثائق أخرى عن طائفة واسعة من المواضيع. وعلى وجه الخصوص، واصل المكتب في عام 2019 الاضطلاع بدور حاسم في إسداء المشورة فيما يتعلق بالأفكار الداخلية للجان الإقليمية وتفكيرها الجماعي ومواقفها بشأن إعادة تنظيم الأصول الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وكذلك في تشكيل هذه الأفكار والمواقف وهذا التفكير، وذلك بسبل منها مشاركة المدير في فريق الاستعراض الداخلي الذي عقده المستشار الخاص للأمين العام المعني بالإصلاحات، وقيادة عملية تنسيق وتبادل الممارسات والإجراءات السليمة المتعلقة بوضع تصور للمجالات التحويلية العامة الخمسة وتشكيل هذه المجالات التي اقترحها الأمين العام على المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أساس كل منطقة على حدة.

18-242 ويضطلع المكتب بدور محوري في دعم متابعة خطة عام 2030 واستعراضها، ولا سيما من خلال تعزيز الاتساق والتفاعل بين الجهات الفاعلة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. وعلى وجه التحديد، تحقَّقَ من اطّلاع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة على الوثائق الختامية للمنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة، وتخصيص حيز كاف للبعد الإقليمي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ومشاركة المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية مشاركة فعالة في المنتديات الإقليمية. وفي هذا السياق، كفل المكتب مواءمة طريقة تصميم المنتديات الإقليمية ومواءمة طريقة تقديمها للتقارير على المستوى العالمي، بما في ذلك التقارير المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقام بتوجيه الأفكار فيما يتعلق بالمنتجات التحليلية المشتركة وأنشطة التوعية والمناسبات الجانبية. ودعا المكتب إلى الاعتراف بالبعد الإقليمي ودور اللجان الإقليمية والمنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة في سياق مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي تم الترحيب به في نهاية المطاف في الإعلان السياسي الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بالإجماع في مؤتمر القمة. ويواصل المكتب المشاركة بنشاط في الآليات الداخلية للمنظومة الإنمائية التي تدعم التحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى في دورته لعام 2020، ووضع تصور لعقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي. ويضطلع المكتب بدور مهم في تيسير تنفيذ الاستراتيجية وخريطة الطريق التي وضعها الأمين العام لتمويل خطة

عام 2030، بسبل منها المشاركة النشطة في مبادرة تحالف المستثمرين العالميين من أجل التنمية المستدامة وفي المداولات المتعلقة بكيفية الاستفادة من العلاقة مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

18-243 وفيما يتعلق بالتمثيل والتوعية، يمثل المكتب اللجان الإقليمية في المنتديات الحكومية الدولية بشأن معظم المسائل المذكورة أعلاه. فعلى سبيل المثال، في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، شارك المكتب وأسهم بنشاط في أعمال عدد من تيارات الإصلاح، والهيئات الاستشارية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، في مجالات من قبيل التمويل الاستراتيجي، والشراكات، وإعادة تصميم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، واستعراض المكاتب المتعددة الأقطار، وتحديث إطار الإدارة والمساءلة، وصياغة اتفاق التمويل. وقد أدى ذلك إلى اعتراف قوي بالبعد الإقليمي للتنمية في العديد من مبادرات ونتائج الإصلاح، على سبيل المثال في إعادة تصميم المكاتب المتعددة الأقطار. وفيما يتعلق بخطة عام 2030، شارك المكتب في الإصلاحات الإقليمية، وحلقات العمل التقنية، والحلقات المتعلقة بالاستعراضات الوطنية الطوعية، والمعتكفات، وأفرقة الخبراء، واللقاءات مع الدول الأعضاء والمؤسسات الأكاديمية وممثلي المجتمع المدني. وقد جمعت مناسبة وزارية رفيعة المستوى نظمها المكتب على هامش اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعقود في تموز/يوليه 2019 أكثر من 50 مشاركا على المستوى الوزاري للتداول بشأن الدور الحاسم للتعاون الإقليمي والبعد الإقليمي في تنفيذ خطة عام 2030 والتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

18-244 وفي عام 2019، أعد المكتب وعرض أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي التقريرَ السنوي للأمين العام عن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. واتصل المكتب أيضا بالبعثات الدائمة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ونظم جلسات إحاطة غير رسمية لتعميم ومناقشة عمل اللجان الإقليمية، وقد أسهم ذلك في مواصلة اعتراف الدول الأعضاء بالبعد الإقليمي للتنمية، وإسناد ولايات صريحة إلى اللجان الإقليمية أدرجت في عدد من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

18-245 وواصل المكتب، في إطار مهمة التنسيق الموكلة إليه، تعزيز التنسيق الاستراتيجي بين اللجان الإقليمية من خلال دوره كأمين اجتماعات الأمناء التنفيذيين. وعزز أيضا التنسيق والتعاون في عدد من المسائل الفنية فيما بين اللجان الإقليمية، وبين اللجان الإقليمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، من خلال شبكات جهات التنسيق التابعة له، وذلك في مجالات مثل تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030، وتمويل التنمية، والإحصاءات، وأوجه عدم المساواة، والهجرة، والتنمية الاجتماعية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفيما يتعلق بالتعاون، دعا المكتب إلى الاعتراف بدور اللجان الإقليمية في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي تم الاعتراف به في نهاية المطاف بقوة وصراحة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقدم المكتب أيضا الدعم لمكتب رئيس الجمعية العامة في التحضير للاجتماعات الرفيعة المستوى مثل الاجتماعات المتعلقة بالبلدان المتوسطة الدخل، وعدم المساواة، وأسواق السلع الأساسية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وغير ذلك. وإضافة إلى ذلك، قام المكتب بتعزيز الشراكات والمشاريع المشتركة التي ستُموَّل من حساب التنمية، مثل المشروع المشترك بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الإقليمية بشأن أطر التمويل الوطنية المتكاملة، وكفل تجسيد البعد الإقليمي بشكل جيد في القرارات السياساتية التي اعتمدتها اللجنة التوجيهية لحساب التنمية التي يمثّل فيها مدير المكتب اللجانَ الإقليمية.

18-246 وتبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2021 ما قدره 100 025 1 دولار، ولا تعكس أي تغيير في مستوى الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2020. ويغطي مستوى الموارد المقترحة تكاليف تنفيذ الولايات تنفيذا تاما يتسم بالكفاءة والفعالية. وترد تفاصيل إضافية في الجداول من 18-58 إلى 18-60 والشكل التاسع والثلاثين من الباب 18.

الجدول 18-58

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	نفقات عام 2019	اعتمادات عام 2020	التغيرات				تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	إعادة تقدير التكاليف	تقديرات عام 2021 (بعد إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية		
الموارد المتصلة بالوظائف	831,2	958,4	–	–	–	–	958,4	28,3	986,7
تكاليف الموظفين الأخرى	5,1	10,4	–	–	–	–	10,4	0,3	10,7
الضيافة	0,4	0,9	–	–	–	–	0,9	–	0,9
سفر الموظفين	22,1	23,7	–	–	–	–	23,7	0,5	24,2
الخدمات التعاقدية	0,2	13,7	–	–	–	–	13,7	0,6	14,3
مصروفات التشغيل العامة	7,2	7,6	–	–	–	–	7,6	0,3	7,9
اللوازم والمواد	0,0	3,0	–	–	–	–	3,0	0,1	3,1
الأثاث والمعدات	9,3	7,4	–	–	–	–	7,4	0,3	7,7
المجموع	**875,5**	**1 025,1**	**–**	**–**	**–**	**–**	**1 025,1**	**30,4**	**1 055,5**

الجدول 18-59

الموارد المتصلة بالوظائف

(عدد الوظائف)

الفئة	المعتمد لعام 2020	التغيرات				المقترح لعام 2021
		التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	
الفئة الفنية والفئات العليا						
مد-2	1	–	–	–	–	1
ف-5	1					1
ف-4	1	–	–	–	–	1
ف-3	1	–	–	–	–	1
المجموع الفرعي	**4**	**–**	**–**	**–**	**–**	**4**
فئة الخدمات العامة						
الرتب الأخرى	2	–	–	–	–	2
المجموع الفرعي	2	–	–	–	–	2
المجموع	**6**	**–**	**–**	**–**	**–**	**6**

الجدول 18-60

مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

			التغيرات				
	نفقات عام 2019	*اعتمادات عام 2020*	*التعديلات الفنية*	*الولايات الجديدة/ الموسعة*	*التغيرات الأخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	*تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	831,2	958,4	–	–	–	–	–	958,4
الموارد غير المتصلة بالوظائف	44,3	66,7	–	–	–	–	–	66,7
المجموع	**875,5**	**1 025,1**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**1 025,1**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	4	4	–	–	–	–	–	4
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	2	2	–	–	–	–	–	2
المجموع		**6**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**6**

الشكل التاسع والثلاثون من الباب 18

مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك: توزيع الموارد المقترحة لعام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

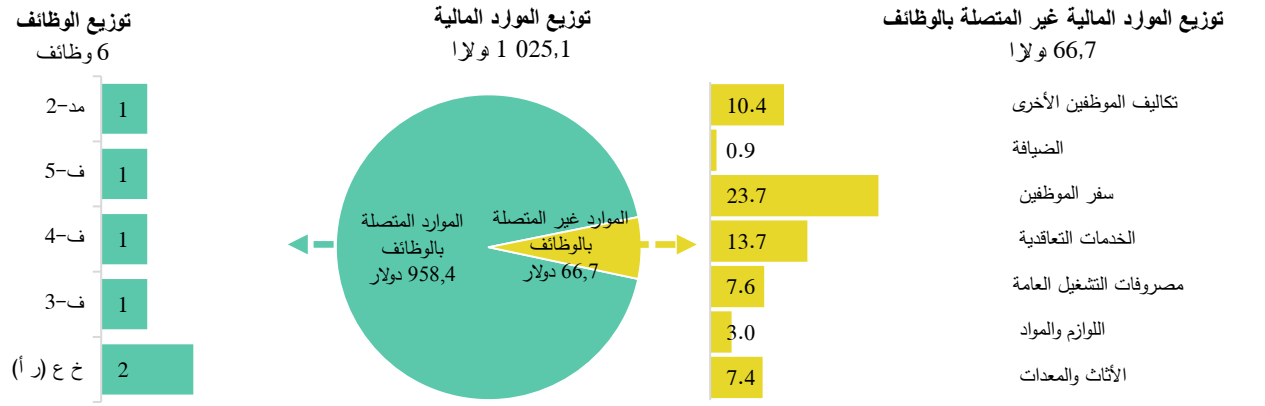

مرفقات الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2021

المرفق الأول الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2021

ألف - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

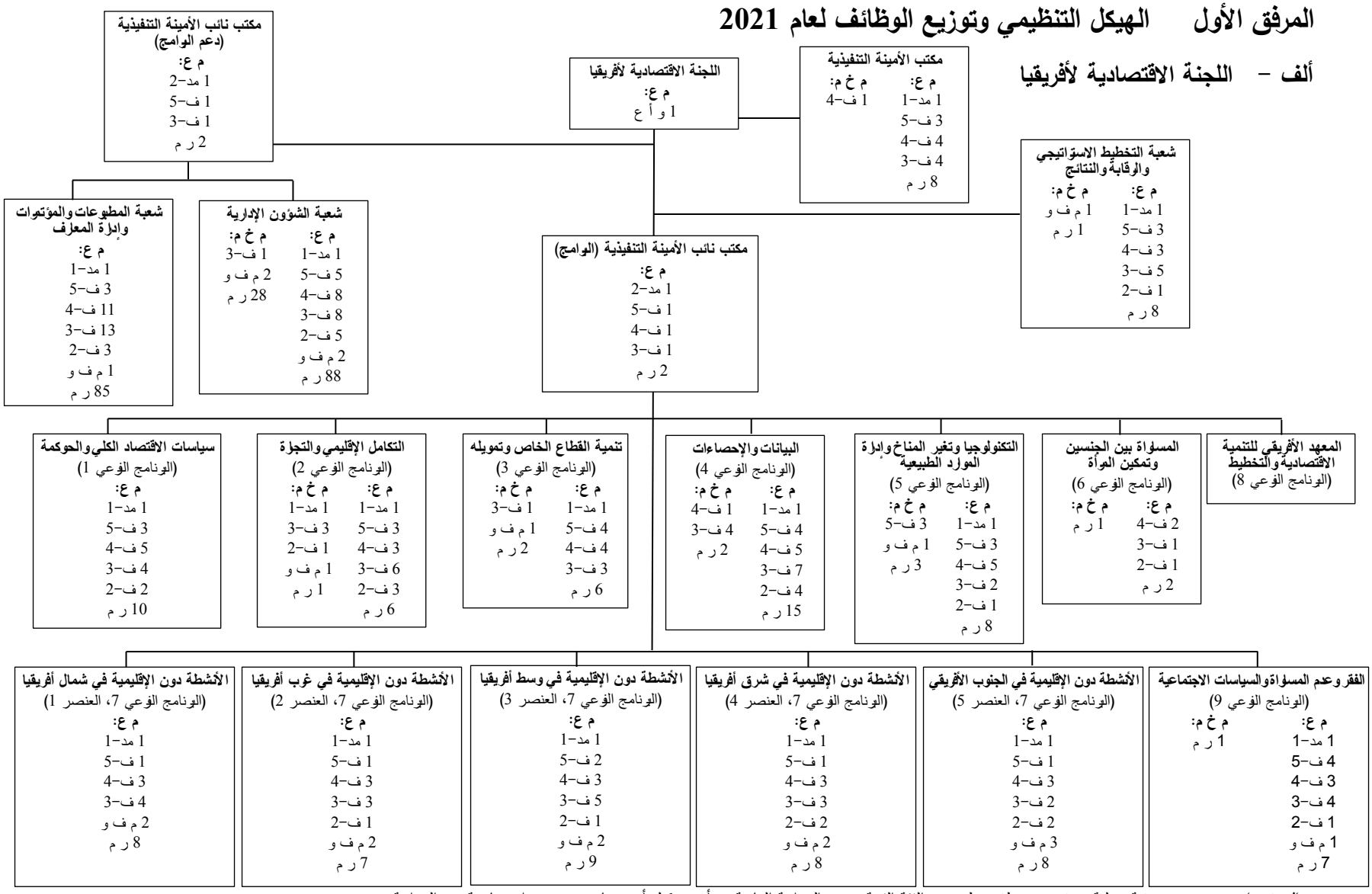

المختصرات: ر م: رتبة محلية؛ م ف و: موظف وطني من الفئة الفنية؛ م ع: الميزانية العادية؛ و أ ع: وكيل أمين عام؛ م خ م: موارد خارجة عن الميزانية.

باء - مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك

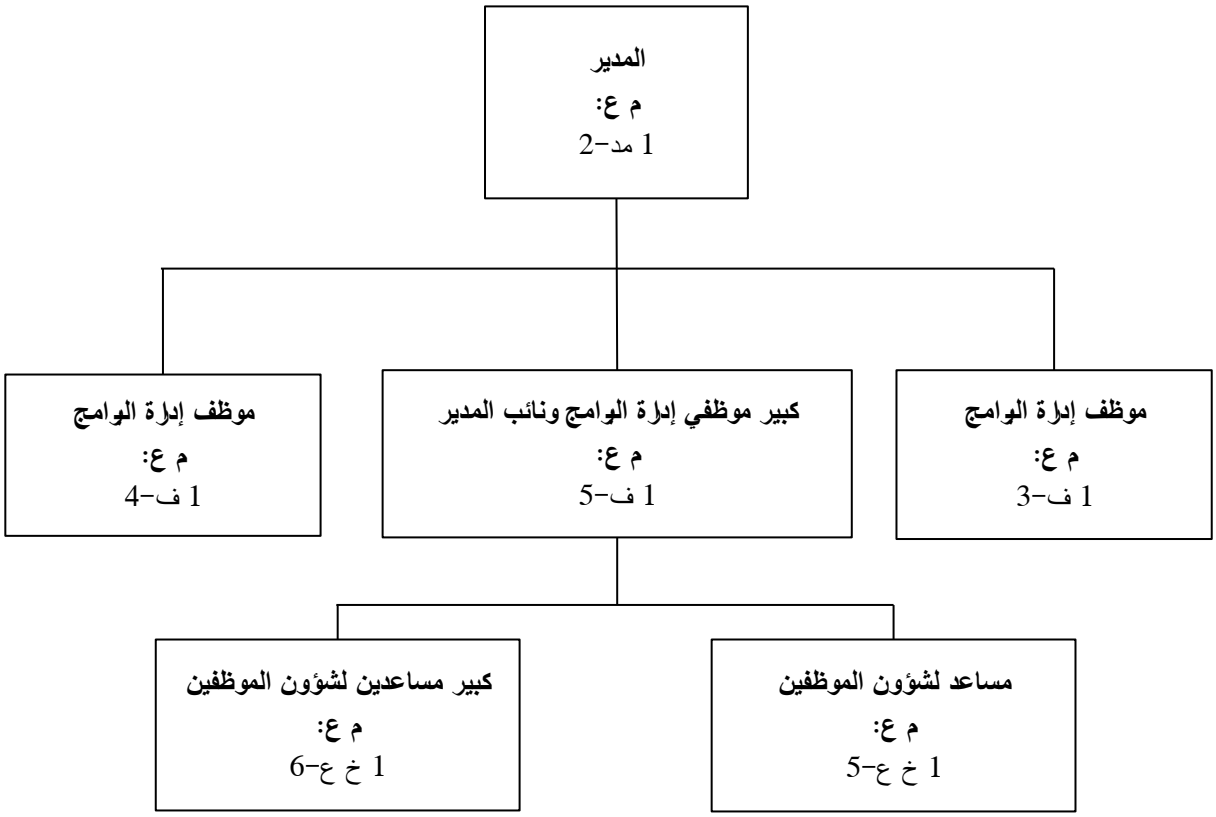

المرفق الثاني

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الرقابة

وصف موجز للتوصية	*الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية*
مجلس مراجعي حسابات	
رسالة إدارية بشأن المراجعة الخارجية لحسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أديس أبابا، لعام 2018	
يوصى بأن تقوم البرامج الفرعية بمواءمة مجالات النتائج الخاصة بكل منها بصورة منهجية في ضوء أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة والغايات الواردة في إطارها من أجل المساهمة بشكل مباشر في تحقيق هذه الأهداف في المنطقة.	حَددت جميع البرامج الفرعية أهداف التنمية المستدامة التي تستهدفها من خلال برنامج العمل على النحو المبين في خطة الأعمال السنوية للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام 2020.
يوصى بأن تركز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا جهودها على دعم البلدان التي تواجه تحديات كبيرة في جمع البيانات مع إيلاء اهتمام خاص للمؤشرات التي لا تتوافر فيها بيانات وحيث النقاط البيانية غير كافية.	يدعم مركز أفريقيا للإحصاء الدول الأعضاء في بناء قدراتها على جمع البيانات الحاسمة.
يوصى بتحديد أهداف مادية لقياس الإنجازات في ضوء مختلف البرامج الفرعية، ثم تقاس هذه الأهداف بشكل فعلي أثناء تنفيذ البرنامج.	يتضمن برنامج العمل لعامي 2020 و 2021 بيانات عن خط الأساس والأهداف للسنة.
نوصي بأن تكثف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا جهودها لزيادة مشاركة الدول الأعضاء في عملية استعراض ومتابعة أهداف التنمية المستدامة وفي تقديم الاستعراضات الوطنية الطوعية.	نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) دورة تدريبية للدول الأعضاء في كانون الأول/ديسمبر 2019. ومن المقرر إجراء دورة تكميلية في حزيران/يونيه 2020.
يوصى بأن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استكمالا لإصلاحاتها المتعلقة بإعادة الهيكلة، باستعراض ممارستها الحالية المتمثلة في التنسيق والرصد الداخليين لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك وجود شعبة مكرسة لتتبع تنفيذ الأهداف.	تنفذ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ذلك من خلال تحسين خطة الأعمال السنوية والإبلاغ الروتيني. وتُعقد بانتظام اجتماعات فصلية لاستعراض الأداء.
يوصى بأن تعزز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أساليب وعمليات التنفيذ لتحسين استخدام الموارد الحالية الخارجة عن الميزانية وأوجه الكفاءة في التنفيذ داخل اللجنة.	تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتنفيذ ذلك من خلال الإبلاغ والرصد الفصليين. وهذا الأمر جزء من نموذج الإبلاغ المحسن الجديد.
ويوصى بأن تعزز اللجنة الضوابط الداخلية فيما يتعلق بصياغة المشاريع، وإدارة المخاطر، ورصد المشاريع وتنفيذها، وتجنب المخاطر مثل السلف الزائدة المقدمة إلى المتعاقدين.	ترصد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ذلك بالتنسيق الوثيق مع إدارة الشؤون الإدارية؛ وقد وضع سجل للمخاطر ويجري رصده بانتظام.
مكتب خدمات الرقابة الداخلية	

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
مراجعة حسابات مشروع تجديد قاعة أفريقيا ومشروع تشييد مركز الزوار في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (التقرير رقم 054/2019)	
ينبغي أن تحتفظ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بجدول زمني للمشروع، وينبغي تحديث هذا الجدول بانتظام وتضمينه تحليلا للمخاطر المتعلقة بالجدول الزمني من أجل المساعدة في تحديد وإسناد المسؤولية عن الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى تأخير المشروع.	نُفذت التوصية وأُبلغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية بإغلاقها من خلال نظام تتبع تنفيذ التوصيات المعروف باسم TeamMate/Team Central.
ينبغي أن تتخذ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتنسيق مع دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات التابعة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، خطوات لكفالة التقليل إلى أدنى حد من أوامر التغيير التي يطلبها المالك، بسبل منها كفالة تجهيز التغييرات التي تدخل في نطاق مشروع قاعة أفريقيا فقط على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة.	تمت الاستجابة للتوصية. ومع ذلك، طلب مكتب خدمات الرقابة الداخلية، لأغراض الإغلاق، معلومات وإجراءات إضافية تعالجها حاليا الوحدات ذات الصلة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.
ينبغي أن تنشئ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتنسيق مع دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات، آلية تناقش بموجبها جميع أوامر التغيير في الاجتماع الفصلي مع الشركة المستقلة لإدارة المخاطر لتقييم ما إذا كانت التغييرات تتمشى مع استراتيجية التخفيف من حدة المخاطر.	نُفذت التوصية وأُبلغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية بإغلاقها من خلال نظام تتبع تنفيذ التوصيات المعروف باسم TeamMate/Team Central.
ينبغي أن تتخذ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتنسيق مع شعبة المشتريات، خطوات من أجل القيام بما يلي: (أ) كفالة الرقابة الكافية على عمليات الشراء المتعلقة بمشروع تجديد قاعة أفريقيا ومشروع تشييد مركز الزوار؛ و (ب) تزويد وحدة المشتريات والأفراد الآخرين المشاركين في عملية الشراء، من قبيل أعضاء لجان التقييم التقني ولجنة العقود المحلية، بالدعم المناسب مثل التدريب أو المساندة.	تمت الاستجابة للتوصية. ومع ذلك، طلب مكتب خدمات الرقابة الداخلية، لأغراض الإغلاق، معلومات وإجراءات إضافية تعالجها حاليا الوحدات ذات الصلة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.
اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	
التقرير الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/7)	
وتوصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بأن تشجع اللجان الإقليمية على مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها ومع نظام المنسقين المقيمين، وأن تطلب من الأمين العام أن يدرج في مشروع الميزانية المقبل معلومات مستكملة عن أي أنشطة وإنجازات ذات صلة (الفقرة (خامسا-15).	خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بُذلت جهود لتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين اللجان الإقليمية في المجالات التالية: (أ) عملية الأمم المتحدة التشاورية للإصلاح على الصعيد الإقليمي: تحت القيادة العامة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، التي تعمل بوصفها المنسق الحالي للجان الإقليمية، نُظمت مشاورات شاملة لعدة قطاعات من أجل إعداد ورقات موقف مشتركة يجري إطلاع فريق الإصلاح الداخلي عليها، وكذلك من أجل تبادل الخبرة في بلورة عملية تنفيذ توصيات الأمين العام

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
وترحب اللجنة الاستشارية بمبادرة اللجنة الاقتصادية المتعلقة برقمنة مكتبتها ونظم التوثيق فيها، وكذلك النهج المتخذ لزيادة توزيع منشوراتها توزيعا إلكترونيا مع ضمان توافر البدائل في المناطق التي لا يصلها الإنترنت إلا بصورة محدودة. كما ترحب اللجنة بالتقدم المحرز في توسيع نطاق التوعية وزيادة توزيع منشورات اللجنة الاقتصادية. وترى اللجنة أنه ينبغي إجراء تحليل لتحديد ما إذا كانت نظم واستراتيجيات اللجنة يمكن تكرارها أو إعادة استخدامها في اللجان الإقليمية الأخرى وفي إدارات ومكاتب الأمم المتحدة، وهي واثقة من أنها سوف تتلقى	للأمم المتحدة بشأن المنبر الإقليمي للتعاون المقترح إنشاؤه، ومراكز إدارة المعارف، وتعزيز الشفافية والإدارة القائمة على النتائج، وإدارة التغيير بشأن منظومات البيانات والمكاتب الخلفية المشتركة؛ (ب) المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة: تعاونت اللجان الإقليمية ونسقت مشاركتها ومساهمتها خلال اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛ (ج) البيانات والإحصاءات: نسقت اللجان الإقليمية تعاونها مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لمناقشة المسائل المتصلة بالبيانات والإحصاءات دعما لتنفيذ خطة عام 2030؛ (د) مشاريع حساب التنمية: بروح من التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تعاونت اللجان الإقليمية وعملت في شراكة من أجل التنفيذ المشترك لمشاريع حساب التنمية التي تهدف إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء في طائفة واسعة من المجالات المواضيعية؛ (هـ) فيما يتعلق بالتعاون مع المنسقين المقيمين، تتواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الآن بصورة منهجية مع المنسقين المقيمين قبل تنفيذ مشاريع التعاون التقني أو الخدمات الاستشارية الإقليمية. ووُضعت أيضا قائمة بخطوط الخدمات تركز على المشورة المتكاملة والمتعددة الأبعاد في مجال السياسات وجرى إطلاع المنسقين المقيمين عليها من خلال مكتب التنسيق الإنمائي. ونُظمت أيضا جلسة تشاورية خاصة بين المنسقين المقيمين واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام 2019 لعرض بعض المنتجات الرئيسية للجنة، بما في ذلك أداة التخطيط والإبلاغ المتكاملة الخاصة بها التي يمكن أن يستخدمها المنسقون المقيمون لتقييم مواءمة خطط التنمية الوطنية للدول الأعضاء مع خطة عام 2030 وخطة عام 2063، وكذلك لدعم البلدان في تتبع التقدم المحرز على صعيد تنفيذ خطة عام 2030 وعام 2063. نظام المكتبات التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا متقدم ويستفيد من التكنولوجيات الناشئة في مجال المعلومات والاتصالات، ومعايير إدارة المعلومات، واستراتيجيات إدارة المعارف من أجل استيعاب معارفها وتوثيقها وإتاحتها. وتجري مشاورات باستمرار بين اللجان الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأسرها مؤخرا، وذلك من خلال منتدى شهري يعقده رؤساء أمناء

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
معلومات مستكملة عن هذه المسألة في مشروع الميزانية المقبل (خامسا-76).	المكتبات لاغتنام فرص التعاون والتعلم من بعضهم البعض ونشر أفضل الممارسات في مجال إدارة المعارف. ونتيجة لذلك، بما أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استقت أفضل الممارسات من أقرانها، فقد أحرزت تقدما في مجال إدارة المعارف وأنشأت خدمات ونظم إدارة المعارف التي استفادت منها كيانات الأمم المتحدة الأخرى.
وتشجع اللجنة الاستشارية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مواصلة جهودها الرامية إلى تعبئة الموارد اللازمة لتمويل المعهد [الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط]، وهي واثقة من أن الأمين العام سيقدم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في مشروع الميزانية المقبل (الفقرة خامسا-14).	اضطلع المعهد بالعمل المبين أدناه فيما يتعلق بالإجراءات التي تم تحديدها: (أ) واصل المعهد إرسال خطاب الفاتورة الأولي في كانون الثاني/يناير، تلته رسالتان تذكيريتان في تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر. وتوجَّه هذه الخطابات بصورة منهجية إلى وزارتي المالية والتخطيط الإنمائي، مع نسخة إلى وزارة الخارجية. وإضافة إلى ذلك، زاد المعهد من قنواته المخصصة لإرسال هذه الفواتير والرسائل التذكيرية لتشمل الممثلين الدائمين للبلدان الأفريقية لدى الأمم المتحدة، والممثلين الدائمين لدى الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا، أما بالنسبة للبلدان غير الممثلة في السنغال، توجَّه نسخ من الخطابات إلى أقرب سفارة. وكان لخريجي المعهد فائدة أيضا حيث عملوا كقناة لإيصال نسخ من الرسائل الرسمية إلى السلطات المختصة في البلدان. واغتنم المعهد أيضا الفرصة للعمل مع المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ليس فقط كقناة لنقل الرسائل، بل أيضا كقناة للمتابعة المباشرة مع السلطات المختصة نيابةً عن المعهد، وقد سُجل نجاح كبير في هذا الصدد. وفي أعقاب التدابير المذكورة أعلاه، استأنف عدد من البلدان، بما في ذلك جمهورية أفريقيا الوسطى ورواندا، تقديم المساهمات إلى المعهد؛ (ب) يحضر المعهد منذ ذلك الحين الاجتماعات والمؤتمرات الرئيسية التي تعقدها المكاتب والشُعب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وقد اغتنم الفرصة لنقل الرسائل إلى السلطات العليا، بما في ذلك الوزراء الحاضرون في الاجتماعات. فعلى سبيل المثال، عقدت إدارة المعهد عدة اجتماعات مع عدد من الوفود الرفيعة المستوى في دورة اللجنة لعام 2019 لمناقشة دفع الاشتراكات السنوية وتسوية المتأخرات. وكانت نتائج هذه الاجتماعات واضحة فيما يتعلق بجميع البلدان المشاركة (غينيا وليبيا وموريتانيا)، حيث لم تقدم مساهماتها السنوية في عامي 2019 و 2020 فحسب، بل سددت أيضا متأخراتها

جزئيا بما يناهز 000 200 دولار والتزمت بسدادها كاملة في المستقبل القريب.

وتقوم إدارة المعهد بصورة منهجية بتعزيز عمل المعهد من خلال العروض والمواد الترويجية في جميع المناسبات الأخرى التي تحضرها. وفي عام 2019، حضر أعضاء إدارة المعهد اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى في نيويورك واجتمعوا مع العديد من الممثلين الدائمين للبلدان الأفريقية لدى الأمم المتحدة، ونوقش موضوع المساهمات وغير ذلك المسائل المتعلقة بتنمية القدرات. وحضرت المديرة معتكف الممثلين الدائمين لدى الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا الذي عقد في كانون الثاني/يناير 2020 في سيشيل، حيث التقت أيضا بممثلي الدول الأعضاء وتناولت المسألة معهم.

وعزز المعهد قدرته في مجال الاتصال عن طريق الاستعانة بخدمات خبير في الاتصالات، مما أدى إلى زيادة حضور أعمال المعهد وبرامجه التدريبية ومواده ذات العلامات التجارية على شبكة الإنترنت، وقد تم توزيع هذه المواد على نطاق واسع عند كل فرصة على السلطات الحكومية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية في نسخ إلكترونية ومطبوعة على حد سواء. وأدى ذلك إلى تجديد الموقع الشبكي للمعهد بنجاح مع التركيز بقوة على إبراز الأثر المتراكم لعمل المعهد. وقد شهد الموقع الذي تم تجديده زيادة في عدد الزوار، مما سيؤدي بالتأكيد إلى زيادة إبرازه؛

(ج) تعمل مديرة المعهد، وهي أيضا أمينة مجلس الإدارة، بانتظام مع مكتب الأمينة التنفيذية لتقديم معلومات إلى الأمينة التنفيذية عن حالة المتأخرات بالنسبة للبلدان المدرجة في جدول زياراتها. وتستخدم الأمينة التنفيذية هذه المواد لإشراك المسؤولين التنفيذيين في المناقشات.

وفيما يتعلق بتنويع مصادر التمويل، يعترف المعهد بالمناخ المتشنّج في أوساط الجهات المانحة. وبالإضافة إلى إدارة الشراكات وعمليات التعاون القائمة بالفعل، زاد المعهد بشكل استراتيجي من جهوده التعاونية لتشمل تقاسم التكاليف بين الجهات المتعددة والتنفيذ المشترك للأنشطة. وقد ثبت نجاح هذا الجهد إلى حد بعيد لأنه يقلل بشكل كبير من التكلفة التي تقع على كاهل المعهد حيثما كان ذلك مناسبا، وفي بعض الحالات شكل هذا الجهد نقطة البداية لما أصبح شراكات رسمية في نهاية المطاف. وفي هذا المسعى، حصل المعهد على ما لا يقل عن تسعة مصادر تمويل للأنشطة، بما في ذلك مبادرة المجتمع المفتوح لغرب أفريقيا (OSIWA)،

وصف موجز للتوصية	*الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية*
	والبنك الدولي، وجامعة إدنبره، والمعهد الوطني للإدارة العامة في ماليزيا (INTAN Malaysia)، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، وشعبة الإحصاءات، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمركز العالمي للهياكل الأساسية (Global Infrastructure Hub). وتم توقيع اتفاقات شراكة رسمية مع عدد من الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك جامعة نورث وِست، وجامعة توركو، والبرلمان الأفريقي، والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، وجامعة رواندا. ولا يزال هذا العمل مستمرا والمناقشات جارية مع الشركاء المحتملين الآخرين.
	وقد أدى العمل المبين بالتفصيل في إطار الإجراءات (أ) إلى (ج) أعلاه إلى استرداد ما يقرب من 4,5 ملايين دولار من المتأخرات في السنوات الخمس الماضية، مع استرداد مليون دولار في عام 2019 وحده، وقد تواصل هذا الأمر في عام 2020 حيث ورد ما يقرب من 000 500 دولار بالفعل من خمسة بلدان.
وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنّ الجمعية العامة أعربت، في عدد من المناسبات، عن قلقها إزاء انخفاض معدل الامتثال للتوجيه الخاص بسياسة الشراء المسبق. وتكرر اللجنة التأكيد على ضرورة بذل المزيد من الجهود، ولا سيما في المجالات التي يمكن فيها التخطيط للسفر بصورة أفضل (انظر أيضاً A/73/779، الفقرة 16). وبينما تلاحظ اللجنة أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حددت أهدافاً طموحة لعامي 2019 و 2020، فإنها ترى أنه ينبغي وضع خطط واستراتيجيات ملموسة لتحقيق هذه الأهداف وتثق في أن الأمين العام سوف يدرج معلومات عن هذه الخطط في تقريره المقبل عن الميزانية (الفقرة خامسا-12).	ستزيد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من جهودها في مجال التخطيط المسبق وبفترة طويلة وستقوم بتوعية مديري البرامج بمنافع الترشيح المبكر للمسافرين. وبالإضافة إلى ذلك، أبرمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اتفاقا مؤسسيا مع شركات الطيران ينص على تمديد فترة إصدار التذاكر من أجل التخفيف من أثر تأخر المشتريات على التكاليف.

المرفق الثالث

موجز عام للموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(آلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	الميزانية العادية			*الموارد الخارجة عن الميزانية*			*المجموع*		
	اعتمادات عام 2020	*تقديرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)*	*الفرق*	*تقديرات عام 2020*	*تقديرات عام 2021*	*الفرق*	*تقديرات عام 2020*	*تقديرات عام 2021*	*الفرق*
الموارد المالية									
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	80 863,0	80 111,0	(752,0)	22 184,0	25 423,3	3 239,3	103 047,3	105 534,3	2 487,3
مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك	1 025,1	1 025,1	–	–	–	–	1 025,1	1 025,1	–
المجموع	**81 888,1**	**81 136,1**	**(752,0)**	**22 184,0**	**25 423,3**	**3 239,3**	**104 072,4**	**106 559,4**	**2 487,3**
الموارد المتصلة بالوظائف									
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	535	535	–	51	61	10	586	596	10
مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك	6	6	–	–	–	–	6	6	–
المجموع	**541**	**541**	**–**	**51**	**61**	**10**	**592**	**602**	**10**